تحرير الرّها وأثرها على مجرى الحروب الصليبية

د. إبراهيم زعرور

جامعة دمشق-قسم التاريخ

تعد مدينة أورهي (الرّها) EDESSA -اليوم أورفا في تركية- حاضرة أوسروين، من أمهات مدن بلاد الجزيرة من حيث موقعها الاستراتيجي، ومكانتها العلمية والأدبية، ومركزها كنقطة انطلاق للحركة التجارية في كل المنطقة، ودورها الفعال المتميز في نشر تعاليم الديانة المسيحية، ليس في المدينة وما جاورها من المدن والقرى فحسب وإنما في مناطق بلدان الشرق بخاصة وآسية بعامة. ويعتز السريان كعرب ويفتخرون بمآثر هذه المدينة الخالدة، ويمجدون ذكرى ماضيها التليد، ويهللون لمواقف آبائهم الرهاويين من أمثال: مار افرام، ومار دابو، ومار يعقوب، ويؤمنون بأن التقاليد والأمجاد والبطولات السالفة التي ارتبطت بماضي الرّها تشكل عنصراً هاماً من عناصر مقومات وحدتهم ضمن أمتهم العربية، وكما قيل قديماً أن "لا إنسان بلا تاريخ ولا تاريخ بلا إنسان"(1). لقد عرفت الرّها عبر ماضيها الطويل أهم القادة العسكريين والسياسيين من بابليين وآشوريين ورومان وفرس، ولكن دورها برز بشكل خاص أولاً في العصر السلوقي، ثم تبلور ونما ونضج أكثر فأكثر عند اعتناقها الديانة المسيحية...

إن المسافر الذي يصل إلى أورفا من الغرب -على الطريق الذي سلكته القوافل سعياً وراء التوابل والأحجار الكريمة والموصلين والحرير من الهند والصين، والذي سلكته أيضاً الكتائب الرومانية البيزنطية والحجاج وطلاب

العلم– قليلاً ما يخطر بباله المشهد الذي ينتظره إلى أن يصبح على بعد بضعة أميال من المدينة[2].

وبعدئذ ينحدر الطريق الملتوي بشدة، وتفسح التلال البنية الجرداء المجال للأشجار والبساتين، وتمتد حقول القمح في سهل حرّان بعيداً إلى الجنوب على قدر ما تستطيع العين رؤيته[3]، ثم تبدو المكعبات البيضاء للأبنية الجديدة في أملاك أورفا فجأة أمام البصر، وبعد التواءةٍ أخرى في الطريق تتكشف القباب ومآذن المساجد، وأخيراً وعلى مسافة بعيدة يظهر عمودان شيقان متوجان بتاجين كورنثيي النمط على قمة القلعة يسيطران من شاهق على الريف، أثران مزيدان منعزلان من الزمن الروماني.

إن الترتيب الذي تبرز فيه معالم أوروفا هو ذو أهمية غريبة، وهي تمثل ثلاث مراحل متتابعة متعاقبة في تاريخ المدينة، فأورفا اليوم هي مدينة مزدهرة، سكانها حوالي ثمانين ألف نسمة، ومركز لوال، وهي المدينة الرئيسية لإقليم واسع، ولقد ترك الإسلام طابعه على عادات ومظهر المدينة، وعُرفت المدينة باسم الرّها أو أوديسا، وكان لها بطبيعة الحال أكثر من شهرة محلية، وبقيت لأكثر من ألف سنة تحتل مركزاً فريداً في العالم المسيحي بصرف النظر عما إذا كان حكامها من الرومان أو البيزنطيين أو العرب أو الأتراك أو من الأرمن أو اللاتين، ولقد قرنتها التقاليد بالسيد المسيح نفسه، وبالنشاطات التي قامت بها إرساليات المسيحية الأولى، وإليها أيضاً أمّ الحجاج من مدن ما بين النهرين وبلاد الفرس حتى من الشرق الأقصى، وكانت أساطيرها معروفة ومبجلة في أوروبة الغربية قروناً قبل العصر النورماندي، وكانت أديرتها وكهوفها مساكن للقديسين والعلماء والشعراء، وكانت شهيرة في العالم المتمدن بأنها مولد الفلسفة والأدب السريانيين[4].

كانت سيطرة البيزنطيين على الرّها ضعيفة، فالمنطَقة التي هي مركزها، كانت صغيرة ولم تكن لتمتد أكثر من ثمانين كيلومتراً إلى الشمال الشرقي لتضم

السويداء، وكانت هناك إمارات إسلامية قوية في الشرق، كما أن حران تبعد أقل من أربعين كيلومترا إلى الجنوب، أما سروج فالمسافة نفسها إلى الغرب، وكانت الطريق المباشرة من الرها إلى القاعدة البيزنطية في إنطاكية تقطعها القوات الإسلامية من حلب، وكانت سميساط على نهر الفرات[5]، شمال شرق الرها توفر الاتصال السليم الوحيد بالمقاطعة المسيحية، ولكن حتى الطريق إلى سميساط كانت تهددها القوى الإسلامية، والواقع هو أن الانشقاق بين الزعماء العرب الصغار على تخوم خلافتي بغداد والقاهرة العربيتين الإسلاميتين هو الذي سمح للمقاطعة المسيحية المسدودة المسالك في الرّها بالبقاء. ومع هذا فإن انعدام الوحدة وتجزئة مناطق الحكم لم تكونا حكراً على الجانب العربي الإسلامي،، فهذه الحقبة كما هو معروف في تاريخ المنطقة شاهدت النمو القطري لإمارات مسيحية أنشأها محاربون أرمن خرجوا من أوطانهم في المشرق ممتدين من أعالي الفرات عبر هضبة الأناضول، وغدا الأرمن قواد الحاميات البيزنطية ونالوا الحظوة لمهارتهم وشجاعتهم، ولكن لم يكن لهم أي ولاء للإدارة المركزية للإمبراطورية، وقام البيزنطيون من الرّها بغزوات للمقاطعات المجاورة لحرّان وسروج، ويبدو أن سيادتهم الداخلية الاسمية كان معترفاً بها من قبل شبيب بن وثاب النميري حاكم حرّان، وقام بيزنطيو الرّها مع شَبيب بحملة مشتركة ضد نصر الدولة المرواني -حاكم آمد وميافارقين- سنة 426هـ -34-1035م[6]، ومهما يكن فقد كان شَبيب حليفاً لا يُعتمد عليه، ففي سنة 427هـ-1036م[7]، احتل السويداء من البيزنطيين وحاصر الرّها نفسها بقوات أرسلها نصر الدولة، ونجح قائد الرّها بالهرب ولكنه بينما كان عائداً إلى الرّها على رأس خمسة آلاف محارب وقع في كمين وطلب شَبيب المدينة ثمناً لإطلاق سراحه، ولم يكن أمام السكان الذي أضرت بهم المجاعة طريق سوى التسليم، ودحر المسلمون قوة مختلطة من العرب والبيزنطيين بقيادة حسان بن المفرج أمير طيْ حاول أن يأتي لنجدة الرّها، غير أنهم لم يستطيعوا زحزحة الحامية البيزنطية من القلعة، ويقال أنهم فقدوا مئتي رجل في

هذه المحاولة، فنهبوا المدينة عوضاً عن ذلك، وقبضوا على ثلاث آلاف شـــاب وامرأة كما يقول مدونو الأحداث[8]، وأرسلوا مائة وستين حمـــل جمـل مـن الرؤوس إلى آمد، ولكن بدون امتلاك القلعة لم يستطيعوا احتلال الرّها، وعندمـا قام البيزنطيون بمناورة هجوم مصطنع على حرّان انسحب شَبيب كليـاً، وفـي سنة 428هـ-1037م ظهر خطر عظيم على جناحـه الشـرقي بـبروز قـوة السلاجقة، فسلم شَبيب مدينة الرّها للحامية البيزنطية عـن حكمـه، إذ كـانت الحامية قد عُززت بجيوش أرسلها قسطنطين أخو الإمبراطور باسيل الثاني ذابح البلغار من إنطاكية، وتكون السنوات التالية سجلاً مكرراً مـن العنـف، وفـي حوالي سنة 437هـ-1045م[9]، قيل أن السلاجقة احتلوا مدينة الرّها (وملطيـة وسميساط)، ولكنهم تراجعوا عنها بعد حين، وكان "قطبان" Catepano الرّهـا سنة 1059م يوحنا دوستزس وشاركت القوات العسكرية الأهلية للمدينة بقيـادة القائد تافاداتس بغارة بيزنطية ناجحة على آمد، ولكن قوات السـلاجقة كـانت بازدياد وتهديدهم للرّها في تصاعد، فغزوا المنطقة عدة مرات سنة 459هـ-1066م والسنة التالية، ودحروا الجيوش البيزنطية -مرة بواسطة حقد أو خيانـة حاكم الرّها وأحد ضباطه- وأخذوا أسرى عديدين، وفي سنة 461هـ-1067م دخل قائد بيزنطي لقلعة مجاورة في معركة مع السلاجقة، ولكنه دحر، واشـترى قائد الرّها حريته بعشرين ألف دينار وهذه سابقة اتبعت مراراً في القرن التالي، وبعد أربع سنوات في ربيع سنة 463هـ-1071م، سار ألب أرسـلان غربـاً "كنهر فاضت جوانبه" فدفعت السويداء له فدية واستسلم له حصن آخر، وبعد أن استرجع الرهاويون عزيمتهم من الرعب الأولي الذي أصابهم من غـارة هـذا السلطان الكبير، دافعوا عن أسوارهم، والمهم أن السلاجقة هاجموا المدينة ولـم يستطيعوا اختراق التحصينات، وبعد حصار طويل تم الاتفاق على دفع الفديـة التي قدرت بخمسين ألف دينار، والاعتقاد السائد آنذاك أن الرّها قبلـت سـلطة السلاجقة الاسمية واستمر السلطان بمسيرته غرباً، وبعد زمن قصير مرّ ألـب أرسلان بجانب الرّها عند رجوعه إلى الشرق فاستلم من قائدها الهدايا، والجيـاد

والبغال والمؤن، وخلصت المدينة من هجومه، وفي السنة نفسها تقدم الإمبراطور رومانوس ديوجينس بنفسه لمحاربة السلاجقة، فقابله ألب أرسلان ودحره في منازكرد في شهر آب من السنة نفسها وأطلق سراح الإمبراطور بعد أن تعهد بتسليم المدن الرئيسية في الجزيرة بالإضافة إلى مبلغ ضخم من المال... وبهزيمة منازكرد[10]، انهارت المنطقة الدفاعية البيزنطية بأكملها في الجزيرة، والاضطراب الداخلي في العاصمة أضعف قوتها لاسترجاع الأرض الضائعة والحروب المستمرة أنقصت عدد السكان في المنطقة وأهملت الحقول، وفي الرّها فقط وجد أمن ووفر وحياة هانئة، واستقر بفعل العوامل الداخلية والخارجية، ويكتب مدونّو أحداث 473هـ 1079-1080م، أنه في الأماكن الأخرى "كان الأشخاص المشهورون والنبلاء والزعماء والنساء الراقيات يتجولون ويستجدون خبزهم... والجثث مطروحة دون دفن... ومات الكثير من الكهنة والرهبان المحترمين... وهم يجرون خطواتهم على أرض غريبة"، وجرت أحداث كثيرة ومتتالية انتهت بموت ملكشاه سنة 485هـ-1092م، الذي تحطمت سلطنته الواسعة التي عاش فيها المسلمون والمسيحيون بوئام[11]، ونشب قتال ثانية بين مُدَعّي السلطة نتيجة الانشقاق وفي سنة 488هـ-1094م قبض على بُزان في معركة ضد تتش الذي أرسل رسالة في الحال إلى الرّها يطلب تسليم المدينة، ويبدو أن بُزان حاكم الرّها كان قد أثر تأثيراً طيباً في الرّها فرفض السكان والحامية في القلعة الخضوع وتسليم المدينة دون إشارة ما من بُزان نفسه، فصرفوا رسول تتش صفر اليدين[12].

وأما المدير الإداري للرّها طوروس، فقد خشي أن يُدخل السلاجقة الذين في القلعة جيوشاً غريبة ويكسبوا السيطرة على المدينة، لذا شيد على عجل سوراً داخلياً بخمسة وعشرين برجاً بمحاذاة النهر شمال القلعة، من باب النهر في الغرب وحتى كنيسة القديس ثيودور، وأكمل السور قبل أن يصل من تتش جواب سريع: رأس بُزان نفسه مقطوعاً مع القائد ألب ياروق، الذي كان يحمل

تعليمات بالاستيلاء على القلعة، وأن تعطى المدينة للجند كي ينهبوها لأنها رفضت أوامر طاعة تتش، وركز ألب ياروق نفسه في القلعة وخيم عسكره غربي المدينة حول كنيسة القديس يوحنا المعمدان... وبعد وفاة تتش[13]، بالمكيدة التي دبرت له في شباط 489هـ-1095م غدت القلعة ثانية في أيدي المسيحيين، ويمكننا الافتراض بعد أن آلت الأمور إلى طوروس أنه اعترف بسلطة بيزنطية... وبعد حين وجيز، أي في سنة 489هـ-1096م، قام سكمان حاكم سروج الأرتقي وحاكم سميساط بلدوق وحاصر الرها وأحدث ثغرات في السور، ولكن قبل أن يستفيدا من نجاحهما بلغتهما أخبار وصول قوات سلجوقية منافسة تحت قيادة رضوان بن تتش حاكم حلب ويغسيان الأنطاكي فلاذا بالفرار... وحاصر القادمون الجدد الرّها بدورهم، وقاومت المدينة هجماتهم، غير أنهم تقاتلوا ثم تركوا الحصار[14]، ولكن الشعب الرهاوي كان قد تضعضع من كل جانب وغدا الآن منهكاً من الأخطار التي تعرّض لها بصورة مستمرة، وكانت طرق مواصلاتهم قد قطعتها الحاميات التركية في سميساط وآمد وحرّان وسروج، وأصاب حقولهم التلف والدمار، كما أخذ الأتراك أبناء وجهائهم كرهائن، فالتفتوا بأنظارهم إلى أماكن أخرى طلباً للغوث، وهكذا بدأت الحقبة الغربية التي ختمت مصير الرّها المسيحية ختماً نهائياً.

ووصلت الأنباء إلى الرّها بأن القوات الصليبية قد قدمت إلى نهر الفرات بقيادة الأمير بلدوين دو بويون (أخو غودفري-الذي سيكون أول ملك لمملكة القدس اللاتينية) وتوجهت من مرعش شرقاً فتمكنت من الاستيلاء على بعض مناطق الثغور الإسلامية البيزنطية ووصلت أخيراً إلى الرّها فاحتلتها واتخذت منها قاعدة لأولى إمارات الصليبيين في المشرق[15]، ومما لا شك فيه أن الروايات تعددت حول تقديم المساعدات للفرنجة من أجل احتلال الرّها وإنطاكية أيضاً، ويرجع البعض أنه من أسباب نجاح هذه الفئة عند إنطاكية والرّها كون الكثيرين من سكان تلك المناطق كانوا إما سرياناً أو من أصل أرمني، يضاف

إلى هذا أن سيادة التركمان على المنطقة كانت سيادة سطحية مكروهة وليس لها قواعد متينة، ثم أن دفاع التركمان وحربهم ضد الفرنجة كان على طريقة البدو في قاعدة الكر والفر. ثم أن الأرض لم تكن "بعد أرض تركمانية"، والذي دفع التركمان للتصدي لجموع الفرنجة هو الدفاع عن ملكهم ومصالحهم، وربما وجد شيء يسير من الشعور الديني، إنما بلا ريب لم يكن من القوة والكفاية بمكان(16).

وأدرك سكان الرّها بسرعة أنهم استبدلوا سيداً بسيد آخر.. صحيح أن المدينة استمرت في شهرتها السابقة كحصن للمسيحية، ولكن حكامها الجدد كانوا غرباء غير متعاطفين مع التقاليد وأسلوب الحياة في المنطقة، ورأت الرّها نفسها تسير في نهج مليء بالأخطار.. وعلى العموم نجد أنه على الرغم من التحاسد القائم بين بعضهم بعضاً، لم يتمكن الصليبيون من توسيع أملاكهم شوق الرّها لما لاقوه من مقاومة فعالة من حكام الموصل. وأمراء الأراتقة نجحوا في الاحتفاظ بالأراضي القريبة من المدينة في قبضتهم، وكان هذا يرجع إلى حد كبير إلى عدم فعالية القواد التركمان باستثناء القائد مودود(17) سنة 504هـ-507هـ-1110-1113م، ومهما يكن من أمر فإن الفرنجة جابهوا في الأتابكي أمير الموصل عماد الدين زنكي خصماً ذا دهاء وعزم وحيلةٍ واسعةٍ، بينما كان حاكم الرّها جوسلين الأصغر عديم الأثر والشأن. وكانت الرّها شوكة في جنب الأتابكة، وعمل زنكي كل جهده ليبقيها محايدة، وفي سنة 525هـ-1129م، بينما كان زنكي ماراً قرب الرّها أرسل رسالة صداقة أعلن فيها رغبته في السلام مع الفرنجة، فأرسل له الرهاويون لقاء ذلك الهدايا والطعام والشراب، ولكن الموقف تبدل الآن فقد جر جوسلين على نفسه عداء عماد الدين زنكي حين عقد ميثاقاً مع منافسه الأرتقي قرا أرسلان حيث سلم هذا الأخير قلعة إلى جوسلين، وحدث في هذه الآونة سنة 538هـ-1143م أن مات الأميران المسيحيان اللذان ربما كان باستطاعتهما كبح جماح وخطط زنكي التوسعية،

ففي نيسان سنة 538هـ-1143م توفي الإمبراطور البيزنطي يوحنا الثاني كومينوس الذي كان الأمل يعمر قلبه بتعزيز مطلبه في بسط سلطته على كل من الرّها وإنطاكية وفي تشرين الثاني من السنة نفسها توفي فولك ملك القدس...

وانتظر زنكي أحسن الفرص، وراقب تطور الأحداث في الرّها بواسطة حكام حرّان المسلمين، وفي نهاية 539هـ-1144م ترك جوسلين المدينة مصحوباً بقوة كبيرة، وبموجب ما يقوله المؤرخون وتؤكده المصادر أنه كان يحضر نفسه ليقوم بغارة على منطقة الرقة ليقطع خطوط مواصلات زنكي أو لأسباب أخرى منها الذهاب إلى إنطاكية أو إلى تل باشر لاقتراف أعمال الفسق والمتعة هناك.

وفي الحال أرسل زنكي جيشاً ليباغت الرّها، فسار الجيش أثناء النهار، وفي الليلة التالية، ولو وصل الجيش تلك الليلة لوجد السكان غير مهيئين كلياً، ولكن ظروف الطقس وانهمار المطر بشدة أديا إلى أن الجند أضلوا الطريق واقتربوا من المدينة في الفجر عن طريق حرّان، وفي يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من تشرين الثاني سنة 539هـ/1144م، عندما مروا في الريف جنوب الأسوار لاحظوا بسرعة أن المدينة معززة تعزيزاً خفيفاً فأرسلتٍ رسالة إلى زنكي بواسطة الحمام الزاجل، فأتى بعد يومين ليحيط بالمدينة من كل جانب، وجرى حصاراً محكماً للرّها وكانت تعيش التناقضات بسبب وجود الفرنجة والمسيحيين العرب وغير ذلك من الأقوام المختلطة، ويكتب وليم الصوري بتوبيخ صارم قائلاً: أنه كان في الرّها "سريان وبعض الأرمن من غير المحاربين وعبيد يجهلون كلياً استخدام واستعمال السلاح، ويعرفون فقط فنون التجارة[18]، بالإضافة إلى بعض أفراد اللاتين، كان في الرّها مؤن كافية من السلاح والمأكولات، كما كان لها سور قوي مع القلعة العليا والقلعة السفلى بأبراج عالية"، ويضيف وليم الصوري: "لنجعت هذه الأشياء كلها ضد

المهاجمة، لو كان هناك شعب يريد القتال من أجل الحرية ويقاوم العدو بشجاعة"...

إن ملاحظات وليم الصوري الانتقادية هذه إنما تعكس ازدراء الفرنجة للمسيحيين المحليين، وهم مظلومون بهذا النقد الفاضح من كاتب إفرنجي... فإذا كنا نتفق مع ما قاله باسيل بارصومانا فإنهم لم يتخلوا عن عنادهم الشرس وروح العزم والإرادة الذاتية في وجه أحداث جلبت الكوارث والفاجعة على سكان الرّها "لقد قاوموا مقاومة شديدة وصمدوا (أمام الهجوم) بشجاعة طالما كانوا قادرين على ذلك، ولم يترك التركمان شيئاً هذه المرة للصدف، فأقاموا الاستحكامات الترابية، ونصبوا آلات الحصار، وانهالوا على الأسوار بالتدمير، وأهالوا وابلاً من النبال على داخل المدينة، وحفروا الخنادق تحت الجسر خارج الباب الشمالي... وأراد زنكي أن تستسلم المدينة كي لا يهلك سكانها وألا تدمر (المدينة) وطلب من الرهاويين أن يسلموا تحت شروط متفق عليها وأجابوا زنكي بالإهانات والشتائم... ومع ذلك فقد كانت تحصينات المدينة لا أمل منها، وأصاب سكان المدينة والمدافعين عنها الإنهاك من شدة الجوع لأن حصار زنكي كان محكماً، وأرهقت النساء والفتيات من التعب إلى حد يفوق الوصف وهن يحملن الحجارة والماء والضروريات الأخرى للرجال المحاربين وكن هدفاً متواصلاً للمنجنيقات، وأحدثت ثغرة في السور وقوضت أساساته، وكانت نفايات من ألواح الخشب مكدسة والفجوات قد علقت، أي حشيت بمواد مشبعة بالنفط والدهن والكبريت، جاهزة لإضرام النار فيها، وبموجب إحدى الروايات فإن التركمان دعوا الرهاويين ليأتوا ويتفحصوا أعمال الحصار لإقناعهم بأن لا سبيل لهم سوى الاستسلام، وبالفعل كانت أجهزة التقويض قد جهزها حلبيون لهم معرفة جيدة بطبوغرافيا الرّها، وبعد حوالي أربعة أسابيع من بدء الحصار، وفي اليوم الثالث والعشرين من كانون الأول أو ليلة عيد الميلاد، أضرم جنود زنكي النار في العوارض قرب الباب الشمالي وأتت النيران على الدهن

والكبريت، وحملت ريح شمالية الدخان نحو المدافعين فتداعى السور العظيم وسقط معه برجان إلى الأرض، وبرهن البناء الذي أقامه الرهاويون داخل السور على أنه قصير العمر، واستطاع جنود زنكي دخول المدينة، وبعد يومين من دخولها سلمت المدينة، وانتهت المقاومة فيها، وقام زنكي بتفقد المدينة وعاين السجناء، وأطلق سراح عشرة آلاف جندي واتخذ إجراءات منها انتزاع الذهب والفضة والأواني والكؤوس والطاسات من الفرنجة... وبعد أربعة أيام من دخول زنكي الرّها غادرها إلى حرّان والرقة تاركاً في الرّها والياً اسمه زين الدين علي كجك[19]، وهو رجل صالح عمل الكثير من المعروف، ومعه سبعة نواب، وفي كانون الثاني سنة 540هـ-1145م سقطت سروج في يد زنكي، ومن هناك سار جيشه إلى البيرة على نهر الفرات، وبعد حصار دام أربعين يوماً خلصت فقط بانسحاب زنكي ليعالج مؤامرة قامت في الموصل، وكان تحرير الرّها انتصاراً حاسماً ونقطة تحوّل كبرى في تاريخ الوجود اللاتيني في الشرق، وأصاب ابن الأثير وغيره من المؤرخين العرب حين أثنوا وأشادوا بزنكي وبينوا أنه استحق الجنة لفتحه الرّها[20].

وكانت أصداء تحرير الرّها كبيرة جداً في بغداد مما دفع بالخليفة إلى تبجيل زنكي ومنحه المزيد من الألقاب الباذخة من ذلك أنه سماه "زين الإسلام، الملك المنصور الغازي، ناصر أمير المؤمنين"، وأهداه جياداً عدتها من ذهب، وسيفاً ذهبياً وراية ورداءً وعمامة سوداء[21].

أما بالنسبة للفرنجة، فقد كانت نتائج سقوط الرّها خطيرة، إنها قضت على طموحهم للسيطرة على أراضي شرقي الفرات، وذاع النبأ في العالم المسيحي بأن مدينة أبجر سقطت في أيدي المسلمين، وبدا الخطر وكأنه يهدد إنطاكية اللاتينية، وحتى القدس نفسها، فكما عُدّ تماماً إعطاء الرّها لبلدوين سنة 1098م علامة شؤم لسقوط القدس، هكذا كان ضياعها شؤماً على المملكة اللاتينية، ولسوء الحظ لم تنته حكاية الرّها واهتمام زنكي ورعايته لها

والإصلاحات التي أجراها وأدخلها في حياة الرهاويين... ففي أيلول 1146م، اغتيل زنكي بينما كان يحاصر قلعة جعبر، الأمر الذي أبهج أعداءه الذين لم يعترفوا مطلقاً بتسامحه وكرمه...

ونعود لنسرد بالتفصيل وقائع تحرير زنكي للرّها:

((كان باسيل رئيس الأساقفة اللاتين يقنع أن يكتب إلى زنكي ويطلب منه هدنة أملاً في أن الصليبيين قد يستجيبون لالتماسهم ويرسلون قوة نجدة من إنطاكية أو القدس ويرجح أن زنكي كان سيمنح هذه الهدنة، ولكن الرسالة وقعت في يد (رجل يتعاطى في بيع الأقمشة) فمزقها إلى نتف علانية... وحدث اضطراب عظيم، ولم تسفر هذه الخطة النافعة عن شيء...)) وفي وصف للمؤلف السرياني الرهاوي المعاصر لزنكي، طبيعة توضع القوات المحاصرة ((حيث نصب زنكي خيمته مقابل باب الساعات على التلة فوق كنيسة الاعتراف وإلى الشرق منه نصبت خيمة الملك المعظم بن السلطان وإلى الشمال كانت خيمة الوزير جمال الدين الأصفهاني، وأما صلاح الدين اليغسياني القائد العام لجيش زنكي، فقد نصب خيمته في الغرب مقابل باب النافورة على تلة المقبرة، حيث يوجد ضريح مارأفرام وفوقه في أعلى وادي سليمان كان زين الدين علي كجك صاحب إربل، وشهرزور مقابل حدائق بارصوما، وشرقي الباب أكاسلس كان الزعيم الكبير دبيس بن صدقة أمير حلة بني أسد في العراق، هو الذي كان قد التحق بالفرنجة فيما مضى من الزمان، وشمالي موقعه هذا وفي حديقة بوزان كان أبو علي صاحب زعفران وأرقنين، وفي الشمال الشرقي كان أبناء باقساق وهم حكام سبابرق على شواطئ الفرات، وفي شرقي باب أكاساس عسكر عين الدولة صاحب شبختان، وجنوبي هذا عسكرت قبائل عديدة من التركمان وفي البوابة الجنوبية تجاه حران، وكان هنالك قبائل من العرب والرحالة ورجال من حلب ويليهم قبائل من الأكراد... وفي الغرب مقابل القلعة عسكر حسان بن بلال صاحب منبج ونصب خيامه، وقد حاول زنكي إضعاف الذين في المدينة بإرسال

اقتراحات للسلم رفضوها لأنه كان يرغب أن تستسلم له المدينة استسلاماً دونما قتل أو تدمير أو تخريب وغير ذلك، فأرسل لهم "أنصتوا أيها الحمقى، أنكم ترون ألا أمل لكم بإنقاذ أرواحكم، ماذا تنتظرون وتأملون؟ أشفقوا على أنفسكم وأبنائكم وبناتكم وزوجاتكم ومنازلكم ومدينتكم حتى لا يحل بها الخراب، وتصبح خالية من السكان"، ولم يكن هنالك أحد من السكان يملك أي سلطة، فكل واحد كان يفعل ما يريده، وهكذا تركوا للخراب والنهاية المحزنة... وكانت إجابتهم لزنكي بكل الوقاحة والإهانة... ولقد تصرف زنكي بحكمة وتعقل... بعد اقتحام جنوده المدينة والقلعة... وعندما وصل القلعة ورأى منظر المختنقين من النساء والشباب والأطفال الذين تراكضوا لينجوا من القتل... ومعروف أن الطريقة والعادة السيئة التي اتبعها الفرنجة بألا يفتح الباب إلا بناء على أمر من الأسقف وألا ينفذ الأمر ما لم ير رجال الحامية الأسقف بنفسه... وقد انسحق الحشد سحقاً وذلك خوفاً من القتل والأسر، فأخذوا يدوسون بعضهم، وأنه لمنظر يستدعي الشفقة، منظر مفزع مخيف، فقد أصبحوا كتلة واحدة مسحوقة مؤلفة من خمسة آلاف شخص اختنقوا بهذا الشكل البائس، واقتيد حوالي عشرة آلاف ولد وبنت إلى الأسر... وتأثر زنكي كثيراً وأمر بإيقاف المذبحة، وحيث وصل زنكي إلى بوابة القلعة تكلم مع الحامية برفق وطلب منهم التسليم ووعدهم أن يوفر أرواحهم، فخرج قسم منهم يطلبون الأمان للفرنجة الموجودين في القلعة، واتخذ الإجراءات الضرورية لحماية سكان المدينة، فأمر بوضع الخفراء والحراس على أبواب القلعة لمنع أي شخص غريب من دخول المدينة، ورجع أهالي الرّها الباقون إلى بيوتهم وأعطاهم زنكي ما يحتاجون من الطعام وشجعهم وواساهم، وهكذا استقروا في بيوتهم... وإذا كان الذين اختنقوا أو وقعوا في الأسر أو قتلوا بحد السيف أمام القلعة، فإن الحاكم أطلق سراح عشرة آلاف من الجنود... أما أولئك الذين اختبأوا تحت الأرض أو في الحصنين فقد نجوا أيضاً، وعندما سقط الحصن الشمالي بعد أن وعدوا بالحفاظ على أرواحهم أحضر زنكي المطران باسيلوس الذي كان تحت الحفظ يحرسه أحد الجنود

وبدأوا بإحضار الفرنجة الذين كانوا في الحصن مع نسائهم وأطفالهم وكذلك الكهنة والشماسة وأحضروا معهم الكثير من الذهب والأواني الفضية وما شاكل ذلك... وقد التحق بهم كثيرون لأن زنكي أقسم أن يأخذهم عبر نهر الفرات، ويطلق سراحهم ويسمح لهم بالذهاب إلى حيث شاؤوا، ودخل القائد صلاح الدين اليغسياني إلى القلعة وأخذ المطران من يده وقال: نريد من غبطتكم أن تقسموا على الصليب والإنجيل أن تكونوا صادقين معنا، وتخلصوا لنا، لأنكم تعلمون جيداً أنكم تستحقون القتل لأنكم قاومتمونا واحتقرتم نبينا، نحن مستعدون أن نعاملكم معاملة حسنة ونطلق سراحكم مع الأسرى، وأنتم تعلمون أنه منذ الزمن الذي فتح به المسلمون هذه المدينة بقيت تحت سلطتهم قرون طويلة ازدهرت خلالها، وأصبحت مدينة كبرى ولكن اليوم بعد أن حكمها الفرنجة مدة خمسين عاماً أتلفوها وخربوا أراضيها كما ترون، وأن ملك الأمراء هنا مستعد أن يعاملكم معاملة حسنة، وهكذا عليكم أن تعيشوا بسلام وأن تلجأوا إليه، وأن تصلوا لأجله"[22])).

وبعد اغتيال زنكي استرد الفرنجة الرّها عن طريق جوسلين الذي راسل من كان بها من الأرمن، ووعدهم يوماً بعينه يصل إليهم فيه، فأجابوه فدخل البلد، وامتنعت عليه القلعة بمن فيها من المسلمين، وبلغ الخبر نور الدين وهو بحلب، فسار إليها بعساكره، فهرب جوسلين، ودخلها نور الدين فقتل من بها وغنم أموالها وعمل بها خراباً كبيراً[23]، ومهما يكن من أمر، فإن مقتل زنكي الذي سبقه تحرير الرّها والذي تلاه انقسام دولته إلى شاقية وجزرية شكل منعطفاً خطيراً وحاسماً في مسار أحداث الوجود الصليبي في المشرق العربي...

وقد شكلت الرّها بحكم موقعها، ونتيجة للأعمال التوسعية التي قام بها أمراؤها الفرنجة خطراً عظيماً على ممتلكات الموصل، وممتلكات السلاجقة في آسية الصغرى، ولهذا نلاحظ أن جهود أمراء الموصل ركزت على الرّها...

وحاصروها أكثر من مرة واصطدموا بقواتها. فمثلاً قربغا أمير الموصل هو الذي قاد القوات المسلحة للتصدي للحملة الصليبية الأولى متذكرين هنا أن الفرنجة استولوا على الرّها قبل استيلائهم على إنطاكية، وبعد قربغا نشط مودود أمير الموصل ضد الرّها وضد الفرنجة بشكل عام في بلاد الشام، وتحالف مع طغتكين أتابك دمشق إلى أن اغتيل في مسجد دمشق الجامع... وبعد مودود حين تقاعس الأمير الأرتقي تمرتاش عن نجدة حلب حين محاصرتها سنة 518هـ/1124م، ذهب الحلبيون إلى آق سنقر البرسقي صاحب الموصل، فجاء للتفريج عن المدينة وقام البرسقي بضم حلب إلى ممتلكاته[24]، وبعد اغتيال البرسقي بحقبة وجيزة، تسلّم زنكي أتابكية الموصل فتمكن سنة 539هـ/1144م من تحرير الرّها (كما مر بنا)، أيضاً ملك زنكي حلب وشمال الشام مع الموصل، وحاول زنكي احتلال جميع أجزاء بلاد الشام فأخفق واغتيل كما ذكرنا سنة 541هـ/1146م، أمام أسوار قلعة جعبر... وبعد اغتياله انقسمت المملكة، والمواصلة لم يعودوا يشعرون بخطورة الوجود الصليبي ونور الدين تفرغ لبلاد الشام، فتمكن من توحيد شمال الشام وجنوبه، وجعل دمشق مقراً للجهاد، وقاعدة أساس لانطلاق أعمال التحرير الشاملة والوحدة الكبرى، ووضع الخطط للتحرير وخوض معركة فاصلة ضد الصليبيين مدركاً أن شروط التحرير هي الوحدة والثقافة والأمن الداخلي والاستقرار مع الاقتصاد القوي والمتين... ولم تعد تشغل أمور الموصل نور الدين إلا هامشياً، وللتفرغ بشكل أساسي لتنفيذ ما يمكننا تسميته سياسة شامية... وأخذ يجاهد ضد الفرنجة في الشمال، وتدخل مراراً للدفاع عن دمشق لا سيما بعد حصارها من قبل ما يعرف بالحملة الصليبية الثانية، وبعد إخفاق هذه الحملة ضعف الحكم البوري بدمشق ضعفاً شديداً، وكان معين الدين أنر سيد دمشق الفعلي قد مات[25]، وفي هذه الآونة تعاظمت المخاطر الفرنجية نحو مصر... وركز الفرنجة جهودهم

على احتلال مدينة عسقلان، ويستدل من كتاب الاعتبار لأسامة بن منقذ أن السلطات الحاكمة في مصر أرادت التعاون مع نور الدين لإنقاذ عسقلان، وأن أسامة الأمير العربي الذائع الصيت التقى نور الدين الذي أذن له إن لم نقل ساعده على تجنيد قوة ذهبت للدفاع عن عسقلان، لكن هذا لم يجد نفعاً وسقطت عسقلان(26)، ولم يستطع نور الدين التدخل لأن حكام دمشق حالوا بينه وبين ذلك، فركز جهوده من أجل الاستيلاء على دمشق، ونجح بذلك سنة 549هـ/1154م، وبنجاحه هذا توّحد شمال الشام مع جنوبه، وتفرغت دمشق للعمل ضد المملكة اللاتينية في القدس العربية، مما خفف هذه الأعباء بعض الشيء عن كاهل إمارة إنطاكية الفرنجية....

وتعمقت مع الأيام اهتمامات نور الدين بمصر وجرت مراسلات بينه وبين طلائع بن زُريك، لكن عدم استقرار أمور الوزارة في القاهرة لم يقتصر تأثيره على تعطيل مشاريع التعاون مع دمشق فقط، وإنما قاد ذلك إلى تشجيع الفرنجة للاستيلاء على مصر، وجاءت وزارة شاور السعدي، وطرده من منصبه والتجاؤه به إلى الشام مُدخلاً مباشراً لانشغال نور الدين بالسياسة المصرية، فكانت حملات شيركوه الثلاث، وقتل شاور ووزارة شيركوه، ثم وزارة صلاح الدين، وبعد ذلك إلغاء الخلافة الفاطمية، ولئن جمد الخلاف غير المعلن بين صلاح الدين ونور الدين استثمار الوحدة الشامية المصرية لتحرير فلسطين، وفي مقدمتها القدس العربية، فإن موت نور الدين وتسلم صلاح الدين لميراثه، مكّن مجدداً من استثمار هذه الوحدة فكان النصر المبين في حطين 583هـ/1187م، وتحرير القدس والساحل الشامي(27)، وهام جداً أنه بفضل إمكانات مصر وبلاد الشام تمكن صلاح الدين من الوقوف في وجه الحملة الصليبية الثالثة وتعطيل مشاريعها... ومنذ ذلك التاريخ وقر في نفوس الساسة الأوروبيين أن الطريق إلى القدس يمر عبر القاهرة والحملات الصليبية بعد

الرابعة حتى مقتل لويس التاسع، ثم محتويات كتاب الأسماء الذي وضعه مواطن بندقي اسمه مارينوسانوتو برهنت على صحة هذه الأطروحة... أعود لأجدد أنه لا يمكن في أيامنا هذه للعرب تحقيق تحرير أو وحدة بدون الوحدة بين مصر والشام... وإن في هذا لدلالات عظيمة......

الهوامش

1-انظر *اللؤلؤ المنثور في تاريخ العلوم والآداب السريانية* لاغناطيوس أفرام الأول برصوم-بطريرك إنطاكية وسائر المشرق- ط. دمشق 1987- ص191 وما بعدها.

2-*الرّها -المدينة المباركة*- تأليف: ج سيغال، ترجمة يوسف ابراهيم جبرا، ط. دمشق 1988، ص1 وما بعدها.

3-انظر: مادتي الرّها وحران في معجم *البلدان* لياقوت.

4-*الرّها، المدينة المباركة*، ص 31 وما بعدها.

5-انظر: مادة سميساط في معجم *البلدان*.

6-انظر: *الكامل في التاريخ* لابن الأثير، ط. القاهرة، مطبعة الاستقامة، ج8، ص9.

7-*نفس المصدر*، ج8، ص11.

8-*نفس المصدر*، ج8، ص11.

9-*نفس المصدر*، ج8، ص41 وما بعدها.

10-عالج هذه القضية باستفاضة د. سهيل زكار في كتابه *مدخل إلى تاريخ الحروب الصليبية*، ط: بيروت 1973، ص139 وما بعدها.

11-*نفس المرجع*، د. زكار، ص202 وما بعدها.

12-*نفس المرجع*، د. زكار، ص227 وما بعدها.

13-*نفس المرجع*، د. زكار، ص230 وما بعدها.

14-*الكامل في التاريخ*، ج8، ص175 وما بعدها.

15-المؤرخ الرهاوي المجهول في *كتاب الحروب الصليبية*، د. سهيل زكار، ط. دمشق 1984، ج2، ص453-455.

16-*نفس المرجع*، ج1، ص66 وما بعدها.

17-*نفس المرجع*، د. زكار، ص553 وما بعدها.

18-*تاريخ وليم الصوري*، ترجمة عربية، ط. بيروت 1990، ص737 وما بعدها.

19-المؤرخ الرهاوي المجهول في *الحروب الصليبية*، ص503 وما بعدها.

-ورواية ابن القلانسي في الكتاب *نفس المرجع*، ص623 وما بعدها.

-رواية العظيمي الحلبي، *نفس المرجع*، ص774.

ترجمة زنكي في *بغية الطلب في تاريخ حلب*، ص725 وما بعدها.

-رواية سبط ابن الجوزي في *مرآة الزمان*، ص774.

20-انظر: *مصادر الحاشية المتقدمة*.

21-*الكامل في التاريخ* لابن الأثير، ج9، ص8-9.

الباهر في الدولة الاتابكية لابن الأثير، ط. القاهرة 1963، ص66 وما بعدها.

22-*المؤرخ الرهاوي المجهول*، ص504 وما بعدها.

-ترجمة زنكي من *بغية الطلب في تاريخ حلب*، ص730 وما بعدها.

-*المباهر في الدولة الاتابكية*، ص66 وما بعدها.

-*الروضتين*، ج1، ص36 وما بعدها.

23-*المؤرخ الرهاوي*، ص516 وما بعدها.

-*ترجمة زنكي*، ص733 وما بعدها.

-*الباهر*، ص73 وما بعدها.

-*الروضتين*، ج1، ص27 وما بعدها.

25-ابن القلانسي في *الحروب الصليبية*، ص570 وما بعدها.

-*الروضتين*، ج1، ص120 وما بعدها.

26-*الاعتبار*، ط. برنستون 1930، ص10 وما بعدها.

-*ابن القلانسي*، ص539 وما بعدها.

27-د. سهيل زكار، *حطين*، ط. دمشق 1984، ص 69 وما بعدها.

الموقف البريطاني من التوجه المصري نحو ساحل عمان

1839-1840

د. محمد حسن العيدروس

جامعة العين - الإمارات العربية

المقدمة:

نتناول في هذه الدراسة مجيء القوات المصرية إلى الجزيرة العربية للمرة الثانية، وخاصة إلى الإحساء ومنها بدأت التوجه نحو ساحل عمان، والموقف البريطاني تجاه التوجه المصري، وكيف تغير هذا الموقف من المؤيد في المرحلة الأولى، إلى المعارض في المرحلة الثانية. توجهت بريطانية نحو ساحل عمان لتمنع التحركات المصرية، ومن ثم قامت بتعزيز علاقاتها مع شيوخ القبائل في ساحل عمان. وفي هذه الأثناء وصل القائد المصري سعد المطيري إلى ساحل عمان ويحمل رسائل من خورشيد باشا إلى شيوخ القبائل للوقوف مع مصر والقبول بالسيادة المصرية والانضمام للدولة العربية. فقد استقبله زعيم القواسم سلطان بن صقر استقبالاً حافلاً وأنزله في منزله مما أثار استياء البريطانيين، فطلبوا منه إخراجه من بلاده، كما لقي القائد المصري كل ترحاب وتقدير من حاكم أبو ظبي. ولكن الدسائس البريطانية وسياسة الترهيب والترغيب مع شيوخ قبائل ساحل عمان، حالت دون نجاح مهمة القائد المصري، فقرر العودة إلى الاحساء وهذا ما أغضب خورشيد باشا لرجوعه دون إذن منه أو إكمال مهمته الموكلة إليه، برغم أنه كان بصدد إرسال المزيد من التعزيزات العسكرية، ولهذا أوصى بإحالته إلى التأديب. وقام المسؤولون

البريطانيون بزيارة ساحل عمان لتعزيز علاقاتهم مع شيوخ القبائل، ومنها زيارة "ميتلاند" القائد العام للأسطول البريطاني في بحار الشرق، وزيارة "هينيل" المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، ونتج عن هذه الزيارة مغادرة سعد المطيري، وأخذ هينيل تعهداً من شيوخ القبائل بعدم إقامة علاقات أو أية ارتباط مع المصريين والعمل على مقاومة الجيش المصري.

رفع "هينيل" توصياته إلى حكومة "بومباي"، يطالب فيها بوضع حد للتحركات المصرية، والعمل على مناورات بحرية لسفن الأسطول البريطاني، وفرض حصار على الساحل الشرقي من الجزيرة العربية لمنع تحركات الجيش المصري في الإحساء –ومن ثم أخذت حكومة الهند تدرس الموقف في ساحل عمان والتوجه المصري هناك، وبدأت تخاطب وزارة الخارجية لكي تطلب من الحكومة المصرية إصدار تعليماتها إلى خورشيد باشا بعدم التوجه نحو ساحل عمان، التي تعتبرها جزءاً من نفوذها. لقد أثرت هزيمة الجيش المصري أمام قوات التحالف الدولي بقيادة بريطانية في شهر أيلول وتشرين الثاني 1840، على وجودها في المنطقة مما أدى إلى انسحاب قواتها من الجزيرة العربية، ولكننا سوف نناقش عدة أمور منها: لماذا كان التوجه المصري نحو ساحل عمان ثم تقييم هذا التوجه وأخيراً نتائج الانسحاب.

مجيء الجيش المصري إلى شرق الجزيرة العربية والتخوف البريطاني:

جاءت القوات المصرية إلى الاحساء عام 1839، ولكونها تربط شمال الشرقي بالجنوب الشرقي من الجزيرة العربية، حيث النفوذ البريطاني بجنوبها في ساحل عمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا). فعندما جاء إبراهيم باشا عام 1819[1]، اعتبر الاحساء من القواعد المهمة التي يمكن الانطلاق منها

لتحقيق أهدافه في شرق الجزيرة العربية، وإدراكا منه لأهميتها اقتصاديا واستراتيجيا وخط دفاع ضد التقدم الخارجي للوجود المصري في "نجد"(2). ولذا شهدت السياسة المصرية في المرحلة الثانية من توجهها نحو ساحل عمان والبحرين والكويت اهتماما كبيرا، لاتفاقها مع السياسة التي رسمها خورشيد باشا للسيطرة على تلك المناطق(3)، وخاصة بعد توقيع صلح "كوتاهية" بين مصر والدولة العثمانية في نيسان من عام 1833(4)، مما سمح بانسحاب قسم كبير من القوات المصرية من آسية الصغرى وتوجهها إلى الجزيرة العربية. وهنا نتساءل لماذا كان التوجه المصري إلى شرق الجزيرة العربية ومنها إلى إمارات ساحل عمان؟ ولماذا اختلف الموقف البريطاني من الوجود المصري في شرق الجزيرة العربية بعدما كانت قد أيدته في المرحلة الأولى؟

لو نظرنا إلى شرق الجزيرة العربية لوجدناها لا تشكل أي إغراء من الناحية الاقتصادية، بل على العكس من ذلك، نحتاج إلى المال والرجال لفرض الحكم والسيادة في أنحاء شاسعة من الصحراء المجدبة(5)، إضافة إلى الخسائر التي تلحق بالرجال نظراً لصعوبة ووعورة المنطقة، وكذلك للمقاومة التي قد يلقونها من رجال القبائل العربية، والتي لا ترغب في وجود حكومة منظمة وخصوصاً إذا ما صحبتها النظم الضرائبية، علماً بأن محمد علي باشا كان قد أعلن لبريطانية بأنه لم يكن مجيئه هذا سوى إخضاع "النجديين" وحماية الحرمين الشريفين(6)، بالإضافة إلى قطع فيصل بن تركي للزكاة التي كان يدفعها والده للقاهرة(7). وبرغم كون تلك المناطق ليست ذات أهمية اقتصادية، إلا أن لها مزايا أخرى تتفق مع أهداف محمد علي لتكوين دولة عربية موحدة في المشرق. ومن بعض هذه المزايا أن الوجود بهذه الجهات يسهل وجوده في العراق ويجعله في اتصال مع فارس ومن ثم وسط آسية، أما استيلاؤه على كل من ساحل عمان المطلة على مضيق هرمز في الجنوب الشرقي وعدن على مضيق باب المندب في الجنوب الغربي من الجزيرة العربية، فتزيد من السيطرة

على الحركة الملاحية في الخليج العربي والبحر الأحمر عن طريق مداخلها، مما يجعل محمد علي سيداً عليهما، لأنهما يتمتعان بأهمية استراتيجة فائقة منذ أقدم العصور، ولأنهما شريان الحياة التجارية[8].

قد حاول البرتغاليون السيطرة على المضيقين، فنجحوا في "هرمز" في حين فشلوا في احتلال "عدن"، وبالتالي لم ينجحوا في التحكم بباب المندب. أما البريطانيون فبمجرد انسحاب حملة إبراهيم باشا من الاحساء عام 1818، قاموا باحتلال ساحل عمان في الحملة المشهورة لعام 1819، وفي المرحلة الثانية سبقوا المصريين وقاموا باحتلال عدن عام 1839. فالتوسع المصري تجاه ساحل عمان وعدن كان مهماً لمحمد علي لأنه يزيد من الثقل والنفوذ السياسي في المجال الدولي، إضافة إلى المزايا الاستراتيجية والأمنية. يرجع اختلاف موقف بريطانية والتي كانت حريصة في المرحلة الأولى من الحكم المصري في الجزيرة العربية عام 1818، للاستفادة منه لقمع النشاط البحري لأبناء ساحل عمان، والذي شكل تهديداً على وجودها في المنطقة. ولكن إبراهيم باشا رفض التعاون مع الاستعمار البريطاني ضد عرب ساحل عمان وعدن، وذلك بعد أن نجحت في توقيع معاهدات السلام العامة والهدنة البحرية مع شيوخ قبائل ساحل عمان، وأخذت تدعم نفوذها في المنطقة بشكل سريع، وقامت باحتلال عدن، وبذلك لن تقبل منافساً أو شريكاً جديداً في المنطقة. واستمر المسؤولون البريطانيون في الخليج العربي والعراق، على اتصال دائم برؤسائهم في الهند، يطلعونهم أول بأول على تحركات المصريين تجاه البحرين وساحل عمان، بهدف الحصول على التعليمات اللازمة للتصرف مع المصريين[9]، لأن وصولهم إلى تلك المناطق، يمزق الدولة العثمانية ويهدد الوجود البريطاني في ساحل عمان وعدن، خط الدفاع الأول عن الهند. أشارت التقارير البريطانية إلى عزم بريطانية منع تحركات الجيش المصري بتطويقه عن طريق إرسال قوات بريطانية إلى جزيرة "خرج" في شمال الخليج العربي، لسد الطريق أمام الزحف

المصري تجاه العراق وساحل عمان[10]، وإرسال قوات أخرى لاحتلال عدن، لقطع الطريق أمام التحرك المصري في البحر الأحمر. وأثارت التحركات المصرية في شرق الجزيرة العربية، وزارة الخارجية البريطانية في لندن، علماً بأن شؤون الخليج العربي كانت من اختصاص حكومة "بومباي" وحكومة الهند، ولم تكن تتدخل حكومة لندن إلا في الأمور الهامة التي تستدعي معالجتها بسرعة، وهذا ما يؤكد لنا أهمية التوجه المصري نحو ساحل عمان والبحرين. ولكونها خطراً على حكومة الهند، قام الكولونيل "تايلور"، المقيم البريطاني في بغداد، بإرسال خطاب إلى اللورد "بالمرستون" وزير الخارجية البريطانية، يوضح العواقب التي سوف تترتب على تقدم القوات المصرية على سواحل شرق الجزيرة العربية، وهذا ما دفع أيضاً "بالمرستون" أن يلفت نظر حكومة الهند إلى ضرورة معارضة أي تقدم يقوم به خورشيد باشا إلى ساحل عمان، ويطالبه بالتدخل المسلح إذا ما اقتضت الضرورة ذلك[11]. علماً بأنه كان قد تقرر بدافع المصلحة القومية العليا لبريطانية، أن تسند إلى شركة الهند الشرقية البريطانية مسؤولية رعاية المصالح القومية في الخارج، واستناداً إلى هذا القرار فقد عهد إلى الشركة بالإشراف على الاتصالات مع فارس والعراق والخليج العربي، والهدف من هذا واضح، هو أن السلطة المسؤولة مباشرة عن رعاية الاتصالات السياسية مع الدول سالفة الذكر، من حقها أن تمارس حقوق الإشراف الكامل على مسؤولياتها هذه، فإذا كانت حكومة الهند تتمتع بهذه المسؤولية فينبغي عليها القيام بذلك، لأنه ليس من حق الحكومة البريطانية أن تجري اتصالات سياسية مباشرة مع تلك الدول إلا بعد موافقة الشركة[12].

من هذا المنطلق كان على حكومة الهند التي ورثت شركة الهند الشرقية[13]، أن تتصدى للتحركات المصرية في ساحل عمان، وخاصة بعد اعترافها بأن محمد علي أصبح القوة الفعالة الأولى في الجزيرة العربية، وأنه أخذ يوجه اهتمامه إلى ساحل عمان وأنه يطمع في السيطرة على هذا الجزء،

واعتقاد حكومة الهند بأن سلطان عمان ينظر إلى المصريين باحترام أكثر مما ينظر به إلى حكومة الهند، طمعاً في التأييد والمساعدة التي قد يحصل عليها. ولم يشأ محمد علي في البداية الاصطدام مع البريطانيين، فعندما أصدر "بالمرستون" تعليماته إلى "كامبل"، القنصل البريطاني في مصر، بأن يبلغ محمد علي بأن بريطانية والهند لن تنظر بعين الارتياح لتحركات القوات المصرية في اتجاه بغداد وعدن وساحل عمان، وإنهما تودان إنهاء هذه المسائل بمباحثات مباشرة مع محمد علي، والذي أجاب بأنه لم يفكر مطلقاً في إرسال هذه الحملة أو تحقيق هذه المشروعات، وأنه لا يفكر في التوسع خارج البحر الأحمر، لا يريد مد أملاكه شرقي صنعاء. فقد نصت مذكرة "بوغوس يوسف" إلى الكولونيل "كامبل" بقوله(14) على ما يلي: "أنه على الكولونيل كامبل أن ينقل إلى صاحب السعادة اللورد بالمررستون التأكيد الكامل بأن صاحب السمو الوالي يضع في حسبانه مصالح بريطانية العظمى وأنه لن يقوم بإجراءات توسعية تتعارض مع تلك المصالح بأية صورة من الصور". وأعلن محمد علي استعداده لتقديم كافة الضمانات لتيسير الاتصال بين مصر والهند، وهو ما لم تصدقه بريطانية، فسارعت إلى توطيد علاقاتها مع شيوخ القبائل في ساحل عمان.

تحرك بريطانية لتعزيز علاقاتها مع ساحل عمان:

بعدما تبين لبريطانية جدية المصريين بالتوجه نحو ساحل عمان أثر نجاح حملتهم على معظم أجزاء الجزيرة العربية، وسيطرتهم على الأماكن المقدسة، مما كان له أكبر الأثر لدى شيوخ قبائل ساحل عمان، والذين رحبوا إلى حد كبير بالسيادة المصرية، في الوقت الذي أبدت بريطانية معارضة واضحة للتوسع المصري بعد ضمه الاحساء، وكادت أن تمنع تقدم الجيش المصري إلى سواحل شرق الجزيرة العربية بالقوة العسكرية، وذلك بإنزال قوات في بعض المناطق في ساحل عمان. لكن ظروفها لم تكن تسمح بذلك

لوجود مشاكل في أفغانستان وأزمة في إيران، وخشية أن تظهر بريطانية بمظهر الضعف، صرح "بالمرستون" بأن مهمة بريطانية هي وضع الخليج العربي تحت السيطرة البريطانية بعيداً عن نفوذ أية دولة أخرى تستطيع منازعتها[15]. وتطبيقاً لتصريح "بالمرستون" انتهجت حكومة بريطانية سياسة مرسومة إزاء ساحل عمان لإبعاد المنافسة المصرية وتأمين مواصلاتها مع الهند من أية أخطار قد تهددها في المستقبل، وخاصة أن السياسة البريطانية أجبرت الفرنسيين على الانسحاب من مصر، عندما رأت في وجودهم خطراً على مصالحها في الهند، ولهذا فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام التهديدات الخطيرة التي شكلها المصريون ضدها[16].

من هنا كان تركيز "بالمرستون" على البحرين، ورأى أنه يجب منع القوات المصرية من الاستيلاء عليها، لأهميتها العسكرية، حتى ولو أدى ذلك إلى احتلال فعلي تقوم به حكومة الهند[17]. ولكن عندما وجد استعداد شيوخها للاعتراف بالسيادة المصرية، فإنه رأى عدم القيام بعمل عسكري وطلب من هينيل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وقف الضغط المصري بالوسائل السلمية ومنعه من الامتداد إلى ساحل عمان. ويقرر هينيل في تقرير له إلى حكومة الهند أنه وجد لدى شيوخ المنطقة أكبر تقدير لعظمة القوات المصرية، وكان ترحيب شيوخ البحرين بالمصريين أملا في التخلص من النفوذ البريطاني وأطماع سلطان عمان، وخاصة أن المصريين لم يطلبوا جزية كبيرة كما كان يفعل "النجديون" والعثمانيون[18]. اهتمت بريطانية بساحل عمان للحيلولة دون وقوعها تحت السيادة المصرية، بعد ضياع البحرين، أما ترحيب شيخ أبو ظبي بالمصريين فراجع أيضا للرغبة للتخلص من الاستعمار البريطاني، وخاصة خليفة بن شخبوط، الذي لم يكن على علاقة حسنة معهم، بعدما كان قد أسر بعض القطع الحربية من الأسطول البريطاني وأجبرها على التوجه إلى ميناء أبو ظبي، مما جعل بريطانية تهدد بضرب مدينة أبو ظبي،

كما فرضت على حاكمها اتفاقيات جائرة، إضافة إلى أنه كان يتطلع إلى ضم إقليم البريمي، الذي كان سكانه من الشوامس والنعيم، الذين يشكلون استفزازاً له، نظراً للدعم الذي كانوا يلقونه من بريطانية ضد شيوخ أبو ظبي. كما أن بريطانية منعت خليفة بن شخبوط من استرجاع دبي، التي انفصلت عن أبو ظبي. اتخذت بريطانية من تحرك القوات المصرية إلى الاحساء في شرق الجزيرة العربية ذريعة مباشرة، لتحول دون وصوله إلى ساحل عمان، ولتضفي بريطانية على تصرفاتها نوعاً من الشرعية قامت بتطوير علاقاتها مع شيوخ قبائل ساحل عمان، كما أنذر "بالمرستون" محمد علي بوقف تقدمه في شرق الجزيرة العربية، وطلب في الوقت نفسه من حكومة الهند البريطانية أن تقف بنفسها على ما وصلت إليه القوات المصرية في المنطقة، مما جعل الحاكم العام في الهند يصدر أوامره إلى موظفيه بمراقبة الأوضاع ودراسة التقارير الواردة من هينيل، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وميتلاند قائد الأسطول البريطاني في بحار الشرق، وكلفهما باستخدام ما لديهما من نفوذ وسلطة للتحري عن مدى توسع وامتداد الجيش المصري وتشجيع شيوخ قبائل ساحل عمان والبحرين على المقاومة، شريطة ألا يقعا في صدام حقيقي مع القوات المصرية. أما وجهة نظر "أدمونز"، كبير سكرتيري حكومة بومباي من هذه المسألة، فكانت على النحو التالي(19): (إن الوقت لن يكون بعيداً عندما يتوجب علينا أن نقرر ما إذا كنا سنقدم لشيوخ القبائل في ساحل عمان الحماية التي ينشدونها أو نتخلى عن مسؤوليتنا تجاه شؤون الخليج العربي ونقصرها على إبقاء طراد أو طرادين لحماية تجارتنا مع المنطقة ونترك الشيوخ والباشوات والفرس والمصريين يتقاتلون فيما بينهم).

مجيء سعد المطيري القائد المصري إلى ساحل عمان:

اتجهت السياسة المصرية نحو البحرين في الوقت الذي قررت التوجه أيضاً نحو ساحل عمان، وساد الإحساس بذلك في ساحل عمان بأن القوات المصرية في سبيلها إلى التقدم نحوها عقب استقرارها في الاحساء. وتحقق ذلك عندما التحق سعد بن مطلق المطيري بالقوات المصرية[20]. وقد وجد فيه خورشيد باشا فرصة مناسبة لكي يعهد إليه بقيادة القوات اللازمة لإقرار السيادة المصرية على ساحل عمان، نظراً للعلاقات التي تربط سعد المطيري، بتلك الجهات ومعرفته لها ومن ثم قوضه بالتوجه إلى هناك ليحصل من شيوخها على إعلان الدخول تحت الحكم المصري. علما بأن سعد المطيري كان نائب فيصل بن تركي في واحة البريمي، وهو ابن مطلق المطيري المشهور، وكان قد زحف عام 1838 على رأس قوة مكونة من ثلاثة آلاف مقاتل لمهاجمة قبيلة "الحجريين" داخل عمان ليثأر من مقتل أبيه[21]. وفي بداية عام 1839، غادر البريمي بعد أن وصل نبأ استسلام فيصل بن تركي للقوات المصرية في نجد[22]، وبذلك يعتبر نائباً لخالد بن سعود حالياً وخليفة فيصل بن تركي. وخلال الفترة التي تغيب فيها سعد المطيري عن منطقة البريمي، قامت قبيلة الشوامس من رعايا سلطنة عمان بطرد أفراد الحامية النجدية من البريمي، واستولوا على القلعة الرئيسية فيها في قصر الخندق، وأعلنوا بعدها بأنهم لن يتخلوا عنها حتى ولو دفنوا جميعا تحت أنقاضها، وطلبوا من السيد حمود بن عزان والي صحار قواتاً للحماية، فأوفد أخاه على رأس مئتي مقاتل للدفاع عن واحة البريمي.

وصل سعد المطيري إلى الشارقة في آذار 1839، على رأس قوة يتراوح تعدادها بين المائة والخمسين والمائتين[23]، واستقبله شيخ قبيلة القواسم سلطان بن صقر استقبالاً حافلاً، وقدم له منزلاً حصيناً وقلعة ليقيم فيها هو والمقاتلون

معه بعدما أبلغه أنه لم يحضر إلى المنطقة كمعتمد لخالد بن سعود فحسب، وإنما كممثل لخورشيد باشا الذي عينه حاكماً مصرياً على ساحل عمان، وأظهر له الرسائل التي تثبت ذلك[24]. ويدل هذا الاستقبال على احترام شيوخ ساحل عمان للمبعوث المصري، وكذلك ترحيبهم بالوجود المصري في الجزيرة العربية، وذلك برغم تقديمهم للوعود والعهود والاتفاقيات مع بريطانية، ولكن الأخوة العربية فوق المواثيق الرسمية والأجنبية، وكذلك الدور الذي قام به إبراهيم باشا، عندما أخرج سلطان بن صقر من سجون آل سعود في الدرعية وعاد عن طريق جدة وعدن إلى الحكم في الشارقة، فكيف ينسى ذلك؟ ومن الطبيعي أن يجد المبعوث المصري كل ترحيب من قبيلة القواسم، لأنهم كانوا أيضاً حلفاء لأسرة خالد بن سعود، في حين اتخذ الشوامس الموقف المعادي من سعد المطيري، برغم أنهم أيضاً كانوا حلفاء آل سعود ضد حكام عمان وأبو ظبي. وقد يرجع ذلك لأسباب شخصية. فسعد كان قد أساء في السابق معاملة البوشامس لأنه حملهم مسؤولية مقتل أبيه في السابق. استغلت بريطانية هذه النقطة، فاستخدمته بشكل فعال وقامت بتحريض الشوامس ليس فقط ضد سعد المطيري وإنما ضد الأخوة العرب المصريين.

لكن الغريب في الأمر، تحوّل خليفة بن شخبوط، حاكم أبو ظبي في هذه المناسبة إلى التحالف مع سعد المطيري، على الرغم من علاقته العدائية في السابق مع السعوديين، الذين كانوا دائماً يهددون حكامها البوفلاح في أبو ظبي، كما كان العداء لأسباب شخصية أيضاً مع سعد المطيري نفسه مثلما كان مع البوشامس، ولكن هذا التحول قد يرجع لأن سعد المطيري جاء هذه المرة قائداً من قبل المصريين وليس من السعوديين، الذين انتهى حكمهم بعد مجيء المصريين، وقال أنه عين حاكماً مصرياً ووكيلاً لخورشيد باشا[25]، مما جعل حاكم أبو ظبي يرحب بالمصريين ويعرض عليهم الدخول في إمارته، إضافة إلى التخلص من الاستعمار البريطاني والحصول على مساعدة المصريين

لاسترجاع البريمي من أعدائه البوشامس، الذين يشنون غارات على رعاياه في منطقة العين. حاول سعد المطيري من مقر إقامته في الشارقة إقناع الشوامس، رعايا سلطنة عمان بوساطة سلطان بن صقر، تسليم واحة البريمي للسيادة المصرية[26]، ولكن الموقف البريطاني حال دون ذلك، إضافة إلى الأسباب الشخصية التي ذكرناها سابقاً.

بعث خورشيد باشا إلى باشمعاون عباس الأول رسالة يقول فيها: بعد أن تم تعيين مدراء الأقاليم والمناطق، جاءنا مذكرة من حمد بن يحيى، نائب فيصل بن تركي في البريمي، والتي تقع في عمان وهي امتداد لحكم عبد العزيز وسعود وتركي وفيصل، وفي حينه أرسلنا سعد المطيري بدلاً من حمد بن يحيى، حيث المطيري كان حاكماً سابقاً على البريمي، وأرسلنا معه مجموعة من قوات الخيالة وبعض المقاتلين، وفي تلك الفترة قام بعض أفراد النعيم والبوشامس بمحاربة حمد بن يحيى وإخراجه من قصره في البريمي، وقتلوا بعض رجاله وأخذوا أسلحتهم، وعندما وصل سعد المطيري إلى مدينة الشارقة تقابل مع حمد بن يحيى القادم من البريمي ونزلوا بضيافة سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة، وفي الوقت نفسه جاء حمد بن عزان ابن عم سعيد بن سلطان حاكم عمان إلى قصر البريمي ليحارب النعيم ويأخذ القصر منهم، وعندما أبلغه مجيء سعد المطيري من طرف الحكومة المصرية ليحكم إمارة القواسم في الشارقة، فرجع من حيث أتى ولم يتجاوز البريمي، ومن بعد ذلك بعث سعد المطيري يطلب إمدادات من المقاتلين والخيالة ليسترجع قصر البريمي ويعيد الأمن والاستقرار إلى هناك، وبعد فترة بعث برسالة أخرى يقول فيها بأن البريطانيين يقومون بإثارة الاضطرابات والفتن في تلك المناطق[27].

زيادة ميتلاند القائد العام للأسطول البريطاني لساحل عمان:

تلقى "فاريش" نائب الحاكم في "ترانكو مالي" في الأسبوع الثالث من شهر نيسان 1839 رداً من الحاكم العام في الهند على الاستفسار العاجل الذي بعث به حول السياسة البريطانية، التي يجب اتباعها مع خورشيد باشا في حالة رفض الأخير التحذيرات التي وجهت إليه، وقال الحاكم العام في رده بأن خورشيد باشا لا يبدو أنه قد تلقى تبليغاً من القاهرة حول احتجاج "بالمرستون"[28]، المرسل بتاريخ 1838/11/29، وتأسيساً على ذلك، فقد كان "أوكلاند" الحاكم العام في الهند، يتصور بأن خورشيد باشا إما أنه سوف يمضي في فتوحاته باستخدام القوة، بحيث تمتد تلك الفتوحات إلى أقصى المناطق في ساحل عمان، كي يواجه الحكومة البريطانية بالأمر الواقع، أو أن يكون قد أوقف زحفه العسكري بناء على توجيهات من محمد علي. لكن يبدو أن مجيء القوات المصرية في شهر آذار، بقيادة سعد المطيري إلى ساحل عمان في الشارقة، لم تكن قد وصلت إلى الحاكم العام في الهند. وأن وصولها أثر تأثيراً كبيراً في علاقة بريطانية بساحل عمان. إذ لم تقتصر أهداف بريطانية على مراقبة الأوضاع البحرية وإنما امتدت إلى أهداف أبعد من ذلك في فرض الحماية الاستعمارية، وكما تعبر المصادر البريطانية بصدد ذلك بقولها[29]:

أنه بينما كانت بريطانية تعمل على تأكيد الهدنة البحرية بما يكفل فرض السلام البريطاني على المنطقة، ولكن الأحداث أخذت تتصارع وخاصة التحركات المصرية، أو ما عبرت عنه تلك المصادر بالأخطار تعم المنطقة بسبب التوسع المصري، الذي كان مناقضاً للضمانات التي قدمها محمد علي للقنصل البريطاني في القاهرة، بأن توسعاته في الجزيرة العربية لن تصل إلى سواحل شرق الجزيرة العربية، وهذه الضمانات لم يلتزم بها محمد علي وعلى الأقل خورشيد باشا، قائد القوات المصرية الذي وضّح بعد حملاته التي قام بها

في سواحل شرق الجزيرة العربية أنه كان يستهدف إخضاع البحرين وساحل عُمان وعُمان.

وهكذا وقفت بريطانية ضد هذه المحاولات، التي قام بها خورشيد باشا لضم تلك المناطق[30]. فبعد مجيء القوات المصرية إلى الاحساء، يبدو أنها كانت مصممة على إخضاع البحرين. فأرسلت سعد المطيري على رأس بعض القوات ليمهّد لها الطريق في ساحل عمان، وأثارت هذه التحركات تخوف الحكومة البريطانية التي أحست بأن تقدم القوات المصرية يهدّد نفوذها، مما جعل حكومة الهند تصدر تعليماتها بصراحة للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في بوشهر، بأن يبذل كل ما في وسعه لعرقلة تقدم القوات المصرية. ولهذا الغرض نفسه قام السير "فردريك ميتلاند"، القائد العام للبحرية البريطانية في بحار الشرق بزيارة إلى شيوخ قبائل ساحل عمان، وأخذ تعهداً منهم بعدم إقامة علاقات ودية مع قائد القوات المصرية، بل طلب منهم مقاومة التوسع المصري[31]. وقام بتذكيرهم بروابط الصداقة مع بريطانية في حين أكد سلطان بن شخبوط شقيق حاكم أبو ظبي، الذي التقى بميتلاند على مقربة من المنامة في البحرين، حرصه على توثيق الروابط بين وبين بريطانية. استقبل "ميتلاند" في إمارة "لنجة" التابعة للقواسم في الجانب الشرقي من مدخل الخليج العربي استقبالاً حاراً من حاكمها سعيد بن قضيب القاسمي(22)، وقد ذكر لميتلاند بأنه على الرغم من أنه لم يكن يخشى شيئاً من المصريين إلا أن مصلحة وأمن أبناء عمه القواسم على الشاطئ الغربي في مقدمة الأمور التي تهمه. كما وجد ميتلاند سلطان بن صقر شيخ قبيلة القواسم قلقاً هو الآخر من الوضع، عندما التقى به في رأس الخيمة يوم 1839/4/27، وأعرب عن تخوفه بأن السكان العرب لا يستطيعون وقف خورشيد باشا، وأنهم يتلهفون لوصول السلطات البريطانية القادرة على حمايتهم. غير أن ميتلاند طمأنه بأن احتجاج "بالمرستون" الأخير على توسع محمد علي سيكون كافياً ليجعل حاكم مصر

يعدل عن متابعة أعماله في شرق الجزيرة العربية. وقال ميتلاند بـــأن قبـــائل ساحل عمان في وسعها التصدي لخورشيد باشا لو أنها وحدت صفوفـــها، وأن تحالف القواسم التي تضم قبائل رأس الخيمة والشارقة وعجمـــان وأم القويـــن، تستطيع تعبئة أحد عشر ألف مقاتل، وأن خطر الوجود المصري لا يفرق بيـــن الشارقة وأبو ظبي، وقد أيده في ذلك زميله القائد البحـــري "بروكـــس". ولكـــن سلطان بن صقر رفض تعبئة هذه القوات تحت إشراف بريطانية لما قد يـــؤدي إليه ذلك من كثرة الحزازات القبلية. وقد رد "ميتلاند" في التقرير الـــذي كتبـــه وبعث به إلى حكومة بومباي، أنه لما يحز في النفس أن أرى زعمـــاء القبـــائل غير مدركين للخطر الذي يداهمهم، وأنهم رغم المخاطر التي يتعرضون لـــها، فإنهم لم يتخذوا أية خطوة لمواجهتها(33). ولم تؤد الزيارة التي قام بها حاكم أبـــو ظبي للقائد "ميتلاند" في صبيحة 30 نيسان إلى تغير رأي هـــذا، وقـــد غـــادر "ميتلاند" رأس الخيمة في وقت متأخر من صباح نفس اليوم، ثم عـــبر الخليـــج العربي بسرعة بعد الظهر عائداً إلى الهند.

يتضح من ذلك مدى تعاطف شيوخ قبائل ســـاحل عمـــان مـــع القـــوات المصرية، التي لا تشكل خطراً بقدر ما تشكل بريطانية خطراً عليهم، ويريـــدون الخلاص منها ولكن ليس إلى ذلك سبيلاً، إلا بقدوم القوات المصرية بحجم كبـــير من الاحساء. كما لا ننسى سياسة الترغيب والترهيب التي اتبعتها بريطانية تجاه شيوخ القبائل في ساحل عمان، مما كان له دور كبير في وقف النفوذ المصري، برغم تذبذب ولائهم وعدم التزامهم بالمواثيق والعهود مـــع بريطانيـــة. تخلـــف الكابتن "أدمونز"، المقيم البريطاني المساعد في الخليج العربي، بعـــد مغـــادرة "ميتلاند"، للإشراف على الإجراءات الخاصة بعقد معاهدة جديدة. ففي أول أيـــار استقبل شيوخ قبائل ساحل عمان على ظهر السفينة "الفنستون"، لوضع الصيغـــة النهائية لمعاهدة بخصوص منع تجارة الرقيق مع بريطانية. وتم التوقيع عليـــها في 1839/7/3، وانصرف شيوخ قبائل ساحل عمان بعد التوقيع على المعـــاهدة

المذكورة، مما أفسح المجال لشيخ القواسم، سلطان بن صقر أن يجتمع بالقائد المصري سعد المطيري، لوضع تفاصيل خطة جديدة في المنطقة. وعندما وصل ذلك إلى مسامع "الملا حسين" الوكيل البريطاني في الشارقة، قام بإبلاغه إلى "أدمونز" والذي كان لا يزال في المنطقة، فاجتمع فوراً بشيخ القواسم طالباً منه إيضاح الموقف[34].

لم يذكر سلطان بن صقر ما قاله أدمونز بوجود القائد المصري في الشارقة والاتصالات التي يجريها معه، وقال: أنه اضطر لاستضافته خوفاً من أن يحتضنه خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي، وبذلك تقوم علاقات قوية بين مصر وأبو ظبي على حساب قوة القواسم، مما يؤثر على نفوذه الشخصي في المنطقة، وخاصة إذا ما لقي حاكم أبو ظبي عوناً ومساعدة من خورشيد باشا، حاكم مصر في الجزيرة العربية[35]. لم يقتنع أدمونز بما قاله شيخ القواسم سلطان بن صقر، وطلب إليه التخلص من سعد المطيري وقواته، وأن هذا سيؤثر على الأمن في ساحل عمان وعمان وعلى استقرار المنطقة بصورة عامة. ثم قال أدمونز: هناك احتمال بأن يكون هذا القائد يعمل لحساب خورشيد باشا وليس لحساب خالد بن سعود، غير أن سلطان بن صقر رأى أنه من الأنسب الترحيب بالقائد سعد المطيري، بعد أن تبّين له أنه لم يكن موالياً لخالد بن سعود فحسب بل إنه عين حاكماً مصرياً على ساحل عمان ويلتزم بما يراه خورشيد باشا مناسباً تجاه المنطقة. وقد دلل على صدق كلامه بما أظهره من رسائل وصلته من خورشيد باشا، علماً بأن الأخير كان دائماً يذكر بصراحة أن حكم محمد علي يمتد ويشمل كامل الجزيرة العربية ووريث الحكام السابقين كنجديين، ولهذا يعتبر سعد المطيري كنائب من والي مصر محمد علي باشا بعد سيطرة القوات المصرية على نجد والاحساء -لم تستطع بريطانية أو الدولة العثمانية منعها[36].

زيارة هينيل المقيم السياسي البريطاني لساحل عمان:

إن سرعة امتداد الحكم المصري على سواحل الجزيرة العربية، ومجيء القائد المصري سعد المطيري إلى ساحل عمان، كان هاجس والشغل الشاغل لهينيل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي طوال هذا الوقت، وحتى قبل أن يكتشف أدمونز ما سمعه في رأس الخيمة من الإشاعات التي تملأ المنطقة، بأن عملاء مصر منتشرون في جميع أنحاء الخليج العربي، مما جعل هينيل يوفد الدكتور ماكنزي، طبيب المقيمة البريطانية في الخليج العربي، على ظهر أحد المراكب للتأكد من صحة الشائعات.

ساد الذعر السلطات البريطانية في الخليج العربي لسماعها تلك الأخبار، بعد أن لمست جدية التفاف بعض شيوخ القبائل في ساحل عمان حول سعد المطيري، بصفته ممثلاً لمحمد علي وحاكماً مصرياً. وعندئذ خرجت بريطانية عن سياستها التقليدية، واتجهت إلى إثارة شيوخ القبائل ضد القائد المصري في ساحل عمان، مستخدمة أساليبها المعروفة بالترغيب تارة والتهديد تارة أخرى. وأرسلت حكومة بومباي أحد ضباطها لزيارة البريمي، ليعمل على إثارة قبائل البوشامس العمانية ضد التحركات المصرية، وتوسطت في إنهاء النزاع الذي كان قائماً بين سعيد بن سلطان حاكم عمان وابن عمه حمود بن عزان الذي استقل بصحار، حيث أبرم تحالف بين الطرفين بوساطة الحكومة البريطانية، لمقاومة الوجود المصري[37]. علم "هينيل" في أواخر شهر حزيران من ملا حسين الوكيل البريطاني في الشارقة، بأن سعد المطيري وقواته لا يزالون في المنطقة، وأن سلطان بن صقر قد رحب بالقائد المصري، المبعوث من خورشيد باشا وقدم له جميع التسهيلات، بدلاً من أن يعترض على وجوده هناك. فلن يمضي وقت طويل حتى يكون جميع شيوخها قد دخلوا في السيادة المصرية، بنفس الطريقة التي دخلت البحرين. يبدو أن تحركات خورشيد باشا وقائده سعد

المطيري في ساحل عمان أثارت تخوف بريطانية وقلقها، مما دفع هينيل إلى سرعة التحرك خشية خضوع بقية شيوخ القبائل للقائد المصري، خاصة بعد أن وصلته أخبار ومعلومات مفادها أن خليفة بن شخبوط، حاكم أبو ظبي، يقوم بمراسلة سعد المطيري في محاولة إلى استمالته[38].

لهذا انتهز هينيل فرصة وجود السفينة الحربية البريطانية "جولنس"، التي كانت على مقربة من جزيرة "خرج" في طريقها إلى البصرة، حاملة البريد الصحراوي، حتى أمر بنقله إلى السفينة الشراعية التابعة للمقيمية، لكي يتسنى له الإبحار بسرعة نحو ساحل عمان. بمجرد وصول هينيل إلى أبو ظبي. طلب الاجتماع مع خليفة بن شخبوط وسأله عن موضوع المراسلات التي كانت تدور بينه وبين القائد العام المصري، فأنكر حاكم أبو ظبي أن يكون قد قام بأي عمل لتشجيع المبعوث المصري[39]، وأبدى استعداده لأن يكتب تعهداً خطياً بمقاومة أية قوة مصرية تحاول أن تمر من أبو ظبي، كما تعهد بمقاومة أية حركة يقوم بها خورشيد باشا في المنطقة، ولن يقبل المشورة والعون إلا من السلطات البريطانية. فقبل هينيل تعهد خليفة بن شخبوط رغم اقتناعه بعدم أهمية مثل هذا التعهد[40]، لأنه أصبح لا يثق في تعهد شيوخ قبائل المنطقة، كما حدث لشيخ القواسم الذي تعهد بذلك وفي الوقت نفسه استقبل القائد المصري وقدم له منزلاً وحصناً لقواته، ولأن زعماء القبائل العربية ليست لهم انتماءات ثابتة وإنما مصالحهم العليا فوق كل شيء.

أدرك هينيل قبل مغادرته أبو ظبي، مدى علم حاكمها باستنكار السلطات البريطانية للخطوات التي اتخذها خورشيد باشا وقائده سعد المطيري في ساحل عمان، ويقينه بأن تلك الزيارة سوف تحول دون قيام خليفة بن شخبوط بتأييد أو مساندة القائد المصري. انتقل هينيل إلى دبي واجتمع بحاكمها مكتوم بن بطي الذي أكد له أنه لن يتعاون مع سعد المطيري وأنه رفض حتى مجرد زيارته في الشارقة، وأخبر هينيل بأن الجميع على طول ساحل عمان يعلمون بأن حاكم أبو

ظبي هو الوحيد الذي يرغب في التعاون مع القائد المصري وعلى اتصال وثيق معه، ولذا فإن أهم ما ينبغي أن يوصى به هو قيام المقيم السياسي البريطاني بالضغط على حاكم الشارقة لإخراجه من تلك الجهات، لأن وجوده فيها لا يسفر عن شيء اللهم سوى إلحاق الأذى بقبائل ساحل عمان. ثم لم يلبث أن سلم تعهداً مكتوباً مماثلاً لتعهد حاكم أبو ظبي عندما طلب منه المقيم السياسي البريطاني ذلك[41]. ثم توجه هينيل إلى إمارة أم القوين، وأخبره حاكمها عبد الله بن راشد بنفس الخبر، وهو أن خليفة بن شخبوط يقوم بإجراء اتصالات مع سعد المطيري، ثم عبر عن انزعاجه من وجود القائد المصري في الشارقة، وحث المقيم السياسي البريطاني على مزاولة الضغط على سلطان بن صقر لإخراجه من أراضيه بأسرع وقت ممكن. وقبل أن يغادر هينيل إلى رأس الخيمة، حصل من حاكمها على تعهد مماثل لتلك التعهدات التي سبق وأن حصل عليها من حكام ساحل عمان يحمل المعنى نفسه[42].

بينما كان هينيل يقوم بهذه الاتصالات، وصلته معلومات مفادها أن قوة مصرية جديدة قد وصلت إلى المنطقة لتعزيز حامياتها في ساحل عمان ولاسترجاع واحة البريمي، فأسرع هينيل إلى سلطان بن صقر لأنه كان مهتماً بموقفه، فاجتمع به للحصول على توضيح منه لسلوكه غير المتوقع مؤخراً، الذي ينصل به من ارتباطاته مع الحكومة البريطانية وصلاته الودية معها، بارتمائه في أحضان دولة يدرك تماماً أن إقامتها في هذه الجهة من شبه الجزيرة العربية ليس لكونه غير مرغوب فيه من جانب بريطانية فحسب، بل ولكنه مؤثراً على استقلاله كذلك، مما يتعارض مع اللهجة والمشاعر التي سبق له أن عبر عنها "لفريدريك ميتلاند" قائد الأسطول البريطاني خلال زيارته الأخيرة لرأس الخيمة. حاول سلطان بن صقر أن يرد على تلك الاتهامات بتوضيح موقفه وسلوكه، وأنه مدرك أكثر من غيره الأضرار التي قد تنجم من وجوده في منطقته، وأقسم بأنه لم يقدم أي شيء إلى القائد المصري إلا عندما

أجبر على ذلك وتحت تهديد سعد المطيري. نلاحظ تقلب مواقف حكام المنطقة حسب الظروف المحيطة، إذ كانوا يخشون من القوي الذي قد ينتصر على الآخر وبالتالي يفرض الأمر الواقع، أي إذا ما فرض المصريون حكمهم وسيادتهم بالقوة على ساحل عمان، أو مارسوا الضغط، كما فعلوا على حاكم البحرين، فإنهم سوف يستجيبون للمصريين؛ أما إذا قام البريطانيون بالإنزال العسكري أو استعراض القوة، بمناورات بحرية أو مارسوا ضغطا سياسيا وعسكريا، فإنهم لا بد وأن يقفوا معهم، ومن هذا يتضح أن مواقفهم غير ثابتة، ولا يودون إعطاء التزامات محددة ويلتزمون بها، وهذا راجع إلى ظروفهم وإمكانياتهم التي لا يحسدون عليها نظراً لضعفهم الشديد ولصغر حجم إمارتهم وقلة السكان.

تحدث سلطان صقر لهينيل قائلاً: بأن أي اتفاق مصري مع أبو ظبي سوف يخل بميزان القوى، وأكد له أن خليفة بن شخبوط يراسل القائد المصري وأنه لا يزال على علاقة وثيقة معه. وقد اعتمد في كلامه هذا على رسالة كانت مرسلة منه إلى القائد المصري، فاعترض طريق حاملها واستولى عليها، ولكي يثبت حاكم الشارقة صحة أقواله، قام بإبراز الرسالة التي بعث بها خليفة بن شخبوط إلى سعد المطيري، يعرض فيها وضع كافة إمكانات أبو ظبي تحت تصرفه(43). أدهش هذا العرض هينيل، ولكنه كان يعتقد بأن سبب ذلك يكمن في طموح خليفة بن شخبوط للسيطرة على حصون البريمي من قبيلة الشوامس والنعيم بمساعدة القائد المصري. وبعد أن قرأ تلك الرسالة كتب إلى حكومة الهند بذلك الانطباع قائلاً: ربما يريد خليفة بن شخبوط مساعدة المصريين في إخراج الشوامس من البريمي والمناطق التي استولوا عليها في مدينة العين. واستلم هينيل في الوقت نفسه من الشوامس الذين استولوا على القلاع التي كانت ثكنات للحامية "النجدية"، التي تركها سعد المطيري قبل مغادرته البريمي إلى نجد في بداية عام 1839، تحت قيادة حمد بن يحيى ويطلب البوشامس من

هينيل حمايتهم من حاكم أبو ظبي وكذلك من المصريين، فوعدهم هينيل خيراً[44].

لم يبق حل أمام هينيل سوى إخراج القائد المصري من الإمارات نهائياً. فأخذ يخطط لذلك بالتعاون مع من يبدي مساعدته. فقد أوضح لحاكم الشارقة بأن تصرف القائد المصري كان مخالفاً تماماً للتأكيدات التي أعطاها محمد علي للحكومة البريطانية وللتصريحات التي أدلى بها خورشيد باشا للسلطات البريطانية، كما أنه لا يتفق مع روابط السلم والصداقة القائمة بين شيوخ قبائل ساحل عمان وبين الحكومة البريطانية، وعندما سأل سلطان بن صقر عن موقف بريطانية منه في حالة تعرضه لهجمات المصريين، أبلغه أنه إذا كان امتثاله لرغبات الحكومة البريطانية سيدخله في عداء مع أي قوة أخرى، فإنه ملتزم أمامه بتزويده بذخيرة القتال الضرورية والملائمة[45]. نلاحظ هنا بأن هينيل لم يقدم له الحماية أو يلتزم بإرسال قوات بريطانية للدفاع عنه وإنما بإعطاء أسلحة فقط، أي أن الموقف البريطاني يتبلور في عدم الاصطدام العسكري مع الجيش المصري. وأمام هذا الموقف وما طلبه سلطان بن صقر توضيح موقف بريطانية، فقد كتب المقيم السياسي البريطاني إلى حكومة الهند، معلقاً على مطالب سلطان بن صقر، بقوله أنه يريد أن يؤكد لشيخ القواسم، بأن الحكومة البريطانية تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية كما كانت تفعل ذلك في الماضي، ولكن الظروف تبدو مختلفة الآن اختلافاً كبيراً عما كانت قبل ظهور القوات المصرية في ساحل عمان[46]، ولعل ذلك ما دفعه فيما بعد إلى تقديم ضمانات شفوية وليست كتابية لحماية سلطان بن صقر، مما جعل الأخير يلتزم بالتعهد نفسه الذي أشرنا إليه سابقاً.

يتضح من ذلك بأن بريطانية لا تريد قيام دولة عربية موحدة في المشرق العربي من الخليج العربي إلى النيل تحت زعامة مصر، وإنما هجمات وغزوات من القوى المجاورة فعلى سبيل المثال:

قبل تعيين سعد المطيري لدى المصريين، فإنه كان يعمل لدى السعوديين، وقام بأعمال توسعية وهجمات كثيرة وهدّد شيوخ قبائل ساحل عمان، فلم تفعل بريطانية شيئاً، ووقفت مكتوفة الأيدي، وقالت أنها سوف تدافع عن الهجمات من البحر. وأيضاً عندما احتلت إيران جزر تابعة لساحل عمان، لم تفعل شيئاً. وبعد خروج المصريين من الجزيرة العربية، جاء سعد المطيري نفسه قائداً من قبل السعوديين واستولى على البريمي، وانتقم منها، فما كان من سكانها البوشامس إلا أن طلبوا مساعدة بريطانية وأن تفي بريطانية بوعودها للحماية من الغزو الخارجي، فقالت أن المصريين كانوا يشكلون خطراً في حين أن السعوديين لا يشكلون خطراً. ولكن في الخمسينات، عندما بدأ النفط يظهر في المنطقة، فإن بريطانية منعت السعودية بالقوة وأخرجتهم من البريمي وفرضت الخط الأخضر الحالي للحدود بين أبو ظبي والسعودية. أي أن مصلحة بريطانية كانت دائماً هي الأهم وما عدا ذلك لا يهم.

عندما سأل حاكم الشارقة هينيل، فيما إذا كان سيسلمه الوعد كتابة، أجابه بأنه ليس له اعتراض على ذلك، شريطة اقتناعه بإخراج سعد المطيري من منطقته وتعهده بعدم الدخول في مراسلات أو تعهدات مع محمد علي أو أية قوة أجنبية أخرى، دون علم وموافقة الحكومة البريطانية، فوافق سلطان بن صقر على ذلك، ووضع خاتمه على إعلان خاص بهذا الشأن في الوقت الذي سلمه فيه هينيل تعهداً بتزويده بذخيرة القتال. ولم يكتف بذلك، بل بعث في الوقت نفسه برسالة إلى سعد المطيري، يذكر فيها حقه في اغتصاب حكم ساحل عمان المرتبطة بمعاهدات مع بريطانية، وأن عليه أن يغادر الشارقة فوراً وعليه ألا يذهب إلى البريمي ولا يتدخل بشؤون الشوامس هناك(47). ثم حصل هينيل من سلطان بن صقر على تعهد خطي مماثل لذلك الذي حصل عليه من بقية شيوخ القبائل في ساحل عمان. وجه هينيل رسالة أخرى تحمل نفس العبارات إلى خورشيد باشا في اليوم التالي، عبّر فيها عن دهشته لتعيينه سعد المطيري حاكماً

وقائداً في ساحل عمان باسم محمد علي، وخاصة وأن الأخير سبق وأن قدم تأكيدات واضحة وقاطعة بأنه لا ينوي مد نفوذه إلى ساحل عمان، واختتم رسالته بضرورة سحب مبعوثه المطيري بأسرع ما يمكن من ساحل عمان[48]. سلم هينيل أمراً كتابياً إلى سلطان بن صقر لإخراج سعد المطيري من الشارقة، يخبره فيها بأن محمد علي باشا قد أوضح لبريطانية بأن ليس له قصد في الاستيلاء على أطراف سواحل الجنوب الشرقي من الجزيرة العربية، كما أن وكيل خورشيد باشا أيضاً صرح بأنه ليس له نية الاستيلاء أو التدخل في أمور شيوخ قبائل ساحل عمان[49].

كما قال أن مجيء سعد بن مطلق إلى ساحل عمان ليس بأوامر محمد علي، وأن دخوله إلى ساحل عمان يعتبر تعدياً على روابط الحماية البريطانية مع شيوخ قبائل ساحل عمان والمعاهدات والمواثيق منذ مدة طويلة، ولهذا فإن بريطانية ترى أن يغادر سعد المطيري أراضيكم فوراً ودون تأخير، وتستعجل في ترحيله وتجهز له السفن بأسرع ما يمكن، مع من معه من القوات والمقاتلين إلى القطيف بالاحساء، وإذا ما أراد أن ينزل في أي مكان أو موانئ تابعة لشيوخ قبائل ساحل عمان فإننا أنذرنا جميع الشيوخ الداخلين تحت حمايتنا بعدم استقباله وإلا فإنه يعرض نفسه للعقاب من بريطانية[50]. وأمام الموقف البريطاني المتصلب والضغط على سلطان بن صقر، فإن الأخير لم يجد سوى الامتثال لأوامر المقيم السياسي البريطاني والطلب من القائد المصري مغادرة إمارته وتقدير ظروفه وكتب يقول له، بأن رسالة قد وصلت من المقيم البريطاني عن طريق وكيله في الشارقة[51] وفيه أصدر أوامره وحكمه على مشايخ ساحل عمان بإبعاد النفوذ المصري عن ساحل عمان، تحقيقاً لأهداف بريطانية البعيدة المدى في السيطرة على الخليج العربي ومنع أي قوى أجنبية أو محلية للتأثير على تلك الأهداف. وقد أخبرت صالح وصقر (وهم أبناء سلطان بن صقر) والأخ حسن بن رحمة أن يحضروا إليك ويخبرونك بالحقيقة

كاملة، وإن كنت تريد شيئاً منا فنحن مستعدون وأنت تعلم معاملتنا وعلاقتنا السابقة والجيدة معك في الماضي، وإن كنت تذكر الخير والمعروف في السابق وتجربتنا معك، فاليوم اعذرنا فيما نحن فيه (من ضغط) تحت حكم البريطانيين ورجاء أن ترحل على السفينة وجميع الكلام والأخبار سوف يقولون لك الأولاد[52].

يتضح من هذا بأن شيخ القواسم لا يريد منهم الانسحاب ولكنه مضطراً ومرغماً من قبل البريطانيين، ويطلب من القائد المصري تقدير ظروفه ويترجاه العودة إلى الاحساء، كما يحمل أولاده رسائل شفوية لا نعلم ما هي مضمونها، ولكنها في الواقع كان لها صدى كبير في نفسية القائد المصري، نظراً لشخصيته القوية، لا يمكن أن يغادر إلا إذا كان هناك أسباب مقنعة وهو معروف بشجاعته وسمعته في المنطقة. جاء شيوخ قبائل ساحل عمان إلى هينيل وأعلنوا عن استعدادهم للوقوف بجانب القوات البريطانية إذا ما عزمت على مقاومة أي تدخل من جانب القوات المصرية في ساحل عمان، ووافق هينيل على التعهد بحماية شيوخ قبائل ساحل عمان، كما تعهد بتزويد سلطان بن صقر بالأسلحة إذا اضطر إلى الدخول في حرب مع المصريين. وكذلك لبقية الحكام بالأسلحة والأرز، إذا تعهدوا له خطيا بألا يدخلوا في أية مفاوضات أو اتفاقيات مع أية قوة أجنبية، إلا بموافقة الحكومة البريطانية واعتبار أعداء وأصدقاء بريطانية أعداء وأصدقاء لهم كما فعل شيخ القواسم. عقد هينيل في ختام جولته اجتماعا مع مبعوث قبيلة الشوامس والنعيم الذي وصل خصيصا للاجتماع به، ثم أمر هينيل له بمؤونة من الأرز والبارود كما أبلغه بأن الحكومة البريطانية بصدد تعيين وكيل لها في البريمي، ثم أبدى الشوامس استعدادا كاملا للتعاون مع بريطانية.

وعلى الرغم من تلك الإجراءات التي قام بها هينيل لوقف نشاط القائد المصري في ساحل عمان، إلا أنه لم يكن متفائلا بالنتائج. فقد جاء ذلك في

الرسالة التي بعث بها إلى حكومة بومباي[53]: أن النصر الذي أحرزه إبراهيم باشا على جيش السلطان العثماني في سورية قد وصلت أخباره إلى المنطقة وأن وصول تعزيزات من خورشيد باشا إلى سعد المطيري في الشارقة ومساعدات وقوات أكبر، كل هذه الأشياء يمكن أن تكون شيئاً مدمراً لهذا النفوذ الضعيف غير واضح المعالم والذي أمارسه مع شيوخ قبائل ساحل عمان.

نتائج زيارة هينيل لشيوخ قبائل ساحل عمان:

أدت زيارة هينيل لشيوخ ساحل عمان إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

أولاً: تعهد شيوخ القبائل بالولاء لبريطانية:

حققت هذه الزيارة النتائج التي كانت تصبو إليها بريطانية على الصعيد المحلي وأثرت في موقف شيوخ قبائل ساحل عمان، وجعلتهم أكثر ارتباطاً ببريطانية ونجح المقيم السياسي البريطاني في الحصول على تعهد خطي من شيوخ القبائل، بعدم إقامة أية علاقات أو ارتباط بين المصريين، بل العكس، العمل على مقاومة الجيش المصري، في حين أبدت بريطانية عدم رغبتها بالتدخل العسكري إلا عند الضرورة القصوى، وقدمت لهم الأسلحة والمؤن وطلبت منهم حشد القبائل، وقالت أن في وسعهم تجميع أكثر من أحد عشر ألف مقاتل. وهذا يعني توجيه عرب الإمارات ضد عرب مصر دون اشتراك بريطانية، وإنما تقديم الأسلحة والمؤن والمشورة وبعض الخبراء العسكريين، كما حدث عندما أرسلت خبيرا عسكريا لإقامة وإصلاح التحصينات العسكرية إلى البريمي فيما بعد، خوفا من عودة المصريين إليها.

ثانيا: مغادرة القائد المصري الشارقة:

أدى الضغط الذي مارسه هينيل على حاكم الشارقة إلى طلب الأخير من القائد المصري مغادرة ساحل عمان[54]، وتجهيز سفينة لنقله إلى الاحساء، بعد

تردد طويل، وطلب من سعد المطيري تقدير موقفه الصعب من الضغوط البريطانية وعدم قطع العلاقة معه. كما أرسل أبناءه وأقرباءه ليشرحوا لسعد المطيري ما كان سلطان بن صقر يريد أن يقوله. وجرت العادة أن بعض الأمور الهامة والخاصة والتي قد يخشى انتشارها، لا يكتبها في الرسائل وإنما يتم تبليغها بطريقة ودية وشفوية، من خلال أشخاص ثقاة أبناء شيخ القواسم. ولهذا لا نعرف ماذا دار في المحادثات بينهما مما أدى إلى انسحاب سعد المطيري مع المقاتلين المصريين بهذه السهولة.

تجدر الإشارة إلى أن القائد المصري سعد المطيري كان يحمل معه رسائل من خورشيد باشا، يطلب فيها من شيوخ قبائل ساحل عمان تقديم المساعدة له، ومحذراً إياهم من عدم الانصياع له. وقد أحدث هذا التحرك أثراً كبيراً لدى حكام المنطقة، إلى درجة أفزعت هينيل المقيم السياسي البريطاني. لم يلبث الجهد الذي بذله هينيل لتجميع القبائل في البريمي أن صاحبه جهد دبلوماسي آخر، إذ عمد البريطانيون إلى الاتصال بخورشيد باشا في نجد وتحذيره من محاولة مد نفوذه إلى الإمارات المرتبطة بمعاهدات مع بريطانية مما يزيد من توتر العلاقات بين البلدين. بعث هينيل تحذيراً إلى سعد المطيري يبلغه فيه بأن النصيحة التي يوجهها إليه هي أن يعود إلى نجد[55]، ولكن تلك التحذيرات والتهديدات البريطانية لم تمنع المصريين من مواصلة تحركاتهم، فاتصل سعد المطيري بخورشيد باشا يطلب منه تقديم مساعدات وإمدادات، فاستجاب له خورشيد باشا، عندما بعث إلى وكيله في الاحساء يأمره بتجهيز حملة لمساندته. غير أنه لم يلبث أن فوجئ بعودته. برّر سعد المطيري عودته وفشله في المهمة إلى دسائس البريطانيين وتحريضهم شيوخ القبائل في ساحل عمان، وإلى عدم وجود قوات كافية. فقد جاء في رسالة بعث فيها إلى خورشيد باشا بعد وصوله إلى الاحساء قادماً من الشارقة عن طريق البحر، يخبره بأنه يحمل رسائل من البريطانيين، ويقول أنه بذل أقصى جهوده في ساحل عمان،

وهو مدة بقائه هناك سبعة أشهر، ويبرر عدم نجاح مهمته بحالة الضعف الذي كان عليه[56]. يقول بأن شيوخ قبائل ساحل عمان لا يستطيعون عمل أي شيء بعد دخولهم في الحماية البريطانية، فإذا أردت أن تدخل في حرب فلا بد أن تجهز قوة عسكرية وحشد القبائل العربية وأن أكون في مقدمة هذا العمل[57].

أغضبت خورشيد باشا هذه العودة برغم علمه بالضغوط البريطانية وتصرفاتها وتخويفها شيوخ القبائل في ساحل عمان ضد المصريين، لكنه اعتبر ذلك تقصيرا من سعد المطيري، وأنه كان في صدد إرسال مزيد من التعزيزات، ولكن عودته دون إذن منه أفشل خططه نحو ساحل عمان، ومن ثم راح يطلب إرساله إلى نجد لكي ينال عقابه على عدم التزامه بمهمته ورجوعه دون تنفيذ أوامر قيادته العليا. وفيما يلي رسالته إلى باشمعاون عباس الأول يقول فيها: وردت رسالة من أحد معاونينا ويدعى محمد أفندي يقول فيها بأن القنصل البريطاني توّجه في المركب البخاري إلى مسقط، في حين وصل سعد المطيري إلى الاحساء قادماً من الشارقة ومعه بعض المقاتلين، وبعث برسالة مع أربع رسائل منها اثنتان من القنصل البريطاني واثنتان من سلطان بن صقر[58].

ويوصي خورشيد باشا في رسالته بإعدام أو تأديب سعد المطيري لسببين: أولهما أنه قد سمع كلام القنصل البريطاني، والثاني لعدم إكماله المهمة الموكلة له، وهو إرجاع الحكم في البريمي وإخضاعه للسيادة المصرية، علماً بأن الإمدادات قد أرسلت له لتنفيذ هذه المهمة، وهي عبارة عن خميسن خيال وأربعمائة هجان وهم جميعاً من المقاتلين الأشداء[59]. ثم قال بأنه ليس للبريطانيين أية حقوق في البلاد العربية وأن يكفوا تدخلهم هناك. في حين كتب هينيل أيضاً رسالة إلى خورشيد باشا يطلب فيها بعدم السماح بعودة سعد المطيري، مما سوف يؤثر في علاقة الصداقة بين بريطانية ومصر فيما يلي هذه الرسالة التي يقول فيها: أنه رفع تقريريه عن تحركات سعد المطيري إلى

حكومته البريطانية، وقال لا بد لمحمد علي أن يطلّع على تلك التصرفات، كما طلب من خورشيد باشا عدم التدخل في شؤون ساحل عمان والبحرين وعمان، وأن يتم المخاطبة بين الحكومة البريطانية والمصرية مباشرة، وأن تصل التعليمات من الحكومة المصرية وليس من خورشيد باشا وأن يتم التباحث بين الجانبين: خورشيد باشا والمقيم السياسي البريطاني حول شؤون المنطقة والتفاهم الودي والسلمي بينهما[60]. وإذا ما رجع سعد المطيري إلى ساحل عمان على رأس قوات عسكرية أو إلى البريمي، سواء من البر أو البحر، فيعتبر هذا تصرفاً غير لائق ودليل على عدم استمرار الصداقة بين الدولتين، مما يعرض العلاقات إلى الخطر[61]. أما عدم قبول هديتكم المرسلة وهو حصان، فليس راجعاً إلى الإقلال أو الإساءة أو الاحتقار لمقامكم، وذلك لأن سعد بن مطلق المطيري أخذ الزكاة من سكان جزيرة قيس (وهي جزيرة إيرانية) واعتبره المقيم سلباً ونهباً لأنه لا يعرف ما هي الزكاة.

ثالثاً: هجوم حاكم أبو ظبي على البريمي:

لما علم خليفة بن شخبوط بأن هينيل غير موجود في المنطقة، وأنه رحل إلى مسقط، فإنه قام بخرق روح الاتفاق والتعهد اللذين لم يكن قد جف مدادهما بمعارضة القائد المصري سعد المطيري[62]، وتوجيه جميع الطاقات وحشد القوات لمقاومة المصريين. وقد قام حاكم أبو ظبي بنفسه على رأس الحملة التي اعتدت على الشوامس في البريمي، والذين كانوا قد عارضوا الوجود المصري وجرى اشتباك عنيف بين الطرفين. وعندما علم هينيل في مسقط بالحرب التي يشنها حاكم أبو ظبي ضد الشوامس، وجه إليه اللوم لنقضه العهد الذي كان قد قطعه للشوامس والنعيم أثناء إقناعهم ببذل الجهود لمقاومة المصريين وقائدهم سعد المطيري، وأرسل إنذاراً إلى خليفة بن شخبوط يطلب منه الكف عن القتال ودفع تعويضات للشوامس بحوالي 1.000 جنيه في مدة أقصاها ثلاثة أشهر، وإلا فستعتبره الحكومة البريطانية عدواً لها، كما أنه سيدمر السفن الراسية في

موانئ أبو ظبي. فأوقف حاكم أبو ظبي الحرب، وأرسل إلى هينيل الرسالة التالية يبين فيها أسباب القتال فقال [63]: لا بد أن أبلغك بصدد سير الأمور مع الشوامس الذين كنت قد اتفقت معهم على مقاومة سعد المطيري ومنعه من الوصول إلى موطئ قدم في عمان، ولقد كانوا متفقين في هذا الصدد، ولكن ما كاد سعد يغادر البلاد حتى بادروا إلى إظهار عدائهم لي بنهب جماعتي وقتل ثلاثة منهم وسرقة خمسين بعيراً لهم، وقد نسوا جميع المنافع التي حصلوا عليها مني كهدايا: البارود الذي قدمته إليهم والرصاص، ومساعدتي لهم في حربهم، وبعد أن سرقوا كل هذا راحوا يغيرون عل جماعتي من قبيلة الظواهر مخربين بساتين التمر وقاطعين الماء عنها. وأنت تعرف بالطبع أن بلاد الظواهر ملك لأبي شخبوط وإننا نشترك في بساتين النخيل. وعندما علم خورشيد باشا بحرب الشوامس ضد أبو ظبي قام بإرسال قوة من جيشه دمرت تجمعاً لعشائر النعيم في قطر، مما يدل على تعاطف المصريين مع أبو ظبي.

رابعاً: توصيات هينيل ضد التوجه المصري نحو ساحل عمان:

تشير المصادر البريطانية إلى مدى اهتمام المسؤولين البريطانيين بعمان وساحل عمان[64]، كما أن هينيل المقيم السياسي البريطاني، على الرغم من أنه بذل كل ما في استطاعته مع شيوخ القبائل في ساحل عمان، لضمان عدم خضوعهم للمصريين، فإنه لم يكن متفائلاً وخاصة إذا ما وصلت تعزيزات برية من جانب خورشيد باشا وبعودة سعد المطيري إلى ساحل عمان برفقة قوات ومعدات عسكرية أخرى، وفعلاً كان خورشيد باشا يريد العودة إلى ساحل عمان، فقد جاء في كتابه إلى باشمعاون عباس الأول بقوله[65]:

إن عمان تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول يحكمها سعيد بن سلطان حاكم مسقط والثاني ابن عمه الإمام حمود بن عزان (ويقصد منطقة الباطنة ومدينة صحار) والثالث منطقة الظاهرة (ويقصد بما فيها البريمي) التابعة لسعود، في حين كانت رأس الخيمة أيضاً تتبع سعود، وكان سكانها يعملون في البحر حتى

جاء البريطانيون فأحرقوا سفنهم ومساكنهم التي على البحر (ويقصد الحملة البريطانية لعام 1819 على رأس الخيمة) وفرضوا عليهم الحماية، (اتفاقية السلام العامة 1820). وبما أن جميع المناطق الخاضعة والتابعة لنجد أصبحت تحت الحكم المصري، فنرجو من سعادتكم عرض الأمر على محمد علي باشا لاسترجاع تلك المناطق سواء التي تحتلها بريطانية أو البريمي ومنطقة الظاهرة -(أي خورشيد باشا يريد تحرير ساحل عمان من الاستعمار البريطاني). ثم يقول خورشيد باشا بأن جميع المقاتلين والخيالة والهجانة جاهزين لتنفيذ الأوامر، علماً بأن البريطانيين لن يستطيعوا التوغل إلى البر لوجود رمال وأراضي معطشة وثانياً لوجود القبائل العربية، حيث يقول "العربان بذلك الطرف لا يحصى عددهم إلا الله" (وهو دليل على كثرة عدد أفراد العرب)، وصعوبة القتال في المناطق الداخلية لوجود القبائل العربية وذلك مهما بلغ عدد أفراد القوات البريطانية حتى لو كان خمسين ألفا، فإنهم لن يستطيعوا عمل أي شيء أمام القوات المصرية والقبائل العربية، ونحن في انتظار الرد السريع والأمر متروك لكم[66]. يتضح من هذه الرسالة بأن الاحتمالات التي ذكرها هينيل كانت واردة، ولا بد أن تكون لها عواقب وخيمة على النفوذ البريطاني في ساحل عمان. وبهذا المعنى بعث هينيل بتقرير عاجل إلى حكومة بومباي، وأبدى فيه عدم ارتياحه من جدوى الاحتجاجات التي كان يقدمها القنصل البريطاني في مصر، لأن هينيل كان قليل الثقة في تأثير مزاولة الضغط على حكومة محمد علي، لكبح جماح خورشيد كي يحد من توسعه في الجزيرة العربية، لأن محمد علي لا يمكنه أن يغير رأيه في متابعة مخططاته في ساحل عمان، في الوقت الذي أخذ سعد بن مطلق يطلب من سلطان عمان الاجتماع إليه وطاعته ودفع الزكاة[67].

أكد هينيل بأنه ليس هناك أي شيء يمكن أن يوقف الجيش المصري عند حده هذا سوى استخدام القوة المسلحة وتعزيز الأسطول البريطاني في مياه

الخليج العربي[68]، وقال إذا ما حاول خورشيد باشا الزحف بقواتــــه أو إعــادة قائده سعد المطيري إلى ساحل عمان بمزيد من العتاد والرجال[69]، فينبغي قيــام الأسطول البريطاني بعرض مسلح في هذا الجزء من العالم وفــرض حصـــار بحري على سواحل القطيف والعقير وسيهات. وفي حالة قيام خورشـــيد باشــا بهجوم على البريمي، التي تعتبر مفتاح الطريق إلى عمان الشمالية، لأنه سيكون كافياً لتغير الأوضاع ولتوجيه ضربة قاضية للنفوذ البريطاني الغير مستقر فـــي ساحل عمان. في حالة اشتراك بعض حكام ساحل عمان فــــي هــذا الـــهجوم، ويقصد بذلك حاكم أبو ظبي أو الشارقة، لأنه كان عديم الثقة في وفـــاء شـــيوخ قبائل ساحل عمان لتعهداتهم له لتقبلهم في المواقف ولمزاولة خورشيد باشا نفوذاً غير عادي عليهم. فينبغي توجيه إنذار لهم ليكفوا عن هذا العمل، وإلا ســـيقوم الأسطول البريطاني بتدمير تحصيناتهم. لا ينبغي على أية حال أن تضيع ساحل عمان كما ضاعت البحرين من قبل، بسبب سياسة العجز والتردد التـــي نســير عليها. وكان حاكم البحرين، عبد الله بن أحمد قد ذكر لهينيل في أواخر شـــهر حزيران عند زيارة المقيم السياسي البريطاني للبحرين وهو في طريقه إلى أبـــو ظبي، بأنه في الحقيقة كان ينوي التصدي لخورشيد باشا، لو أنه لم يكن قد فقـــد الأمل في الحصول على التأييد من بريطانية وأن الحكومة البريطانية لم توّفر له إطلاقاً الحماية التي يحتاج لها كي يستطيع مجابهة القوات المصرية، في الوقـت الذي لم يكن فيه الحاكم العام في الهند مستعداً لعقد اتفاقية جديـــدة مــع شــيخ البحرين[70].

لكن هينيل لم يكن يثق في أقوال حاكم البحرين. وكان يرى أن السياســة الاستسلامية التي يسير عليها الشيخ، تعود إلى الشيخوخة وإلى رغبته في حيــاة هادئة، بالرغم من أن هينيل كان يعتقد بأن أحاديث حاكم البحرين لم تكن كلـــها عارية عن الصحة[71]، وذكر هينيل أيضاً بأن خورشيد باشا قد أصبــح يتمتــع بمركز مرموق بين سكان المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، ولـــه ســمعة

عالية وكلام مسموع لدى قبائل المنطقة، ولذلك إذا لم نقم بإجراء سريع لدرء هذا النفوذ فإن خورشيد باشا سوف يجد المجال مفتوحاً أمامه للتوسع كيف ما يشاء وسيصبح في حرية من فتوحاته بعيداً عن نحو ما يريده. من ناحية أخرى، أشار هينيل بأنه لو وجّه تحذيراً إلى محمد علي باشا باعتباره مسؤولاً عن أية إصابات أو تلف ينجم عن فتوحاته العسكرية، فإن مثل هذا التحذير سوف يدفعه إلى إصدار أوامره لقواته وقادته في الجزيرة العربية للانسحاب من تلك المنطقة، لكي تقيم بريطانية نفوذها وسمعتها في هذا الجزء من العالم فوق قاعدة أقوى مما كانت عليه من قبل. في الواقع كان هينيل يحذّر حكومته ويضخّم لها قوة المصريين في الجزيرة العربية لتستجيب لمطالبه بالتصدي باستخدام القوة المسلحة حتى لا يفكر خورشيد باشا في ساحل عمان، وحتى لا تخسر بريطانية وجودها المهزوز في ساحل عمان، الذي كان في طور التوطيد، وكان تخّوف هينيل نتيجة لعدم وضوح مواقف شيوخ القبائل في ساحل عمان، إضافة إلى سمعة خورشيد باشا التي أخذت تتزايد.

موقف حكومة الهند من التوجه المصري نحو ساحل عُمان:

لقيت مقترحات هينيل تأييداً قوياً من جانب السير جمس كرناك حاكم بومباي، بعد أن اطلع عليها من التقرير الذي بعث إليه وقال: ((أنه يبدو أن أنصاف الحلول قد تؤدي إلى الفشل الذريع، فإما أن نقف بكل ثقلنا إلى جانب شيوخ قبائل ساحل عمان، لمنع توجه خورشيد باشا، أو أن نستسلم للسيادة المصرية على ساحل عمان، بعد السيطرة على الاحساء والبحرين)). غير أن أوكلاند الحاكم العام البريطاني في الهند عارض هذا الرأي وأشار إلى جمس كرناك، بأن اتخاذ إجراءات للحفاظ على النفوذ البريطاني في ساحل عمان، إنما تتوقف على الخط السياسي الذي تسير عليه الحكومة البريطانية تجاه محمد علي وعلى نتائج مباحثات كامبل في القاهرة. وأضاف أوكلاند قوله[72]: ((بأن من

الواضح أنه ليس في وسع حكومة الهند أن تقدم على إجراءات من قبل استعراض القوى البحرية في الخليج العربي لتأييد شيوخ قبائل ساحل عمان، الذين ربما يرفضون الوقوف في وجه خورشيد باشا بالطريقة التي تريدها هذه الحكومة، وأن استعراض هذه القوى قد يؤدي إلى نتائج حاسمة إلى انسحاب الجيش المصري تماماً من المنطقة، والتخلي عن النفوذ الذي حققه مؤخراً في المنطقة، كما أننا لا نستطيع الاعتماد على الشخصيات المتقلبة والمواقف الخادعة لكثير من شيوخ قبائل في ساحل عمان، أو تأييدهم للجهود التي نبذلها من أجلهم، وكم يبدو بأن خورشيد باشا أصبح يمارس نفوذاً قوياً عليهم، وفي الوقت الذي يستمر هؤلاء الحكام في تخاذلهم وطالما أنهم غير متحمسين وغير عابئين بالمجهود البريطاني، فإن محاولتنا لتشجيعهم على الحفاظ على استقلالهم سوف يتطلب منا حجماً كبيراً من القوة لتحقيقه، وهو الأمر الذي لا يتفق مع الاعتبارات السياسية الراهنة التي تلتزم بها حكومة الهند في الوقت الحاضر من هذه القضية. مما يؤدي إلى نتائج وخيمة وسلبية ويجعل مجهودات بريطانية القائمة على الوقوف بجانبهم ثانوية للغاية[73])).

ومهما يكن من أمر، فإن خضوع البحرين للسيادة المصرية وعدم الثقة في شيوخ قبائل ساحل عمان كان يسبب قلقاً شديداً لأوكلاند، الذي رفض جميع التفسيرات التي قدمها عبد الله بن أحمد حاكم البحرين لخضوعه للمصريين. ويعتقد أوكلاند بأنه مثل غيره من شيوخ قبائل ساحل عمان، ملزم تجاه الحكومة البريطانية بتنفيذ معاهدة السلام العامة المعقودة عام 1820، وإن تعاونه مع المصريين يصبح تبعاً لذلك خرقاً لتلك الالتزامات التي وقعها، كما ينطبق هذا الرأي على بقية شيوخ قبائل ساحل عمان، مثل سلطان بن صقر وخليفة بن شخبوط. وبالتالي، يرى أوكلاند بأن الإجراء الوحيد الذي سوف يلزم شيوخ قبائل ساحل عمان بالتقيد بنصوص معاهدة السلام العامة وعدم التمادي في خضوعهم للمصريين، هو الحصول على تعهد خطي بالاستمرار في تلك

الالتزامات مع تقديم بعض المساعدات العسكرية إليهم، والتي تمكنهم من الوقوف في وجه الجيش المصري، والحفاظ على استقلالهم. ولكن أوكلاند عارض طلب هينيل بتقديم الحماية، وقال إن هذا يتعارض مع الخطوط الأساسية للسياسة البريطانية في علاقتها مع شيوخ ساحل عمان، وهو عدم التدخل في شؤونهم الإقليمية. ولكنه على أية حال وافق من حيث المبدأ على تقديم الحماية البريطانية(74).

واعترض أوكلاند بأن يشمل مشروع الحماية البريطانية شيوخ قبائل البوشامس في البريمي، كما جاء في خطاب هينيل إلى سعد المطيري، إضافة إلى عدد آخر من المقترحات الهادفة نحو مزيد من الإيجابية في معارضة القوات المصرية وأنصارهم في المنطقة. وكانت حكومة الهند ترى أن مشكلة توسع القوات المصرية في فتوحاتها إنما هي من اختصاص مجلس الوزراء البريطاني في المقام الأول، ومحتمل أن تكون المخاوف المتعلقة بالحرب في أفغانستان في ذلك الوقت قد أثرّت على أعمالها في ساحل عمان. ولكن تفويضاً صدر للمقيم السياسي البريطاني بأن يستمر في ساحل عمان، وصادق أوكلاند على كل ما قام به الكابتن هينيل وأثنى على كفاءته وحماسته(75). وأحال أوكلاند مقترحات هينيل باستعراض القوة البحرية إلى ميتلاند، القائد العام للأسطول البريطاني في الهند، للنظر فيها وإن كانت الشكوك قد ساورته في احتمال الموافقة على هذا الإجراء في القريب العاجل، أما توفير السفن لهذه القوة الاستعراضية فقد كان من اختصاص حكومة بومباي. وأبدى أوكلاند موافقته على اقتراح هينيل بإرسال أحد الطرادات البريطانية إلى الخليج العربي، إذ استطاعت حكومة بومباي تكليف هذا الطراد بالقيام بدوريات بحرية، لمنع تسلل الجماعات المسلحة الموالية لخورشيد باشا إلى ساحل عمان. يبدو أن أوكلاند في هذا الخطاب يحاول التملص من اتخاذ قرار ثابت، لأنه كان يعلم بمجريات الأمور. فلقد كتب إلى ميتلاند في شهر تموز يقول: ...((كما أن خورشيد باشا

في انتظار أن تأتيه التعليمات من القاهرة، كذلك فإني أنتظر التعليمات من لندن. ثم أضاف أوكلاند بقوله: بأن الموضوع برمته يرتبط بالسياسة المصرية والتركية والأوروبية مثلما هو مرتبط بالسياسة الشرقية، وأن المعلومات القليلة التي في حوزتي لا تكفي للاسترشاد بها في هذا الموضوع[76])).

قد يرجع التردد الذي كان يعاني منه أوكلاند في اتخاذ القرار، إلى القدرات والإمكانات العسكرية والمالية التي استنزفت بسبب العمليات العسكرية في أفغانستان، والتهديد المصري للنفوذ البريطاني في البحر الأحمر، كان يستدعي الاحتفاظ ببعض السفن والقوات في عدن للدفاع عنها ضد هجمات القبائل اليمنية أو ضد أي هجوم يقوم به المصريون من اليمن، إضافة إلى الخلافات مع الصين، مما جعل تواجد بعض السفن في منطقة الشرق الأقصى ضرورياً. ولهذه الأسباب، فإنه كان من الصعب قيام بريطانية بأية عمليات عسكرية ضد القوات المصرية إذا ما حاولت الدخول في ساحل عُمان. وقد ذكر أوكلاند لفاريش نائب الحاكم في ترانكو مالي في هذا الصدد قوله: قد تكون العمليات الحربية في الخليج العربي إجراءاً مرغوباً فيه، غير أن هذا الإجراء لم يكن يتم بأقل من عشرة ألف جندي وست من السفن الحربية وملايين الروبيات، وبالتالي أرى أن الظروف غير مواتية للقيام بهذه العملية. يتضح من ذلك بأن بريطانية كانت لديها النية لعمل عسكري ضد المصريين، ولكن الظروف التي كانت تمر بها حالت دون قيام ذلك، ولهذا لجأت إلى التهديد والتخويف والأساليب الدبلوماسية والسياسية. كما كان ميتلاند قد أوضح لفاريش في بداية شهر تموز عندما قال: إن الصلاحيات التي أتمتع بها صلاحيات واسعة، وقد قال هذه العبارة رداً على طلب تلقاه من نائب الحاكم فاريش لإرسال بعض قطع الأسطول أو سفينة حربية واحدة على الأقل إلى الخليج العربي في أسرع وقت ممكن، وقد أضاف ميتلاند في رسالته قوله[77]: لقد أصبحت الطلبات على السفن القليلة التابعة لقيادتي كثيرة وعاجلة بحيث لا أجد

مجالاً لإرسال بعض هذه القطع إلى الخليج العربي من وقت إلى آخر، في الوقت الذي كانت هناك أربعة عشرة سفينة تعمل في مياه الهند الشرقية، وتتألف من سفينة حربية وأربع فرقاطات وتسع سفن أخرى شراعية. ولقد وضع ميتلاند هنا نهاية للتأييد الذي كان يلقاه هينيل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي من أوكلاند الحاكم العام في الهند.

هناك رأيان لعدم موافقة أوكلاند على التدخل العسكري حيث يقول:

الرأي الأول: إذا كان "أوكلاند" لم يوافق على التوصيات الخاصة بوجوب القيام بالتظاهرات والحصار البحري في الخليج العربي، فإن ذلك نابع بالدرجة الأولى من أنه لم يكن من أنصار مبدأ التدخل العسكري، خصوصاً في الشؤون المحلية للقبائل، وهو مبدأ التزم به عدد من كبار المسؤولين البريطانيين من قبل، لرغبتهم في عدم إثقال كاهل الخزانة البريطانية بالأعباء العسكرية التي يتطلبها مثل هذا التدخل. ولكن يبدو أن "أوكلاند" لم يلبث أن أدرك خطأ هذا المبدأ، خصوصاً وأن العمل بمقتضاه كان قد توقف مع بداية عام 1839، عندما وافق البريطانيون على احتلال عدن لإحباط قيام محمد علي بفتحها، وأصبح الموقف الآن أكثر طلباً لوقفه، فقد بدا للوهلة الأولى أنه طالما أن الخليج العربي قد أصبح خاضعاً للنفوذ البريطاني، فإنه ينبغي الحفاظ على ذلك بالوقوف في وجه أي تحد من القوى الخارجية. لا يمكن أن يوجد موظف في الإدارة الاستعمارية البريطانية لا يوافق على التدخل العسكري، إذا كانت المصلحة العليا البريطانية تقتضي ذلك أو مهددة، لأن سر التفوق البريطاني، كان يكمن في الممارسات الاستعمارية واستغلال الشعوب والتدخل العسكري.

لهذا اشتهر رجال الحكم في بريطانية بهذه الصفات الاستعمارية وحصلوا على تلك الأوسمة والأنواط الرسمية. ومع ذلك فقد يكون هذا الرأي إلى حد ما صحيحاً، ولكننا نرجع سياسة "أوكلاند" إلى عدم مقدرته لأسباب مالية وعسكرية، وليس لأنه كان من أنصار عدم التدخل العسكري.

الرأي الثاني: سوف نناقش هذا الرأي، وهو الأهم لأنه يمثل رأياً بريطانياً معارضاً لأوكلاند، لعدم تدخله العسكري، وغير مقتنع لتبريراته حيث يقول المؤرخ البريطاني جون كيلي، معارضاً أوكلاند لعدم تدخله في الخليج العربي ضد القوات المصرية بقوله:

((إنه لا يمكننا إلقاء اللوم على "أوكلاند"، وذلك بسب نقص الإمكانات التي كانت تحت تصرفه، غير أن الممارسات التي أبداها في عدم اتخاذه أية إجراءات لا تبدو سليمة. ولما كان يعتقد بأن الحل الوحيد هو انسحاب المصريين انسحاباً تاماً من الخليج العربي، فقد كان يتعين عليه أن يتخذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الوضع، فضلاً عن أنه كان يعلم تمام العلم أن شيوخ قبائل ساحل عمان كانوا مترددين وغير جادين في مواجهة التوسع المصري، هذا بالإضافة إلى أن خورشيد باشا كان له نفوذ واسع على أولئك الشيوخ. ومع ذلك، فإن "أوكلاند" لم يتخذ أية إجراءات للرد على ذلك النفوذ، كما لم يكن "أوكلاند" موفقاً في أحكامه على شيوخ قبائل ساحل عمان، وكان شيخا دبي وأم القوين قد رفضا استقبال سعد المطيري والترحيب به في منطقتيهما. ثم يقول "كيلي": بأن تصرفه على أساس مبدأ عدم التدخل أو التدخل العسكري بوجه خاص في شؤون الجزيرة العربي لم يكن واقعياً، وصحيح أن هذا المبدأ كان معمولاً به منذ عام 1821، غير أن "أوكلاند" قد صرف النظر عنه منذ بداية عام 1839، عندما أقر الحملة البريطانية لاحتلال عدن حتى لا تقع في أيدي المصريين، وبالتالي فإن الأوضاع في الجزيرة العربية في تلك الفترة كانت تشبه الوضع في عدن. ومنذ بداية دخول النفوذ البريطاني إلى المنطقة، فقد ظل يواجه تحديات مستمرة من الخارج، كما أن مركز خورشيد باشا قد نشأ بحكم الانتصارات العسكرية التي حققها. وكان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أنه رغم تفوق البريطانيين في البحر، إلا أنهم لم يكونوا نداً للمصريين في البر[78])).

لو نظرنا لوجهة نظر "كيلي" لوجدناها نظرة لا تتفق مع الواقع. فالذي أصدر تعليمات لاحتلال عدن، كان أيضاً من السهل عليه إعطاء أوامره لاحتلال ساحل عمان من جديد، بدلاً من عقد الاتفاقيات مع شيوخها. ولكن بسبب النقص الذي كان يعاني منه في الأسطول والقدرة العسكرية للظروف التي نشأت في أفغانستان وأوضاع الصين، فإن أية مخاطرة عسكرية في الجزيرة العربية وخاصة في ساحل عمان، كان محكوماً عليها بالفشل لعدة أسباب، منها أنه كان في استطاعة خورشيد باشا الزحف نحو ساحل عمان من الاحساء وحشد القبائل العربية ضد بريطانية. كما كان من الصعب على الجنود البريطانيين أن يحاربوا في صحراء الجزيرة العربية، التي يندر وجود الماء فيها، إضافة إلى الحر الشديد في تلك الفترة أي شهري تموز وآب، أما بالنسبة لاحتلال عدن فكان سهلاً لوجود موانع طبيعية وجبال تحيط بعدن، ويمكن التحكّم في المدينة عن طريق مدافع الأسطول وليس هناك حاجة إلى التوغل داخل اليمن. أما في ساحل عمان وشرق الجزيرة العربية الشاسعة، كان بإمكان قبائل المنطقة والجيش المصري الاحتماء في المناطق الداخلية وبعيداً عن مرمى مدفعية الأسطول البريطاني، مما يجبر بريطانية إنزال قواتها إلى البر ومن ثم تنجّر إلى حرب الصحراء، وهذا ما كانت تخشاه، وخاصة بعدما اكتسب الجيش المصري عدة تجارب وحارب في المناطق الصحراوية، ولهذا يسهل عليه أن يخوض حرباً صحراوية ضد بريطانية. يرجع السبب الآخر إلى عدم الثقة في شيوخ ساحل عمان، الذين قد ينقلبون على بريطانية نفسها وينضمون للمصريين، فيضيع كل ما بناه البريطانيون من نفوذ في المنطقة الحيوية لهم.

كما لا ننسى تعاطف شيوخ قبائل ساحل عمان وميلهم إلى إخوانهم المصريين، وخاصة حاكمي أبو ظبي والشارقة. وكان باستطاعة الأول لو حصل على الأسلحة فقط من المصريين، أن يصد الهجوم البريطاني بمفرده وأن يحشد أفراد القبائل التي تعيش في صحراء "ليوا" المجدبة على مشارف الربع

الخالي، والمعروفة بصعوبتها ووعورتها، وكانت تسمى "مقبرة الغـــزاة". أمـــا حاكما أم القوين ودبي كما يقول كيلي أنهما يقفان إلى جانب البريطانيين، فليـــس لهما وزن كبير في ساحة ساحل عمان إذا ما قورن "بالشارقة" و "أبـــو ظبـــي"، ومن المحتمل أيضا أن ينضم حاكما أم القوين ودبي إلى صفوف الشارقة وأبـــو ظبي نظرا لارتباطهما العضوي والمصيري العربي. لهذا يمكننا أن نفنـد الآراء التي تقول بأن "أوكلاند" كان يعرض الوجود البريطاني فـــي الخليـــج العربـــي للخطر، بل العكس من ذلك، لأن الظروف التي حالت دون استخدام القوة ضـــد المصريين، هي التي أنقذت بريطانية ونفوذها في ساحل عمان.

وعلى العموم، لو نجح سعد المطيري في فرض السيادة المصرية علـــى ساحل عمان، لكان من الصعب على بريطانية استرجاع نفوذها من جديد فـــي تلك الجهات، لأن عرب ساحل عمان سوف يعودون إلى تسليح أنفسهم بعدمـــا كانت بريطانية قد منعتهم من العمل العسكري البحري، وذلك سواء بمســـاعدة المصريين أو بالجهود الذاتية، كما قد يجدون مساعدة من إخوانهم فـــي عمـــان الداخل، الذين كانوا بطبيعة الحال ضد الوجود البريطاني، الذي كان يقف دائمـــاً بجانب حاكم مسقط، ضد توجهاتهم الاستقلالية في الداخل، إضافة إلى إخوانـــهم من قبائل الجزيرة العربية الذين سوف يلبون نداء الواجب ويتخلصون من النفوذ البريطاني، ويكونون مستعدين لمواجهته إذا ما أرادت بريطانية تجـــهيز حملـــة أخرى كتلك التي جاءت بها عام 1819. ولم يكن في وسع بريطانية إعداد تلـــك الحملة من جديد، نظراً للظروف العسكرية والمالية التي كانت تمرّ بها. علمـــاً بأن السيطرة البريطانية على ساحل عمان كانت في بدايتـــها، ولـــم تتغلغـــل أو تتماسك في تلك الفترة، ولكنها سوف تزداد بعد انسحاب المصريين، ثم تـــزداد أكثر عند مجيء حملة مدحت باشا على حدود أبو ظبي "خـــور العديـــد" عـــام 1871، وتفرض بريطانية معاهدة عام 1892.

فشل المناورات البحرية البريطانية:

وصلت في بداية شهر آب إلى مسامع القوات البريطانية في جزيرة "خرج"، أخبار هزيمة الجيش العثماني أمام إبراهيم باشا عام 1839 في معركة "نصيبين"، وبعدها نبأ وفاة السلطان العثماني ثم انضمام الأسطول العثماني لمحمد علي باشا. بعدها بأيام قليلة، وصلت تلك الأخبار إلى ساحل عمان، ولكن سعد المطيري كان قد غادر الشارقة عائداً إلى "العقير" في "الاحساء"، وبذلك وفى سلطان بن صقر بوعده للبريطانيين بإخراج القائد المصري من منطقته.

وصل في نهاية شهر آب خطاب من خورشيد باشا إلى هينيل، أكد فيه الحاكم المصري في نجد، بأنه لا ينوي التحرك من قاعدته في "التزمدة" ما لم تصله أوامر من حكومته في القاهرة. كما أبلغ المبعوث الذي حمل ذلك الخطاب إلى هينيل، بأن سعد المطيري قد توجّه إلى معسكر خورشيد باشا بعد نزوله العقير مباشرة.

وهو الأمر الذي استنتج منه هينيل احتمال تحركات جديدة يقوم بها المصريون نحو ساحل عمان والبريمي. ومما عزّز هذا الاستنتاج، وصول أخبار من ساحل عمان، تفيد بأن الهجوم الذي قام به خليفة بن شخبوط على البوشامس في البريمي، كان بإيحاء من المصريين، في الوقت الذي تمكّن فيه الوكيل البريطاني في الشارقة من الاستيلاء على بعض الرسائل التي كان بعث بها خورشيد باشا إلى سعد الميطري وسلطان بن صقر، وأرسلها إلى المقيم السياسي البريطاني، مما جعل هينيل يفسر ذلك بأن خورشيد باشا كان يهدف إلى إرسال سعد المطيري من جديد إلى الشارقة، لتوطيد النفوذ المصري في ساحل عمان، مما جعله يحذر خورشيد باشا، بأن الحكومة البريطانية لن تحتمل تدخله بعد الآن في شؤون قبائل ساحل عمان، وأن خليفة بن شخبوط لا يمكنه التحلل من التزامه بمقتضى المعاهدة بهذه السهولة. ثم قدم هينيل مقترحات إلى

حكومة بومباي، يطالبها بتوجيه تحذير إلى حاكم أبو ظبي، بأن الحكومة البريطانية سوف تقوم بتدمير سفنه وتحصينات إذا لم يتوقف عن الاعتداءات على البوشامس والنعيم ويعوضهم عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء الاعتداءات على منطقتهم. وانتهز هذه الفرصة ليذكّر بتوجيهاته السابقة بوجوب مرابطة إحدى السفن البريطانية بالقرب من ساحل القطيف، وتوجيه تحذير إلى خورشيد باشا، بعدم إرسال أي سفينة تحمل أسلحة إلى ساحل عمان(79). كما ذكرنا، لم يقبل "أوكلاند" جميع توصيات هينيل، برغم إحساسه بالوضع الطارئ الذي تضمنته تقاريره، إلا أنه أوضح لميتلاند قائد الأسطول البريطاني بعض التطورات التي استجدت في المنطقة، بأن المناورات البحرية للسفن البريطانية في مياه الخليج العربي أصبحت ضرورة مستعجلة. واستجاب ميتلاند لهذه الأوامر بسرعة، فأبحر من "ترنكومالي" إلى "مدراس" في أواخر أيلول 1839، لتموين سفنه وقواته وبعد وصوله إلى بومباي في الثالث من تشرين الثاني 1839 بصحبة الأسطول البريطاني، وقبل توجهه نحو الخليج العربي، وصلته أخبار غير سارة عن الموقف في الصين من الحكومة البريطانية، مما لم يترك له حرية الاختيار في اتخاذ القرار، سوى الإبحار فوراً نحو الشرق الأقصى.

بذلك تحطمت جميع الآمال في إجراء مناورات بحرية في مياه الخليج العربي على سبيل استعراض القوة، لأن حكومة بومباي كانت غير قادرة على أن تفعل شيئاً لتحسين هذا الموقف كما تحطمت آمال هينيل لمعرفته بالوضع المتأزم الذي تعاني منه الحامية البحرية في الخليج العربي طوال النصف الثاني لعام 1839.

أبلغ الكومندور "بركس" قائد الحامية البحرية في الخليج العربي في أواخر أيلول، بأن السفينتين الاثنتين تحت قيادته لم تعد تصلحان للأعمال التي قد تناط بهما، والتي تتطلب ما لا يقل عن أربع سفن شراعية وباخرة واحدة أو سفينتين شراعيتين وباخرتين إحداهما لحراسة القاعدة في جزيرة "خرج"،

والأخرى لأعمال المراقبة في بوشهر، والثالثة للقيام بدوريات من المياه الإقليمية في ساحل عمان جنوباً، وحتى البصرة شمالاً. هذه العملية تستغرق ما لا يقل عن شهر، وحامية أخرى للإشراف على المواصلات مع بومباي. وأشار بركس إلى احتمال أن تظهر تطورات غير متوقعة في المنطقة، مما يتطلب وجود طرادين أو ثلاثة معاً، في الوقت الذي كانت حكومة بومباي عاجزة عن سد النقص الذي تعاني منه وحدات الأسطول البريطاني المرابط في الخليج العربي، في الوقت الذي تقرّر سحب السفينة "هيوليوس"، التي كانت تقوم بأعمال الدورية في مياه الخليج العربي في شهر تموز لتستأنف عمليات نقل البريد الصحراوي إلى السويس. أما السفينة الفستون الوحيدة الموجودة في بومباي، قد كانت غير صالحة للعمل نظراً لأنها كانت تجرى عليها بعض الإصلاحات والصيانة. ولحسن حظ هينيل، لم يظهر خورشيد باشا أية نية خلال شهر أيلول توحي باستئنافه العمليات العسكرية في ساحل عمان، وذلك بعدما استاء من قيام الوكيل البريطاني في الشارقة، وبناء على أوامر المقيم السياسي البريطاني لطلبه من سلطان بن صقر بطرد سعد المطيري، ومن امتثال خليفة، حاكم أبو ظبي لمطالب هينيل بدفع تعويضات إلى الشوامس عن الأضرار التي لحقت بهم.

اتضح لهينيل بعد فترة من الزمن، بأن الشوامس هم الذين اضطروا حاكم أبو ظبي إلى مهاجمتهم، كما وصل "أرتون" طبيب خورشيد باشا إلى جزيرة "خرج"، في السابع والعشرين من تشرين الأول، حاملاً رسالة إلى هينيل، ولم يتطرق في الرسالة إلى إبعاد سعد المطيري من ساحل عمان، وإنما تركزت الرسالة على مطالبة خورشيد باشا بالسيادة المصرية عليها، استناداً إلى تبعيتها لأسرة السعود التي هي تابعة للمصريين. برغم معرفة الحكومة البريطانية في لندن بتوقف تحركات المصريين خلال الشهور الأخيرة من عام 1839، إلا أنها كانت قلقة جداً بعدما وصلت تقارير "أدمونز" المقيم البريطاني المساعد في

الخليج العربي إلى بالمرستون، وزير الخارجية، حول الإمدادات التي يتلقاها خورشيد باشا وحول حصوله على تعليمات من القاهرة بإخضاع ساحل عمان. بعدها أبرزت تلك التقارير للوزير البريطاني، بأن محمد علي ليست لديه نية الالتزام بالتأكيدات المتكررة من جانبه، بأنه لا يسعى لكي يقيم لنفسه نفوذاً دائماً في الخليج العربي، ولذا يجب بذل الجهود لمنعه من منافسة بريطانية في هذا المجال، لما قد ينتج عنه تدهور في النفوذ البريطاني ومصالحها في المنطقة. أما بالنسبة للبحرين، فينبغي على بريطانية أن تنظر إلى أية محاولة من جانب المصريين لامتلاكها بمثابة إعطائها الحق الواضح في قيامها بالتوسع أو مساعدة سلطان عمان في مشروع مماثل[80].

ولا سيما أن سلطان عمان قد عرض على محمد علي باشا أن يخضع البحرين للسلطة العثمانية، وبالتالي يلتزم هو بدفع الجزية والاعتراف بالسيادة المصرية[81]. وحينئذ عزم "أوكلاند" على مواجهة الأمور في المنطقة، والعمل على إحباط التوجه المصري إلى ساحل عمان، كما قرّر هينيل إرسال الكابتن "همرتون" والمتمركز آنذاك في القاعدة البريطانية بجزيرة خرج، بالإبحار إلى الشارقة ومنها إلى البريمي، بينما توجه هينيل نفسه إلى مسقط، ليحثّ سلطان عمان على الاستعداد وتجهيز قواته وتقديم مساعدات عسكرية لقبائل البريمي، لمواجهة الجيش المصري. يعتبر سلطان عمان من المؤيدين لمشروعات محمد علي في الجزيرة العربية، وعلى علاقة وثيقة به، رغم تخوفه من وجود قوة كبيرة منظمة بقربه. وكان سعيد بن سلطان من الحكام المتنورين والذين يكنّون كثيراً من التقدير لحاكم مسلم كمحمد علي، نجح في الأخذ بأساليب التطور الحديث، وبالتالي لم تكن تهمه مسألة السلطة في إحدى مقاطعاته مثل البريمي، ولم يكن أحد يثير ضجة حوله سوى بريطانية. أوضح حاكم عمان موقفه لهينيل عندما أخبره الأول بأنه ليس في الإمكان إيقاف القوات المصرية بأية وسيلة أو قوة لشيوخ القبائل في ساحل عمان ووضعها في ميدان المعركة[82]، كما لم تعد

أية ضرورة لقيام تحالف قبائل المنطقة ضد عدو مشترك، لأن مثل هذا التحالف لن يعطي الثمرة المرجوة، في حين كان يرى سلطان عمان، أن الحكومة البريطانية وحدها القادرة على وقف تقدم الجيش المصري، وطلب من هينيل إنزال قوات بريطانية في البريمي، بدلاً من إيجاد تحالف قبلي. وكانت دهشته كبيرة عندما تبيّن له أن البريطانيين لم يفكروا في التدخل العسكري بقوات بريطانية، وكان الهدف الرئيس من زيارة هينيل، إقناع حاكم عمان بالوقوف ضد القوات المصرية، غير أنه فشل في مهمته تلك.

غادر هينيل مسقط في الأسبوع الأخير من كانون الأول، متوجهاً إلى الشارقة، فوصلها في السادس من كانون الثاني عام 1840، وعلم هناك بأن الكابتن "همرتون" لم يتمكن من الدخول إلى ساحل عمان، بسبب موقف سلطان بن صقر. نقل إليه "همرتون" الدسائس التي حاكها شيخ الشارقة، فضلاً عن الإشاعات التي تملأ ساحل عمان عن قرب مجيء المصريين وانهيار النفوذ البريطاني في ساحل عمان، وانحياز الفرنسيين إلى جانب المصريين، وغير ذلك من الإشاعات التي تبناها سلطان بن صقر، في الوقت الذي كانت لهجة شيخ الشارقة شديدة عندما اجتمع معه. كما تعرض همرتون أثناء رحلته إلى البريمي إلى هجوم قام به رجال من قبيلة بني قتب، الموالين لسلطان بن صقر، فسلبوا الرسائل منه.

على أثر ذلك، وجه هينيل إليه وإلى غيره من الشيوخ تحذيراً جاء فيه: ((فليكن معلوماً أننا قد أنذرنا العامة أن كل واحد من المشايخ الداخلين في سلك الصلح مع جناب حضرة السركال بها دور يعطي سعد المطيري مكاناً عنده يقع الخلل في صداقته مع حضرة السركال ذي الاقتدار ولا يلومن إلا نفسه))، ثم تعّهد هينيل من جانبه بإمداد أولئك الشيوخ بالأسلحة ومعدات القتال. من ثم نجح هينيل في الحصول على تعهدات من شيوخ قبائل ساحل عمان بعدم التعاون مع سعد المطيري وخورشيد باشا، إذ أن هذا التعاون يعد خرقاً صريحاً لروابط

الاتحاد والصلح القائمة بينهم وبين الحكومة البريطانية. وكان أبرز شيوخ قبائل ساحل عمان الذين كتبوا هذه التعهدات، خليفة بن شخبوط، شيخ قبيلة بني يـاس، ومكتوم بن بطي شيخ قبيلة البوفلاسة وسلطان بن صقر شيخ قبيلة القواسم. ولـم تكن هذه التعهدات إلا مقابل وعد شفهي، بأن يمد أولئـك الشـيوخ بالأسـلحة ومعدات القتال إذا ما اقتضت الضرورة ذلك.

عندما تعذّر على الكابتن "همرتون" الذهاب إلى البريمي، قـرّر شـيوخ قبيلة البوشامس التوجّه إليه بأنفسهم ومقابلته في عجمان، وكان شيخها من نفـس قبيلتهم. وعندما عرفوا بأن هينيل سيصل في الأسبوع الأول من شهر كـانون الثاني، قرّروا البقاء هناك حتى يصل، ويجتمعوا معه شخصياً، لأنـهم كـانوا يقفون بجانب بريطانية ضد سعد المطيري، وعزمهم على الصمود ضد القـوات المصرية بكل ما لديهم من قوة، لإخراجها من المنطقة.

استقبل هينيل قبائل البوشامس والنعيم بعد وصوله عجمان مباشرة، وأشاد بهم على حسن مواقفهم من مواجهة خورشيد باشا وقائده سعد المطيري، ولكنـه أوضح لهم بان الحكومة البريطانية، في الوقت الذي لا تنوي التدخل في شـؤون قبائل ساحل عمان، أو فرض أي نوع من الحماية على قبائلها، التي لا تسـتطيع الدفاع عن نفسها (وهنا يقصد بالبوشامس والنعيم) فإن بريطانية يهمها جـداً أن تتوحد قبائل المنطقة ضد الخطر المصري. لهذه الأسباب، فإنه يريد أن تنتـهي الخلافات والمشاكل بين الشوامس والنعيم مع جيرانهم (ويقصد شيخ أبو ظبـي ورعاياه مثل الظواهر) لأن استمرار هذه الخلافات يعرّض أمن منطقة الـبريمي للخطر. يتضّح من ذلك، بأن هينيل كان يريد إيجاد تحالف قبلي قـوي، يمكنـه الاستعانة به ضد القوات المصرية، إذا ما حاولت الدخول إلى ساحل عمـان أو البريمي. وكان يدرك أن هذا التحالف يحمل في طياته بعض التناقضات لوجـود خلافات ومنازعات فيما بين شتى الأطراف، مما يضعف من مقاومتـها أمـام

القوات المصرية. ولهذا سعى إلى تصفية الخلافات القائمة فيما بينهم وإغرائهم بتقديم المساعدات لتلك القبائل حتى تستطيع التصدي لخورشيد باشا.

استجاب شيوخ القبائل لهذا النداء البريطاني ضد عرب مصر، فوافقوا على عقد تحالف دفاعي بينهم وبين الظواهر ضد المصريين، ولكنهم طلبوا من هينيل أن يطالب من حاكم أبو ظبي أن يكفّ عن تهديده بالهجوم عليهم. وبعد مناقشة الموضوع مع شيوخ قبيلة الظواهر، جاؤوا للاجتماع بالمقيم السياسي البريطاني. وقد تمكّن الأخير من التوصل إلى الصلح بين قبيلة الظواهر وقبيلة الشوامس والنعيم، في التاسع من كانوا الثاني 1840 عندما قابلهم في عجمان.

ساعد هينيل في الوصول إلى هذا الصلح إصراره السابق على ضرورة قيام حاكم أبو ظبي بدفع التعويضات اللازمة عن هجومه، في حين وافق شيوخ قبيلة الظواهر، بالرغم من تردّدهم في الدخول في أي اتفاق، يؤثر في ارتباطهم مع قبائل العوامر والمناصير من قبائل أبو ظبي، على اقتراح هينيل بالاشتراك في حلف دفاعي مع الشوامس والنعيم ضد جميع الأعداء مهما كانوا. وقدمت الأموال وهدايا الأرز والبارود والرصاص إلى شيوخ قبائل الظواهر والشوامس والنعيم. وعندما ارتحلوا إلى البريمي في أواخر شهر كانون الثاني، مضوا مصحوبين بالضابط البريطاني الكابتن "همرتون" وكانت مهمته كخبير ومستشار عسكري، لتقديم النصح والمشورة في أمر الدفاع عن البريمي. وكان هذا الضابط أول أوروبي ينجح في أن يرى الواحة. وعندما وصل إلى هناك، وجد الحصن في حالة يرثى لها ويحتاج إلى الإصلاح والترميم وطلب منهم إصلاح ذلك.

موقف بريطانية من نقل الأسلحة والمؤن المصرية على السفن:

أثارت زيارة "هينيل" لعمان وساحل عمان و "همرتون" إلى البريمي، عدة تساؤلات حول كيفية معالجة المشكلات وما يجب أن تفعله حكومة الهند تجاهها. فقد أشارت بعض الجهات البريطانية، إلى إمكانية احتلال البحرين بقوة بريطانية وتقوية دفاعات ساحل عمان والبريمي ضد أي غزو محتمل من قبل القوات المصرية. كما أثارت تقارير "أدمونز"، المقيم السياسي البريطاني المساعد الذي عهد إليه بالإشراف على المقر السياسي أثناء غياب "هينيل". وتدور التقارير حول إحدى السفن التي تعود ملكيتها للكويت، والتي حملت أسلحة ومعدات عسكرية للقوات المصرية من البحر الأحمر إلى القطيف. وتساءل أدمونز عن كيفية معالجة هذه المسألة وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها نحوها، وهل يمكن اعتراض السفن التي تقل الأسلحة والمؤن بحراً إلى القوات المصرية أو يمكن التدخل فيه، وتعددت الآراء حول ذلك. فـ "جمس كرناك" حاكم بومباي، يرى عدم القيام بأي تدخل ضد المصريين، ما دامت العلاقات البريطانية-المصرية عادية، ومن الأفضل تركه لأوكلاند، الحاكم العام للهند ليتخذ فيه القرار المناسب. ولم يعرف "اوكلاند" ماذا يفعل تجاه هذه المشكلة، فكتب بالمرستون في فبراير 1840 يقول: ((لم يكن الطريق واضحاً في يوم من الأيام بشأن السياسة المصرية، ويرى قيام تظاهرة حربية تشعر المصريين بمعارضة بريطانية لأي توجه نحو ساحل عمان وإعطاء السلاح والحماية البحرية لشيوخ القبائل إذا ما حاول المصريون التقدم السريع نحوهم[83])).

في حين كان موقف الحكومة البريطانية في لندن من التوجه المصري نحو ساحل عمان، يتلخص في الرسالة التي بعث بها بالمرستون إلى "أوكلاند" الحاكم العام في الهند جاء فيها: "إني في الوقت الذي يمكنني أن أذكر فيه أن

اللهجة السائدة الآن في القاهرة هي لهجة معتدلة جداً، بخصوص جميع تحركات المصريين في الخليج العربي، فإنني لا أوصي أبداً باحتلال البحرين، مع اعتقادي بأن محمد علي عازم على فرض وجوده واستقراره في تلك المنطقة، معتمداً بذلك على ما يتمتع به من سمعة هائلة في ساحل عمان وشرقي الجزيرة العربية، على عكس ما أصبحت عليه الآن سمعتنا وشهرتنا التي تتسم بالضعف في المنطقة نفسها[84]. علاوة على ذلك فالبحرين كما تشير التقارير غير صحية وأنه بلد شاسع جداً لدرجة لا يمكننا من السيطرة عليه بقوة صغيرة. وفي الواقع فإني لا أرى وسيلة يمكننا بواسطتها الحصول على قاعدة جيدة، نستطيع فيها أن نتصرف بكل قوة وتأثير بدون حلف دفاعي وهجومي مع سلطان عمان. وهذه الخطوة ستكون خطيرة جداً. لا يمكن القيام بها دون نتائج خطيرة جداً"[85] وفي النهاية، تم التوصل إلى حل بين "أوكلاند" و "كرناك" بأنه لا يمكن التدخل في وصول الإمدادات العسكرية بحراً إلى المصريين في الاحساء ونجد، مما قد تجد الحكومة البريطانية المبرر عند مطالبتها السلطات المصرية في الجزيرة العربية بتقديم توضيح عن تحركات بعض السفن والأسلحة إلى الخليج العربي، باعتبار بريطانية هي الحارسة الحامية لسلامة الطرق والملاحة في الخليج العربي، إضافة إلى وجود علاقات ودية بين الطرفين.

قبل اتخاذ "كرناك" قراره حول ما توصلا إليه أعلاه، كان "هينيل" قد اتخذ قراراً آخر، وهو فرض حظر على إمدادات السفن والأسلحة إلى القوات المصرية عن طريق البحر، استناداً إلى الصلاحيات المخولة له من "أوكلاند" والتي تمنع تحرك رجال مسلحين بحراً من الاحساء إلى ساحل عمان. وقام بتوجيه رسالة في السابع من شباط 1840 إلى الحاكم المصري في الاحساء، يخبره فيها بأن أية حملة عسكرية تحاول مغادرة ذلك الميناء إلى ساحل عمان، ستعترض سبيلها السفن الحربية البريطانية المتواجدة آنذاك في الساحل. ولقيت تصرفات "هينيل" هذه تأييداً من "كرناك" ومجلس المديرين في لندن، في الوقت

الذي كان بالمرستون لا يبالي كثيراً بالتحركات المصرية في المنطقة، في الثلث الأخير من عام 1839، لأنه كان مشغولاً في إيجاد تحالف دولي قوي يتكّون من روسية والنمسة وبريطانية ضد مصر، إذا ما حاولت الدخول في حرب ضد الدولة العثمانية، مما يعني إعطاء دماء جديدة لهذه الدولة التي أوشكت على نهايتها، ويسهل على تلك الدول الثلاث السيطرة واقتطاع جزاء من هذه الدولة المريضة. لم تهدأ شكوك بالمرستون من التوّجه المصري نحو ساحل عمان، بل ازدادت بعد أن أكدّت التقارير الواردة إليه من "أدمونز" مشيراً إلى الإمدادات المتلاحقة والمرسلة إلى خورشيد باشا، لإخضاع ساحل عمان وإنما أيضاً عمان، ولهذا ارتأى "بالمرستون" أن تعتمد حكومة الهند على الفور وبدون تودد اقتراح "هينيل"، القاضي بفرض حصار، محذراً في الوقت نفسه من مغبة الاستنتاج الذي توصلت إليه الخارجية البريطانية. وقد شارك "أوكلاند" مجلس المديرين في رأيه هذا ولكن بتحفظ(85).

الانسحاب المصري من الجزيرة العربية:

لقي الجيش المصري في شهر تشرين الثاني 1840 هزيمة على يد قوات التحالف الدولي المشترك للدولة العثمانية وروسية والنمسة وبريطانية، وقد وضع هذا حدا نهائيا لمخططات محمد علي وتطلعاته في إنشاء دولة عربية تضم العراق والشام والجزيرة العربية ومصر والسودان، وبمقتضى اتفاق الإسكندرية المعقود في شهري تشرين الثاني وكانون الأول وافق محمد علي، على التخلي عن سورية والجزيرة العربية، وإعادة الأسطول العثماني إلى الباب العالي. على أثر انسحاب القوات المصرية من الخليج العربي والجزيرة العربية، أسرع المقيم السياسي البريطاني بعقد اجتماع مع شيوخ قبائل ساحل عمان في الفجيرة عام 1840، وعن طريق توزيع الهدايا والأموال، استطاع أن يصل معهم إلى تفاهم بعدم إحداث منازعات في البحر، وأكد لهم على الرغم من

عدم وضعهم تحت الحماية البريطانية المباشرة، فإن الحكومة البريطانية ترعى جهودهم للاحتفاظ باستقلالهم[86].

لم يستطع خالد بن سعود الحاكم الذي عينه المصريون على نجد والاحساء من الاحتفاظ بالبحرين. وقرّر "أوكلاند" تكليف حكومة بومباي بإيعاز من "هينيل" في شهر شباط 1841 بتوجيه تحذير إلى خالد، بأنه إذا حاول توسيع نفوذه إلى ساحل عمان وعمان في جنوب شرقي الجزيرة العربية، بإرسال قوات مسلحة من الاحساء عن طريق البحر، فإنه سوف يلقى مقاومة من السفن البريطانية الحربية. بعد شهر، علم بأن خالد بن سعود قد اعترف بسلطة الباب العالي وتم تعيينه والياً على نجد. وفي شهر أيلول، كتب إلى "هينيل" معرباً عن رغبته في إنشاء علاقات ودية مع الحكومة البريطانية. وعلى الرغم من عرضه هذا، فقد علمت السلطات البريطانية في شهر تشرين الثاني بأن خالد يفكر في إرسال حملة عسكرية برية لاحتلال البريمي. ومن المنطقي أن يعين خالد بن سعود، سعد المطيري قائداً لتلك الحملة، وربما كان الأخير ما يزال على علاقات ومراسلات منتظمة مع شيوخ قبائل ساحل عمان. وفي عام 1841، وقع خطاب موجه إليه من سلطان بن صقر بين أيدي قبيلة الشوامس، الذين تبيّنوا بأن الخطاب يشير إلى مخطط للقضاء عليهم. وفي تشرين الثاني 1841 كان خالد بن سعود في الهفوف بالاحساء، وكانت تحركاته تشير إلى اعتزامه السير إلى ساحل عمان[87]. فوجهت الحكومة البريطانية إليه إنذاراً بعد زيارة خالد بن سعود إلى القطيف، وأنكر الأول في رده أن تكون له أية خطط ضد ساحل عمان.

سرعان ما قرر "هينيل" إيفاد مبعوث خاص إلى خالد بن سعود. وتمّ اختيار "كيف جوب" لهذه المهمة، وتمّ إيفاده إلى "الهفوف" للاجتماع معه، وتحذيره من القيام بأي تحرك عسكري ضد ساحل عمان وعمان، سواء عن طريق البر أو البحر. وعلى الرغم من أن خالد بن سعود خلال مقابلته لجوب

أكد على حقه في إخضاع البريمي لسيادته، إلا أنه وافق على صرف النظر عن الفكرة. وقد أعاد تأكيد رأيه هذا في الخطاب الذي بعث به إلى "هينيل" بصحبة جوب. والواقع أن خالد بن سعود لم يكن ملزما بتوجيه ذلك الخطاب إلى هينيل، وجاء في تقرير المبعوث إلى "هينيل"، بأنه متأكد مما سمع وشاهد، بأن حاكم نجد ليس في وضع يسمح له بالقيام بعمليات عسكرية خارج الاحساء. ولكن الشكوك في صدق نواياه والقيام بعمل عسكري ضد ساحل عمان والبريمي ظلت قائمة لدى بريطانية طوال فترة حكمه[88].

لماذا كان التوجه المصري نحو ساحل عمان:

برغم أن مجيء المصريين إلى الجزيرة العربية بعامة وتوجههم نحو ساحل عمان بخاصة[89]، لم يشكل تهديداً كبيراً لبريطانية في الفترة 1839-1840 إذا ما قورن بهجوم شاه إيران على "هراة" في أفغانستان، وبرغم الحكم المصري الذي كان مزعجاً لبريطانية، وقلة القوات المصرية المتواضعة حيث لم تزد عن أربعة آلاف مقاتل مع بعض الجنود من البدو غير النظاميين، إلا أن عزيمة خورشيد باشا وصلابته، جعلته يشكل تهديداً حقيقياً للنفوذ البريطاني ليس في ساحل عمان وإنما في عمان نفسها وكذلك عدن. استطاع خورشيد باشا إقامة قواعد قيادية في مناطق متعددة من الجزيرة العربية من غربها إلى شرقها، برغم إمكاناته المتواضعة. ولكن انتصاراته وشجاعته كانت مضرب الأمثال وأكسبته سمعة كبيرة تغنت بها القبائل العربية، إضافة إلى اختياره قادة صنعوا له تلك السمعة. فالقائد سعد المطيري والذي قام بحملات ناجحة ومتتالية على ساحل عمان والبريمي وحكمها قبل مجيء القوات المصرية إلى نجد، كان له دور كبير في التخوف البريطاني من امتداد الحكم المصري إلى النفوذ البريطاني في ساحل عمان وعمان[90].

لكننا نريد أن نتساءل لماذا كان التوّجه المصري نحو ساحل عمان؟ فهل كان هذا التوّجه ضمن خطط محمد علي كجزء من سياسته نحو شرق الجزيرة العربية والعراق، أم كان وليد الظروف التي واجهت خورشيد باشا في شرق الجزيرة العربية.

فمثلاً يقول المؤرخ البريطاني جون كيلي: بأن الأزمة التي كان يعاني منها خورشيد باشا في ذلك الوقت، لم تكن تسمح له بالبقاء في نجد دون القيام بأي عمل إجراءات، فإذا لم يجد منفذاً لتوجيه طاقاته إلى العراق فلا بد أن يوجهها إلى ساحل عمان وعمان(91).

لا نتفق مع آراء البريطانيين بأن سبب التوجه المصري إلى ساحل عمان كان للأزمة التي يعاني منها خورشيد باشا. فلو كان فعلاً يعاني من تلك الأزمة دون موافقة قبائلها أو إذا لم يلق تجاوباً، فلماذا كان يقدم على مغامرة في ساحل عمان قد تفشل وتكون عواقبها كبيرة.

يمكننا القول بأنه رغم عدم توفير الإمدادات العسكرية والاقتصادية اللازمة للقوات المصرية، وعدم استجابة الحكومة المصرية لمطالب خورشيد باشا المتزايدة: كسفن لنقل المؤن والعتاد بشكل يتناسب مع خططه في المنطقة، فإنه توجّه إلى ساحل عمان، ليكمل المشروع القومي الوحدوي الذي بدأ في تخطيطه محمد علي. ولذلك طلب خورشيد باشا من شيوخ قبائل ساحل عمان الانضمام إلى الدولة العربية الجديدة، وقام بالاتصال ببعض القوى البحرية في المنطقة لتساعده على سدّ هذا النقص وتزويده بالسفن اللازمة. ونجح إلى حد ما في ذلك، بينما انزعجت السلطات البريطانية من استخدامه بعض السفن المحلية لنقل الأسلحة والمؤن، أي أنه نجح لحل هذه الأزمة إلى حد ما. قد يكون التوجه المصري نحو ساحل عمان مبادرة شخصية من قبل خورشيد باشا، وليس بناء على خطة مرسومة وضعتها الحكومة المصرية ضمن إطار سياسي وعسكري متكامل. ويتضح ذلك من خلال تصرفات خورشيد باشا تجاه ساحل عمان

والبريمي دون الرجوع إلى حكومته في القاهرة. يدل على ذلك الرسائل الموجهة من سلطان عمان إلى محمد علي والذي يشكو فيها تدخل قادته في شؤونه الداخلية، مما حدا بمحمد علي أن يطلب من قادته في نجد التوقف عن تدخلهم. وكان سلطان عمان يرتبط بعلاقات جيدة ويتعاطف مع السياسة المصرية وطموحات محمد علي، إضافة إلى ذلك تعهدات محمد علي المتكورة بعدم المساس بالنفوذ البريطاني في ساحل عمان، والتذكير البريطاني الدائم لمحمد علي بتعهداته السابقة. مع ذلك، فإن توجّه خورشيد باشا نحو ساحل عمان لم يكن يتعارض مع فكرة الوجود المصري في شرق الجزيرة العربية، بما فيها ساحل عمان وعمان لدى الحكومة المصرية. فقد جاء في خطاب خورشيد باشا إلى المسؤولين في القاهرة[92]: "ولما كان إدخال هذه الجهات في حوزة الحكومة من شأنه رواج المصلحة، فقد عقدنا العزم على أن نقوم بإعداد بعض الجنود بعد عودة المندوب إلى شيوخ تلك الجهات قبل فوات الشتاء لأن الطريق يخلو من الماء".

وجدت هذه الفكرة ترحيباً من الحكومة المصرية، لأنه يتماشى مع مشروع الدولة العربية الذي يطمح إلى تحقيقه محمد علي باتخاذ المناطق العربية المجاورة مجالاً له.

فقد كان "بالمرستون"، وزير الخارجية البريطانية يعتقد أيضاً بأن محمد علي له أطماع واسعة في بناء دولة عربية تضم كل البلاد التي تتكلم العربية، وإن الاستيلاء على سورية والحجاز واليمن والسودان جعله في موقف قد يسمح له بتنفيذ هذا المشروع الضخم، وبقيت فقط العراق وساحل عمان وعمان كي يمكنه أن يحقق مثل هذه الدولة القومية. فلو نظرنا إلى النجاح الذي حقّقه محمد علي في تلك المناطق، وهي جميعها بلاد عربية، فلم يبق سوى العراق وساحل عمان وعمان، فلماذا لا يكمل هذه الحلقة ويضمها إلى الدولة العربية. وبرغم قلة الموارد الاقتصادية في شرق الجزيرة العربية، إلا أنها كانت لها مزايا

هامة: فالعراق جسر العربي إلى أواسط آسية، والاستيلاء على جنوب الجزيرة العربية وساحل عمان وعمان وحضرموت وعدن، يجعله سيداً على مضيق هرمز وباب المندب. وبالتالي يتحكم في الخليج العربي والبحر الأحمر، وهما شريان الحياة التجارية للمواصلات البحرية بين الشرق والغرب. ومن الطبيعي أن يزيد هذا التوسع والمساحة الكبيرة من وزنه السياسي ونفوذه الدولي ويجعله يساهم مع بريطانية في أمور العلاقات الاقتصادية والدولية وخاصة في الشرق كالهند.

تقييم التوجه المصري نحو ساحل عمان:

الواقع أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح التوجّه المصري نحو ساحل عمان ومن أبرزها:

<u>أولاً: التوقيت كان متأخراً:</u>

بينما كان من المتوقع أن تحرز السياسة المصرية تجاه ساحل عمان نجاحاً في تحقيق أهدافها، إلا أن التوقيت جاء متأخراً لتنفيذه، وخاصة إذ كان مشروع الدولة العربية كان مهدداً بمقاومة بريطانية، التي كان عليها أن تتصدى للتوجه المصري نحو ساحل عمان لتهديده الملاحة البحرية والتجارية. وبالتالي أخذت تثير المتاعب أمام المصريين، وذلك بتحريض شيوخ قبائل ساحل عمان واستمالتهم بالهدايا والأموال. ولا ننسى الموقف الدولي الذي أخذ يحتدم ضد مصر، بسبب تأليب بريطانية الدول الكبرى لمقاومة ظهور قوة محمد علي بعد أن تعاظمت واقترب من الاستانة وسيطر على معظم المشرق العربي. بذلك جاءت النتائج غير متوقعة، مما شغل محمد علي عن تقديم مساعداته لقائده خورشيد باشا، وعدم إعطائه الأوامر للتحرك لمواصلة نشاطه في ساحل عمان، بل اضطر في عام 1840، أن يصدر أوامره إلى خورشيد باشا بالانسحاب من المنطقة.

ثانياً: عودة سعد المطيري من ساحل عمان:

كانت عودة سعد المطيري دون إذن من خورشيد باشا، من عوامل عدم النجاح. فلو صمد وتحرك برغم الضغوط البريطانية، لكان قد حقّق بعض النجاح، علماً بأن معظم المصادر وخاصة البريطانية تلقي اللوم على خورشيد باشا لعدم اختياره الموفق لسعد المطيري، نظراً لسمعته السيئة في ساحل عمان، وسلوكه في عهد تركي بن سعود مع البوشامس والنعيم في البريمي، مما أوجد نوعين من الكراهية، التي أخذت تتزايد. ويقول كيلي: "لم يكن سعد المطيري أكثر نجاحاً في إدارة القبائل في منطقة البريمي، فلقد كانت معاملته المتعجرفة لشيوخ القبائل ومطالبه الابتزازية المتصاعدة بدفع الزكاة، سبباً في تحرّج موقفه في البريمي في غضون السنتين التاليتين ونبذه القواسم حلفاء السعوديين ورفض حاكم عمان موافاته بالجزية التي كان يدفعها في السابق إلى الرياض، وذلك قبل عودته إلى نجد بعد سقوطها في أيدي المصريين)).

لكننا نرى أن سعد المطيري قد استطاع قبل مجيء خورشيد باشا تحقيق انتصارات كبيرة، إلى درجة كانت معظم قبائل ساحل عمان تستجيب له عند سماع اسمه، علماً بأنه استطاع بعد انسحاب المصريين من الجزيرة العربية العودة من جديد إلى ساحل عمان، وأخضع ليس فقط البريمي وإنما مناطق داخلية من عمان نفسها. لذا يمكن القول بأن اختيار خورشيد باشا لسعد المطيري كان موفقاً لمعرفته وصلته بالمنطقة وحكامها، وكان دوره القيام بتمهيد الطريق للتوجّه المصري إلى ساحل عمان في أسرع وقت، ولكن عودته من ساحل عمان دون إذن من قيادته في نجد، كان السبب في عدم نجاح التوجه.

ثالثاً: التحرك البريطاني في ساحل عمان:

التحرك السريع لبريطانية من خلال قيام المسؤولين بالاتصال بشيوخ قبائل ساحل عمان، لتحذيرهم من الاتصال بالمصريين، وعرضهم الحماية إزاء

الأخطار وتوزيع الهدايا وتقديم الأسلحة وتأليب القبائل، وإيجاد تحالف فيما بينهم ضد المصريين، كان له دور في منع أي توجّه مصري نحو ساحل عمان.

رابعاً: الضغوط البريطانية على الحكومة المصرية:

مارست بريطانية الضغط المستمر والمتزايد على السلطات المصرية والذي أسفر عن عدم تلبيتها لرغبة خورشيد باشا في الحصول على السفن المصرية، لنقل الجنود والمؤن والمعدات، لتسهيل مهمته في المنطقة، وقيام بريطانية بالضغط على شيوخ قبائل المنطقة لمنعهم من تقديم سفنهم للمصريين مما حال دون تمكن خورشيد باشا من نشر نفوذ محمد علي في تلك الجهات.

نتائج الانسحاب المصري:

نتساءل عن النتائج التي أسفرت عنه توقف التوجه المصري نحو ساحل عمان وسحب القوات المصرية من الجزيرة العربية، مما أدّى إلى بروز عدة ظواهر ومنها:

أولاً: تعاطف عرب ساحل عمان مع مصر:

مما يسترعي الانتباه أن التوجه المصري نحو ساحل عمان أظهر تعاطفاً من سكان وشيوخ القبائل تجاه المصريين، ويرجّح محاولة تخلص حكامها من النفوذ البريطاني وآثاره، ولا سيما أن وصول قوات عربية من مصر جعل التعامل مباشرة مع دولة قوية تريد إنقاذ أخوتها من التسلط الاستعماري البريطاني.

ثانياً: توطيد النفوذ البريطاني بشكل أقوى:

استغلت بريطانية فرصة الفراغ الأمني الناجم عن خروج المصريين من المنطقة وعجز العثمانيين عن ملء هذا الفراغ لكي تزيد بريطانية من تدخلها في شؤون قبائل ساحل عمان. ومن ثم عملت على إحكام سيطرتها عليها. لم

تصل إلى توطيد هذا النفوذ إلا بعد أن نبهها التقدم المصري إلى خطورة الأوضاع على أحد أهم المنافذ إلى الهند، وإلى ضرورة السيطرة المباشرة على ساحل عمان. فأبرمت الاتفاقيات العديدة ومنها الاتفاقية المانعة، حتى إذا ما أشرف القرن الماضي على نهايته امتدّ نفوذها وأصبح الخليج العربية بحيرة بريطانية.

ثالثاً: عدم حدوث أي تغيير:

لم يؤد التوجه المصري إلى ساحل عمان إلى أي تغير أو تحوّل، سواء في الأوضاع السياسية أو الإدارية؛ فكان مثل الحكم العثماني سطحياً. فالحكم المصري لم يغير شيئاً من الحياة العربية ولا مهّد السبيل لبناء جديد أو التحديث، وقد يرجع ذلك إلى قصر المدة الزمنية وانشغال المصريين بالصراع مع القوى الأجنبية.

رابعاً: زوال بقايا الحكم المصري:

اهتزّ الحكم الذي أقامه المصريون في نجد، والمتمثل في خالد بن سعود، مما عرضه للانهيار وإفساح المجال ثانية لعودة فيصل بن تركي، مما أتاح الفرصة للنفوذ العثماني للعودة من جديد، وخاصة بعد وفاته والخلاف الذي نشب بين أولاده مما أدّى إلى إقامة وجود عثماني مباشر بعد حملة مدحت باشا، الذي أصبح يهدّد النفوذ البريطاني في ساحل عمان، حتى الاتفاقية الانجلو-عثمانية لعام 1913، لتقسيم النفوذ بينهما في الجزيرة العربية.

الخاتمة:

أختم هذه الدراسة بالقول أن الاستعمار الأوروبي وخاصة البريطاني والفرنسي، كان منذ القرن التاسع عشر يعارض أي توجه وحدوي للعرب في المشرق أو المغرب. وقد اقتسمت كل من بريطانية وفرنسة هذا الدور. حيث

الأولى في المشرق والثانية في المغرب، واستطاعت لأكثر من قرن عزلهما عن بعضهما، إلى درجة أن المشرق والمغرب لا يزالان يعانيان من تلك العزلة ولا يستطيعان الخروج منها، بسبب القيود في الأنظمة السياسية والاقتصادية التي فرضها الاستعمار، إضافة إلى روح الأنانية والإقليمية الذي يغذيها من حين إلى آخر. من هذا المنطلق، فإن التوجه المصري لم يكن ساحل عمان فقط وإنما كان يشمل الجزيرة العربية والعراق والشام. ولولا معارضة بريطانية التي تزعمت التحالف الدولي في تلك الفترة، والذي أدّى إلى هزيمة الجيش المصري والانسحاب من تلك المناطق، لقامت أول دولة عربية موحّدة في العصر الحديث. استمرت بريطانية تعارض بشكل مستمر منذ تلك الفترة وحتى ثورة الشريف حسين، الذي طالب بقيام دولة عربية موحدة ووصولاً إلى يومنا الحاضر.

الاختلاف الذي حدث، هو سقوط الدور البريطاني المعارض وتسليمه إلى الولايات المتحدة، التي ورثت تركة بريطانية الاستعمارية، وتمنع حالياً بكل الأساليب قيام وحدة عربية. بل على العكس من ذلك تشجّع على الانشقاق والخلافات بين الأخوة الأشقاء وتعمل على عدم إرساء قواعد الديمقراطية، وخاصة اختيار مجالس النواب أو البرلمان بشكل حر بما في ذلك الأحزاب الإسلامية، وهو الكفيل بتحقيق الوحدة العربية، لأن الوحدة وحدة الشعوب وليس وحدة الأنظمة.

والله ولي التوفيق

الهوامش

1- دار الوثائق القومية-القاهرة-وثائق عابدين- مكاتبة من إبراهيم باشا إلى والده محمد علي باشا-9 رمضان 1233هـ.

2- د. صلاح العقاد-*الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب 1811-1818*-مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية-العدد السادس-السنة الثانية-إبريل 1976 ص107-119.

3- دار الوثائق القومية-القاهرة-وثائق عابدين-من خورشيد باشا إلى صاحب الدولة-الوثيقة الرسمية-(66)-حمراء (50) أصلية تاريخ 23 رجب 1354هـ.

4- Donnald Hawely-*Traucial States*-p.175

5- عبد الرحمن الرافعي- عصر محمد علي- ص123.

6- د. جاد طه- *سياسة بريطانية في جنوب الجزيرة العربية*-ص62.

7- Dickson (H. R. P.): *Kuwait and her neighbours*- p.128

8- د. جاد طه-*المرجع السابق*. ص62.

9- Correspondence of the Persian Gulf- Vol. (64-109) of 1839- PART VI, CHAP. XLIV. 369

10- Expedition to Gulf of Persia. 139-42

11- د. جمال زكريا قاسم- *تاريخ إمارات الخليج العربي*-عصر التوسع الأوروبي الأول ص463.

12- جون. بي. كيلي- *بريطانية والخليج*- ص409-الجزء الأول.

13- Grover, B. L. & R. R. Sethi- *Studies in modern indian history*- pp. 342-345.

14- د. جاد الله-*المرجع السابق* ص65.

15- Egyptian Conquest of Nejd. pp. 201-203.

16- Selections from the records of Bombay Government Vol. XXIV historical sketch about wahabees- p.437-438.

17- Selections from the records of Bombay Government. Vol.IV- historical sketch about wahabees-p.437-438.

18- د. جاد طه-*المرجع السابق*-ص62.

19- جون. بي-كيلي-*المرجع السابق* ص551

20- I. O. L. Correspondence of the Persian Gulf- c.248 c. sldanha Vol. 65-1061 of 1839 part VI. No. 42 from Major Hennel to Bombay gov. dated 7th may 1839.

21- I. O. L. Ibid. historical sketch about "wahabees" p.447

22- Dickson, H. R. P.- OP. Cit, P.128

23- I. O. L. Egyptian conquest of Najd. C248. C., Part VI chap XLIV p.368

24- ج. ج. لوريمر- *دليل الخليج*-ص1068 الجزء الثاني

25- Donald Hawley –*Trucial States*- p.148

26- ج. ج. لوريمر-*دليل الخليج*- ص1068-الجزء الثاني.

27- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270) عابدين- رقمهما في وحدة الحفظ 194- حمراء-تاريخها 12 جمادى الآخـــرة 1255هـــــ-23 اغســطس 1839-رسالة خورشيد باشا عن الوضع في منطقة الخليـــج العربـــي وســـاحل عمان.

28- I.O.L. *Correspondence of the Persian Gulf.* From colonel Capbell the British Counsul at Cairo to Lord Palmerston, despatch No. 54 of the year 1838, Vol. 64-1060 of 1839, Part VI, Cahp. XLIV. P.369.

29- د. جمال زكريا قاسم- *المرجع السابق* ص454.

30- I.O.L. Egyptian Coquest of Nejd. Op. Cit. P.201.

31- د. جمال زكريا قاسم-دراسة مسحية عن دولـــة الإمــارات العربيــة المتحدة ص36.

32- دار الوثائق القومية-القاهرة-وثائق عابدين-الوثيقة رقم 270-صفحـــة 60.

33- جون. بي. كيلي-*المرجع السابق*-ص545.

34- فالح حنظل-*المفصل في تاريخ الإمارات* العربية-ج1-ص506.

35- فالح حنظل-*نفس المرجع*-ص506.

36- I.O.L. Correspondence of the Persian Gulf from Bombay Government to the political resident in the persian gulf, 1st. april 1839, Vol. 64 of 1839, par VI chap. XLIV. P.378.

37- د. جمال زكريا قاسم- *الخليج العربي*، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول-ص455.

38- فالح حنظل-*المرجع السابق* -ص507.

39- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report about visit to Bahrein and the serveral parts on the pirate coast in June 1839, Hc. Steamer Hugh lindsay of Rasel- Khymah, 4th. July 1839-Saldanha C. 248C, Vol. 65-1061 of 1839, part VI Chap. XLIV, p.488-No. 6

40- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report. No. 9.

41- فالح حنظل، *المرجع السابق*-ص507.

42- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report. No. 6.

43- فالح حنظل- *المرجع السابق*- ص507

44- فالح حنظل-*المرجع السابق*-ص508

45- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report. No. 6.

46- د. جمال زكريا قاسم-*المرجع السابق* ص474.

47- فالح حنظل-*المرجع السابق*-ص508.

48- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (267)-وثائق عابدين من قبطان هينيل باليوز خليج (فارس) إلى خورشيد باشا عسكر نجد في 17 جمادى الثانية 1255 هـ.

49- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270)-وثائق عابدين رقمها في وحدة الحفظ 194 حمراء-صورة المرفق العربي (3) للوثيقة العربية

1839/8/28 من المقيم السياسي البريطاني هينيل إلى الشيخ سلطان بن صقر القاسمي.

50- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270) وثائق عابدين-نفس المرجع.

51- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270) وثائق عابدين-وحدة الحفظ-194 حمراء- صورة المرافق العربي (4) للوثيقة العربية رقم (164) حمراء رسالة من الشيخ سلطان بن صقر إلى الأمير سعد بن مطلق.

52- دار الوثائق القومية-القاهرة-نفس المرجع.

53- I.O.L. Op. Cit. Bombay Government pp.332-42

54- I.O.L. Op. Cit. Ibid. p.332-42

55- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report about his visit to Bahrein and the several parts on the pirate cost in June 1839. No. 6-11.

56- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270) عابدين-وحدة الحفظ-194 حمراء-صورة المرفق العربي (1)-الوثيقة العربية رقم 194- من سعد بن مطلق إلى خورشيد باشا.

57- دار الوثائق القومية-القاهرة-*نفس المرجع*.

58- دار الوثائق القومية- القاهرة-محفظة (270)-عابدين- رقمها في وحدة الحفظ 194 حمراء تاريخها 12 جمادى الآخرة 1255 هـ الموافق 23 أغسطس 1839 رسالة من خورشيد باشا إلى باشمعان.

59- دار الوثائق القومية-القاهرة-*نفس المرجع*.

60- دار الوثائق القومية-القاهرة محفظة (270) عابدين-وحدة الحفظ-194-صورة المرفق العربي 1839/8/28-رسالة من هينيل المقيم السياسي البريطاني إلى خورشيد باشا-نجد.

61- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (270)-*نفس المرجع*.

62- ج.ج. لوديمر-*المرجع السابق*-ص1071.

63- فالح حنظل-*المرجع السابق* ص508.

64- I.O.L. Op. Cit. From Maddock A. F. Secretary to Government of India to Willoughby Secretary of the 60V. of Bombay simla, the 12th. Aug. 1839.

65- دار الوثائق القومية- القاهرة- محفظة (270) عابدين رقمها في وحدة الحفظ-194-حمراء تاريخها 12 جمادى الآخرة 1255 هـ الموافق 23 أغسطس 1839 رسالة من خورشيد باشا عن الوضع في الخليج العربي.

66- دار الوثائق القومية-القاهرة-*نفس المرجع*.

67- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (266) عابدين-صورة المرفق العربي رقم 181-حمراء 43 أصلية بدون تاريخ.

68- I.O.L. Op. Cit. From major Hennell to Bombay Governement dated 7th. May 1839, letter No. 42. Vol. 65-1061, of 1839, part VI. Chap. XLIV. P377.

69- I.O.L. Op. Cit. Bombay Government p.332-45

70- I.O.L. Op. Cit. Saldanha, Vol. 64-1060 of 1839, part VI. Chap. XLIV. Pp.375.

71- I.O.L. Op. Cit. Captain Hennell's report. About his visit to Bahrein Hc. Steamer hagh lindsay of rasel-Khamah 4th. July 1839-C. 248C. Vol. 65-1061 of 1839-part VI. Chap. XLIV. P.488

72- جون. بي. كيلي- *المرجع السابق* ص566

73- I.O.*L Major Hennell.* Ibid 488.

74- جون. بي. كيلي-*المرجع السابق* ص566.

75- ج.ج. لوريمر-*دليل الخليج*- ص1071-الجزء الثاني.

76- جون. بي. كيلي-*المرجع السابق*-ص566.

77- جون. بي. كيلي-*نفس المرجع*-ص551.

78- *نفس المرجع* ص569.

79- *نفس المرجع* ص571.

80- *نفس المرجع* ص584.

81- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة(267)-وثائق عابدين-رسالة من القبطان هينيل إلى خورشيد باشا عسكر نجد المؤرخ 7 جمادى الآخرة 1255هـ.

82- I.O.L. Op. Cit. Pp.332-42

83- I.O.L. Op. Cit. Ibid-pp.332-42

84- Ibid

85- Ibid

86- د. جمال زكريا قاسم-*دولة الإمارات العربية*-دراسة مسحية-ص36.

87- ج.ج. لوريمر-*المرجع السابق*-ص1072.

88- ج. ج. لوريمر-*نفس المرجع*-ص1072.

89- أحمد طربين-*تاريخ المشرق المعاصر*-ص141.

90- أحمد طربين-*نفس المرجع*-ص141.

91- جون. بي. كيلي-*المرجع السابق*-ص560.

92- دار الوثائق القومية-القاهرة-محفظة (264) رقم 58 أصلية حمراء (58) أصلية بتاريخ 4 شوال 1254 هـ الموافق 20 ديسمبر 1838.

الأوضاع العامة للقدس

في ظل الإدارة العثمانية

د. محمود عامر

جامعة دمشق-قسم التاريخ

نتناول في هذه الدراسة أوضاع القدس في ظل الإدارة العثمانية من الناحية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل دراسة إدارتها وكيفية معاملتها، وعلى الرغم من المكانة الدينية التي تحظى بها، ومحاولة العثمانيين الاهتمام به وإدارتها إدارة مميزة. ومما يذكر أن العثمانيين لم يسعوا إلى جعل فلسطين ولاية ممتازة، كما أنهم لم يمنحوها كبقعة جغرافية صفة إدارة خاصة بها، كما فعلوا في بعض المناطق العربية، التي خضعت لنفوذهم بل قسموها إلى أقضية وألوية ملحقة بولايات بلاد الشام أو بيروت. وقد جعلت القدس ولاية ممتازة في عام 1873م، حيث ربطت باستنبول. وكانت القدس قد شهدت منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر تغيراً إدارياً، فقد ألحقت بصيدا ثم ألحقت بولاية الشام[1]، ولم نعثر في دور البحوث التركية على ما يدل على اتباع العثمانيين لمنهج إداري ثابت فيما يتعلق بفلسطين ومدنها. فلقد جعلت غزة ولاية مستقلة في الربع الأول من القرن السابع عشر، ثم ألحقت فيما بعد بالقدس التي كانت ولاية ممتازة، وفي منتصف القرن الثامن عشر صدر فرمان سلطاني يقضي بإعادتها إلى ولاية القدس باسم "قائمقامية غزة" وفي أحيان كثيرة ربطت بالشام لفترات قصيرة أو بمتصرفية القدس أحيانا أخرى، كما جعلت صيدا ولاية منفصلة وألحقت بها بعض المدن، وجعلت عكا صنجقا وربطت بها حيفا وطبرية والناصرة، أما القدس فقد دأب العثمانيون على الاحتفاظ بها كمتصرفية وألحقت بها يافا وغزة وخليل الرحمن[2].

وبحثنا يتناول القدس كمتصرفية ممتازة منذ خضوعها للسيطرة العثمانية سنة 1517م، مع دراسة التطورات التي شهدتها خلال السيطرة العثمانية، ولا سيّما في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ومعتمدين بصورة أساسية وكلية على دفاتر المهمة والوثائق والسالنامات. ولعل من نافلة القول التنويه بأهمية القدس ومكانتها الدينية، حيث لم تحظ أي مدينة في العالم كما حظيت القدس من اهتمام، وفي الوقت نفسه فقد شهدت تنافساً وصراعاً تميزت به عن غيرها من مدن العالم. والجدير بالذكر، أن العثمانيين نظروا إليها من الناحية الدينية فقط، متجاهلين موقعها الجغرافي وأهميتها الاستراتيجية، كما أنهم لم يدركوا مضمون التنافس الدولي المتزايد عليها، ولا سيما في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعدوا الامتيازات التي منحوها للقوى الأوروبية حيال القدس نوعاً من التسهيل التجاري لإقامة علاقات ودية مع بعض القوى الأوروبية ضد قوى أوروبية أخرى، وتجاهلهم التطورات الدولية والمستجدات التي أفرزتها المتغيرات الرئيسية للعصور التاريخية، انعكس سلباً على القدس خاصة والبلاد العربية عامة، وتحملت القدس عبء الامتيازات وما نتج عنها[3].

خضعت فلسطين للسيطرة العثمانية بعد احتلال السلطان سليم الأول لمدينة دمشق في الثلاثين من تشرين الثاني سنة 1516م، والقدس بموقعها الجغرافي كانت بوابة للسيطرة على فلسطين. فنجاح الحملات العسكرية في السيطرة على القدس، يؤدي إلى سقوط كامل المدن الفلسطينية بأيدي الغزاة.

وإذا كان السلطان سليم الأول قد أحدث تغييراً في بعض النظم المملوكية المطبقة في سورية ومصر، فإن إصلاحاته الإدارية لم تلامس فلسطين كبقعة جغرافية. واقتصرت إصلاحاته في القدس على توسيع نظام الملة فيها، حيث أصبح بطريرك القسطنطينية مسؤولاً عن الأرثوذكس في آسية الصغرى واليونان وبلاد الشام[4]، وبتولي ابنه سليمان القانوني عرش السلطنة، منح البطريرك أحقية الإشراف التام وأحقية ترميم كنيسة القيامة[5]. وللتأكيد على

سلامة القدس الدينية، أصدر السلطان سليمان القانوني سنة 1537م فرماناً يقضي بمنع الإنكشارية من الدخول إلى القدس وأوكل مسألة الأمن وضبطه إلى مفرزة الضبطية التي تم اختيارها من عناصر إنكشارية متميزة حتى سنة 1590م، وقد عهد إلى مفتي الإسلام بانتقائها[6]. واستمر الأمر حتى تولي السلطان مراد الثالث (1574-1594)، حيث أجاز للإنكشارية المشاركة في حراسة القدس. وفي سنة 1531م أمر السلطان سليمان بتجديد القلعة وترميمها، حيث غدت مقراً لمتصرف القدس مع جنده، كما أنشأ برجاً في الجهة اليمنى من باب الخليل. وفي سنة 1536م أمر ببناء سور يحيط بالقدس طول محيطه /4/كم واستمر بناؤه خمس سنوات وله سبعة أبواب وثلاثة أبراج للحراسة، وبلغت تكاليفه 300000 أقجة ذهبية[7]، كما أقام سبعة سبل للمياه وأقام ثكنة للجند خارج السور. وكلف 150 جندياً وعهد إلى ضيا بك بقيادتها وحراسة المدينة ومنع العربان من مهاجمة المدينة وكرومها ومراقبة الطرق المؤدية إليها، كما كلف ستين متصوفاً بخدمة قبة الصخرة بعدما أمر بتجديدها وإحضار الكساء لها من الحرير الهندي الأخضر مع مئة وخمسين متراً من السجاد العجمي[8]، وأعفى سكانها من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، كما أمر ببناء مسجد سنة 1537م مكان كنيسة الصعود، وعهد إلى آل أبي غوش بحراسة الدرب السلطاني ما بين القدس ويافا وسمح لهم بأخذ الضريبة من الزوار والعوائد من العربان الراغبين بزيارة القدس أو بيع منتجاتهم فيها[9]، وأمر بصك النقود باسمه. أما مسألة فض المنازعات داخل المدينة، فقد عهد إلى القاضي بحلها يساعده مفتي حنفي، وأمر بتشكيل محكمة مؤلفة من المتصرف والقاضي الحنفي والمفتي ونقيب الإشراف وإمام مسجد الأقصى وراهب كنيسة القيامة، يترأسها القاضي الذي تمتع بصلاحيات واسعة، مهمتها فض المنازعات بين الطوائف. وعهد إلى المحتسب بمراقبة الأسواق وتحديد الأسعار ومعاقبة التجار الذين يتلاعبون بالأسعار أو يعمدون إلى خلط المواد وغشها[10].

ولم يسمح لأي شخص ممارسة الحمالة ما لم يحصل على إذن مسبق من القاضي، كما كلفت مفرزة من "سرحاقولو" (حرس الحدود) بحراسة السور والإشراف عليه، وقد أقيم لها بناء خاص في وسط الأحياء القديمة وعين ثلاثة من قادة الليون، يشرف الأول على المناطق الإسلامية والثاني على المناطق المسيحية والثالث على الأماكن المقدسة والترب، ووضع تحت إمرة كل منهم مجموعة تتراوح بين 13-15 شخصا. وخصص لنظافة المدينة قائدا يسمى "قائد الزمبيل"، يعاونه عدد من الموظفين للإشراف على نظافة المدينة. أما الفاحص فمهمته تسليم الخارج على القانون ومثيري الشغب والهاربين من الخدمة العسكرية والمتهربين من دفع الضريبة أو البدل العسكري إلى القاضي، ليقدموا بعدها إلى محكمة المتصرفية. وللفاحص حق طلب النجدة من القوات النظامية العاملة داخل السور أو من قائد الإنكشارية المتمركزة خارج السور، وخصّص للقائد الفاحص مفرزة من المدنيين يتراوح عددها بين 30-50 شخصاً وكلهم من أبناء المدينة أو الأقضية المجاورة، وقد رفض الأتراك العمل في هذه المهمة، لأنها بنظرهم ليست من الأعمال الشريفة[11]. ولم تعرف مدينة القدس نظام البلديات حتى سنة 1863م، حيث شكلت هيئة محلية صغيرة وذات صلاحية محدودة، وارداتها ضئيلة لم تزد عن 500 ليرة عثمانية في السنة. وفي سنة 1875م أقرت الدولة العثمانية قانون انتخاب البلديات. وكان متصرف القدس مخولاً بتعيين رئيس البلدية، ويعد عبد الرحمن الدجاني أول من تولاها ومن ثم تولاها أفراد عائلة الحسيني والعلمي بالتناوب حتى سنة 1890م[12].

وبعد إعلان الدستور سنة 1908م، بلغت ميزانية بلدية القدس عشرة آلاف ليرة. وكانت بلدية القدس تجمع وارداتها من الضرائب ورخص البناء والخدمات العامة[13]، ولم تكن الأبنية التي تبنى خارج السور خاضعة لها، ولهذا امتد البناء بشكل واسع وعشوائي. وفي سنة 1863م شملت صلاحيتها الأبنية داخل السور وخارجه.

التنظيم الإداري لمدينة القدس:

لم يعمد العثمانيون إلى جعل فلسطين ولاية كغيرها من الولايات العربية الأخرى، بل قسموها إلى ألوية مستقلة أو ملحقة ببيروت، في حين جعلوا القدس عاصمة فلسطين صنجقاً "سجنقا" مستقلاً وألحقوا به أربعة أقضية هي:

1-قضاء القدس: ويضم مدينة القدس وتتبعه أربع نواح و126 قرية.

2-قضاء يافا: ويشمل مدينة يافا ويتبعه ثلاث نواح و51 قرية.

3-قضاء الخليل: ويشمل مدينة الخليل ويتبعه ناحيتان و52 قرية.

4-قضاء غزة: ويشمل مدينة غزة ويتبعه ثلاث نواح و57 قرية(14).

وقد عيّن متصرف برتبة بك، يساعده نائب برتبة بكباشي وقاض حنفي ومفت ونقيب الأشراف، ويكّون هؤلاء مجلس المتصرفية. كما خّول قائد الإنكشارية المتمركزة خارج السور حضور الاجتماع بوصفه القائد الشرفي لقوات الضبطية، وبما أن النزاعات الطائفية والاضطرابات كثيرة، فقد تمّتع قائد القوات الإنكشارية بمكانة بارزة لدى مجلس المتصرفية، ولا سيما لدى إمام مسجد قبة الصخرة وراهب كنيسة القيامة. وفي مطلع القرن الثامن عشر أنيطت مسألة حفظ الأمن داخل السور بالقوات الإنكشارية. وفي سنة 1641م سمح للشبان المسيحيين الانخراط في صفوف الضابطية، أسوة بالشبان المسلمين، الذين شكلوا الغالبية العظمى، كما أن انتقال البطريرك من القسطنطينية إلى القدس منح الحجاج الأوروبيين وجالياتهم فرصة مراجعته متذرعين بتعرضهم لمضايقات عديدة. كذلك فإن وجود الأسر العريقة في القدس منح المدينة ديمقراطية افتقرت إليها سائر البلدان. أما بقية الأقضية مثل غزة ويافا والخليل فقد كُلّفت الإنكشارية بالمحافظة على الأمن فيها، وعّين على كل قضاء قائمقام يساعده قاض ومفت(15). وبما أن غزة كانت تتسبب في إثارة الاضطرابات

وتقلق الإنكشارية فقد فصلت عن متصرفية القدس، وألحقت لفترة قصيرة بالشام وتارة أخرى بصيدا، ولا نملك معلومات دقيقة عن سنوات فصلها. فتاريخ نعيما يفيد أنها ألحقت بولاية مصر ما بين سنتي 1640-1675م وما بين سنتي 1750-1775م[16]، أما يافا والخليل فقد ظلتا مرتبطتين بمتصرفية القدس. وفي سنة 1671 جعل بئر السبع قضاء وربط بالقدس وربطت به قبائل عزازمه وجبارات وترابين وحناجرة. وعين آصف بك قامقاماً عليه، ومحمد سعيد أفندي نائباً له، وكلفت مفرزة من الإنكشارية بضبط الأمن فيه، كما جعلت الناصرة قضاء وألحقت بالقدس. وعين فوزي مكي أفندي قائمقاماً عليه وعبد الغني أفندي نائباً له[17]. أما قضاء الخليل، فقد أسندت قائمقاميته إلى العرب، ولا سيما في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان مجلس متصرفية القدس يقترح إسناد القائمقامية إلى شخصية عربية. وفي أحيان كثيرة، كان البطريرك يتدخل لدى استنبول لتعيين شخصية محلية على قضاء الخليل. والجدير بالذكر أن البطريرك لم يتمسك بهوية الشخص المعين عليها[18].

شهدت القدس خلال تاريخها تزايداً بشرياً ملحوظاً، وأجبر الوافدون على السكن خارج السور. وبمرور الزمن، اتصل البناء ببعضه وأطلق على الأحياء الجديدة اسم القدس الجديدة، والمنازل القديمة اسم القدس القديمة، ولا سيما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، فأجبرت الدولة على إقامة ثلاثة أبراج مراقبة وثكنة وثلاث مخافر للجندرمة (الضبطية) خارج السور، ومنع العربان من الاستيطان في قضاء القدس لقيامهم بمهاجمة زوار المدينة، فأقيمت نقاط مراقبة ما بين الأقضية لحماية القرى من الهجمات البدوية. وتُعّد القبائل العامرية وقبائل آل غوش من أكثر القبائل شراسة، فقد تجرأتا لأكثر من مرة على مهاجمة ضواحي القدس ومنعتا الملتزمين والجباة من تحصيل الأموال واتفقتا مع قبائل السلط وعجلون لبيع ما لديها من غنائم[19]. وكانت القبائل تغتنم اضطراب الأوضاع داخل السور، والجدير بالذكر أن

التزايد السكاني والتنافس التجاري داخل المدينة وخارجها لم يكن يتعدى إطار المنافسة الاقتصادية. ويذكر بعض المؤرخين أن التنافس لم يتطور بشكل علني إلا بعد دعوة نابليون لليهود. وبحدوث حرب القرم 1853-1856، أخذت المنافسة طابعاً عدائياً، أسهمت القنصليات الأوروبية والامتيازات التي منحت لها في تفاقمها واتساع دائرتها.

لم تول الدولة العثمانية اضطرابات القدس اهتماماً كبيراً، واستمرت في إرسال ولاتها إلى القدس. وبالرجوع إلى دفاتر الإفتاء والقضاء لم نعثر على ما يثبت تعيين قاضيين حنفي وشافعي في قضائي القدس، والخليل. وكانت متصرفية القدس وقفاً على ولاة من الروميلي والأناضول، ومُنح قاضي القدس الحنفي صلاحيات واسعة حيث عُدّ الحاكم الفعلي للمتصرفية[20].

وفي سنة 1585م، عُيّن البحري حسن شلبي قاضياً على مدينة القدس لمدة سنتين. وبعد سنة من تعينه، توفي ودفن في مدينة طرابلس في منطقة البحرية، ودُوّن على قبره أبيات من الشعر يشير فيها إلى مذهبه الحنفي. وفي سنة 1587م، عُيّن محمد أفندي ثم أحيل إلى المعاش فطلب من استانبول السماح له بالإقامة في القدس مدى الحياة. وقد استجيب لطلبه، فخلفه في تولي القضاء عبد الله أفندي ثم أعيد ثانية. وفي سنة 1593 عُيّن شجاع أفندي، وفي سنة 1596م عُيّن عبد الحليم أفندي وفي سنة 1605م عُيّن عبد الكريم أفندي، وبعدها نقل إلى قضاء مكة والمدينة، حيث توفي بعد سنة ودفن فيها. وفي سنة 1608م، عُيّن اكرم أفندي، وفي سنة 1616م عُيّن محمد أفندي ومنها نقل إلى قضاء أيوب باشا في استانبول. وكان قضاة القدس يمنحون ستين أقجة يومياً وسكناً مجاناً[21].

أما الوظائف الأخرى التي أوجدها العثمانيون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فهي على النحو التالي:

1-رئيس محكمة الحقوق. 2-المحاسبة. 3-مدير التحريات. 4-رئيس المحكمة الجزائية. 5-مدير المعارف. 6-مدير الأمور الأجنبية. 7-مدير الأراضي. 8-مأمور الدفاتر الخاقانية. 9-مدير دائرة الأوقاف، إضافة إلى وظائف أخرى[22].

أما أوضاع القدس الإدارية بعد عهد التنظيمات فكانت على النحو التالي:

-عُهِدَ إلى السيد الدرداء بمتصرفية المدينة، وإلى محمد أبو سعود رئاسة مجلس الشورى الذي يضم عدة شخصيات محلية، من علماء وفقهاء القدس. وتفيد بعض المصادر التركية، أن مجلس الشورى اقتصر فقط على العائلات الارستقراطية، كما عُيّن محمد علي الحسيني نقيباً للأشراف، وعُيّن احمد مراد آغا قائداً لحامية القلعة، المؤلفة من أربعة وخمسين جندياً من المدفعيين وستة أنفار اسطاوات، ومُنحَ راتباً شهرياً قدره ألف قرش وخمسة أقق خبز يومياً وعليقتين شعير، وحُدّد لكل أوسطة 200 قرش شهرياً وأوقه ونصف خبز يومي ولكل جندي ثمانين قرشاً شهرياً ونصف أوقة خبز يومي[23]. وعُيّن محمد درويش وكيلاً للعساكر السلطانية براتب شهري قدره /1000/ قرش، وعُيّن الشيخ إبراهيم آغا ناظراً على الأخبار للعساكر السلطانية. ومُنحَ خليل بك الصالح ترجمان محكمة القدس رطلان خبز كل يوم[24]. والجدير بالذكر، أن الدولة العثمانية وسعت الجهاز الإداري وأدخلت عليه تعديلاً جذرياً بعد خروج قوات محمد علي باشا منها، كما سعى السلاطين لإقامة آثار تخليداً لذكراهم. وفي الوقت نفسه، شهدت القدس اهتماماً أوروبياً ملحوظاً، تمثل من خلال زيادة موظفيهم في القنصليات العائدة لهم. وقد أسهم هذا التزايد في تفاقم الأحداث وتعرض الأهالي لمضايقات كثيرة. وعلى الرغم من ذلك، فالدولة العثمانية لم تحاول إيقافها أو الحد منها، لأن قواتها عاجزة عن ضبط وربط الأمن. فأعدادها لا تزيد عن ثمانمائة جندي وسيطرتها لا تتعدى أسوار القدس، أما ضواحي القدس والقرى المحيطة بها بقيت عرضة لهجمات البدو..

النشاط الاقتصادي:

لا تشكل الزراعة المصدر الأساسي لسكان مدينة القدس، لأن زراعتها تعتمد بالدرجة الأولى على مياه الأمطار. فمساحة القدس لا تزيد عن /20199/ دونماً، منها /868/ دونماً داخل السور[25]. يضاف إلى ذلك، أن مياهها قليلة وينابيعها محدودة، وهي تخلو تماماً من الأنهار، وموقعها ما بين البحر الميت شرقاً والبحر الأبيض المتوسط غرباً، وارتفاعها عنهما ما بين 2500-3800 قدماً، منحها هواء عليلاً وصيفاً لطيفاً. وقد أولى العثمانيون مياه القدس أهمية كبرى، حيث أمر السلطان سليم بإقامة سبعة سبل للمياه وأنشأ بركة السلطان ما بين الخليل وبيت لحم سنة 1537م. وكانت أوامره السلطانية تقضي بحراسة المياه ومنع احتكارها من أي جهة أو قوة[26]. وفي سنة 1622م، جددت عمارة سبيل الشعلان وشقت قناة عرفت بقناة السبيل وبنوا قلعة على طريق الخليل لحماية بركة سليمان لتأمين وصول الماء إلى القدس[27].

وفي سنة 1812م عمرت قناة ماء من قبل متسلم القدس، وفي سنة 1856م جُدّدت من قبل كامل باشا. وفي سنة 1899م، احتفل بوصول مياه ارطاس إلى بَركة السلطان، حضره كبار رجال الحكومة وعلماء المدينة. وفي سنة 1900م صدر فرمان همايوني يقضي بترميم الأقنية[28]. وعلاوة على الحروب والصراعات داخل المدينة وخارجها، فقد تعرّضت مدينة القدس إلى عوارض طبيعية. ويذكر منها بعض المؤرخين والباحثين أن ندرة المياه في القدس مردّه إلى الزلزال الذي تعرضت له المدينة سنة 780ق.م، والذي يذكره يوسيفوس حيث قال: أنه شق الجبال فغارت الطرق واندكت الأبنية. ويليه زلزال 31ق.م، الذي أتى على عدد كبير من المواشي والأبقار ومات تحت الأنقاض قرابة عشرة آلاف شخص[29].

كما تعرضت من سنة 362م وحتى 1927 إلى أربعين زلـــزالا، أشـــدها زلزال سنة 712م وزلزال سنة 1138م الذي عم معظم الكرة الأرضية. كمـا أن مهاجمة الجراد لمزروعاتهم عرضها لمجاعات خانقة، فاتجه سكانها إلى العمـل بأعمال أخرى، منها السياحة والمهن الحرة والعمل فـــي الدوائــر الحكوميــة. والقسم الآخر عمل بالزراعة والتجارة ومقالع الأحجار وأعمال البناء. وتـــتركز زراعة سكان القدس بالدرجة الأولى على زراعة الزيتـــون والعنـــب والتيـــن وغيرها[30].

وتفيد الأوامر السلطانية، أن السلطان سليمان القانوني أصدر أمراً ســـنة 1545م، بتحويل 450 دونماً من أراضي القدس إلى كروم وبساتين معفاة مـــن الضرائب لمدة عشر سنوات بدلاً من زراعتها بالحبوب والبقوليات، وخصّـــص من أراضي صنجق القدس /430624/ دونماً لزراعة الشعير وقدّر المردود بـــ /88890/ كيلة، سعر الكيلة الواحدة /18/ قرشاً، وخصّـــص /47400/ دونمـاً لزراعة القمح وقدّر المردود بـ/972000/ كيلة، سعر الكيلـــة الواحـــدة /40/ قرشاً، وخصّص 10000 دونماً، لزراعة البقوليات، وقدّر المردود بـــــ/5000/ كيلة سعر الكيلة الواحدة /10/ قروش[31].

وفي سنة 1552م، أمر السلطان سليمان والي الشام بتأمين حاجة القـــدس من الحبوب، وكلف محتسب القدس بدفع الضريبة من الحبوب وتأمين مخـــازن لخزن الحبوب المرسلة إليها من دمشق، لأن القدس تعرضت إلى قحط الجـــراد، أتلف مزروعاتها وتضايق الأهالي كثيراً. وإذا كانت الأوامر السلطانية تقضـــي بإعفاء المدينة من الضرائب وتطالب الولاة بتأمين حاجتها من الحبـــوب، فـــإن الأقضية الأخرى أرهقت بالضرائب، ولا سيما في فترة الضعف، كما أن القدس لم تنج منها. فهناك ضَريبة المسقفات وهي من اختصاص بلدية القدس ولم تكـــن صلاحياتها تتعدى المناطق داخل السور، وضريبة العشر تجبى مـــن أصحـــاب الأراضي والمزارعين وكانت تجبى بوساطة الملتزمين. وكانوا بغالبيتـــهم مـــن

أرباب الإقطاع. وقد حدثت مشاحنات كثيرة ما بينهم وبين الفلاحين لارتكابهم الظلم والقسوة في تحصيلها. وضريبة الأغنام وهي تجبى من الأغنام والجمال بنسبة قرش ونصف عن كل رأس، وفي سنة 1590م، زيدت إلى قرشين ثم زيدت إلى ثلاثة قروش، وفي سنة 1635م أصبحت خمسة قروش. أما عن الجمال، فيحصل عشرة قروش ثم زيدت إلى ثلاثة عشر قرشا و20 بارة. وأعفيت الخيل والحمير والثيران والجمال المعدة للحراثة. وفي سنة 1635م، أمر السلطان مراد الرابع بتحصيلها حتى عن الطيور والدواجن وأمر بتحريم زراعة التبغ وشربه وحرم شرب القهوة، أما ضريبة التصنيع، ففرضت على أرباب الصناعات وأصحاب المهن بنسبة أرباح كل منهم، وتُرك للمحتسب تقدير ذلك. وهناك ضريبة المعارف وضريبة العسكرية والبدل العسَكري والجزية وضريبة الغفر، وهذه الضريبة خاصة بالحجاج الذين يفدون إلى البلاد بقصد زيارة الأماكن المقدسة من يهود ونصارى. وذكرت لنا سجلات الإحصاء قيمة الواردات والمصروفات على صنجق القدس على النحو التالي:

مال الضريبة /3449151/ قرشا، بدل عسكرية /142564/ قرشا، بدل العشر /3627500/ قرشا، بدل رسوم /900867/ قرشا، واردات أمانة الإدارة /1840192/ قرشا، ضريبة حاصلات متنوعة /356500/ قرشاً، المجموع /10316774/ قرشا، أما قيمة المصروفات (المصاريف) فكانت على النحو التالي:

الأمور الداخلية /5126328/ قرشا، لموظفي المالية (تحت بند أمور مالية)، /654964/ قرشا للمحاكم الشرعية وقضاياها، /209680/ قرشا للأمور التجارية، /144908/ قرش للخدمات، /199268/ قرشا المجموع /6348640/ قرشاً. الباقي يرسل إلى الخزينة العامرة وتُقدَّر قيمته السنوية /3698134/ قرشاً. ازدادت أوضاع القدس سوءاً بتراجع الدولة العثمانية، وغدت حالتها الأمنية سيئة. فالإنكشارية فشلت في ضبط الأمن، ففي سنة 1684 قامت القبائل

بمهاجمة ضواحي المدينة ونهبت ما فيها وفُقدت المؤن من المدينة، فقدمت الشكاوي إلى السلطان، فأصدر فرماناً همايونياً إلى والي الشام، يأمره بشن حملات عسكرية ضد القبائل البدوية المجاورة لمدينة القدس[32].

أما صناعة القدس فكانت تقليدية ومحدودة، ولكنها تميزت بطابعها الأصيل ودقة تصنيعها واعتمادها بصورة رئيسة على الغزل والنسيج، وصناعة القاشاني (الكاشاني) والخزف والشمع والزيت وصناعة البلاط وقلع الأحجار وقطعها والقرميد وأدوات الزينة ذات الرموز الدينية، كما اشتهرت بمطاحن الحبوب حيث وُجِد فيها 85 مطحنة سنة 1570م وفي سنة 1890م، وُجِد بها /181/ مطحنة منها /95/ مطحنة عادية و/68/ مطحنة بخارية ووجد فيها /14/ معصرة زيتون. وفي سنة 1840م، قامت النمسا ببناء معصرة حديثة لعصر الزيتون ووُجِد بها ثلاثة معامل لصناعة الصابون. أما التقويم السنوي لسنة 1288هـ، فذكر أنه وجد في القدس /910/ دكاناً و141 مخزناً وأربعة حمامات وثلاثة خانات وأربع عشرة مطحنة وستة وعشرون فرناً ومعملان للصابون وتسع معاصر للزيتون[33].

أما ثروتها الحيوانية فضئيلة، ولا تلقى اهتماماً من السكان بسبب ندرة الأمطار وتوجه شبابها إلى ممارسة التجارة والعمل كأدلاء للسواح والزوار والقادمين لزيارة الأماكن المقدسة، على الرغم من أن الجبال المحيطة بالقدس تتسع لأعداد لا حصر لها من الأغنام والماعز. وقدمت لنا السجلات الإحصائية أن عدد قطعان الماعز /110049/ رأساً، الأغنام /105744/ رأساً، الجمال /9613/ رأساً، الأبقار /6019/ رأساً، الحمير /13000/ رأس، والبغال /8000/ رأس، الخيل /4900/ رأس، كما ربّوا الدجاج والحمام وغيرها من الطيور الداجنة[34].

واعتمد سكان القدس في تجارتهم على تجارة الخضر (كالبندورة، والقرع، والخيار والملفوف والجزر والبامية وسائره). وكانت معظم قرى

فلسطين تبيع منتجاتها الزراعية والصناعية في أسواق القدس لأنها سوق رائجة ومتنوعة. ففيها السوق الطويل لبيع الصحون والفناجين وآلات الطهي وأدوات المنزل، وسوق الحلاجين وسوق الغلال وسوق لبيع الحبوب والغلة وسوق الحرير وسوق البزازين، وهذه الأسواق يشرف عليها المحتسب الذي يدّون في دفتر خاص أسماء التجار وأصحاب الدكاكين. وللسوق خانات ومخازن لحفظ البضائع فيها. وجميع الأسواق مسقوفة بالعقود المقنطرة ومرصوفة بالبلاط النقي، ويعد سوق الغلال من أهم أسواق القدس وأكثرها ازدحاماً. وذكرت لنا السالنامات أنه وجد في القدس /910/ دكان و/14/ مخزناً وثلاثة خانات[35]. وقامت الدولة بشق الطرق ما بين القدس والأقضية الأخرى وأقامت مخافر لحماية القوافل التجارية المتجهة ما بين القدس وحوران وما بين القدس والجزيرة، ولا سيما السلط ومعان ووسعت مرفأ العقبة وأقامت به ترسانة لصناعة السفن. وبلغ طول الطرق في صنجق القدس /13.700/كم، وشُقّ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ما يزيد عن 11.700كم[36].

النشاط الاجتماعي:

1-النشاط التعليمي:

حفلت القدس منذ الفتح الإسلامي بالمدارس واتسعت دائرتها في العهدين الأيوبي والمملوكي. أما في المرحلة العثمانية، فقد حُوّلت معظم المدارس والتكايا والزوايا إلى المذهب الحنفي، وتجنبت الدولة العثمانية ممارسة سياسة الإكراه على السكان لتبديل مذهبهم أسوة بالولايات العربية. والتحّول الذي شهدته مدينة القدس مرّده الامتيازات التي منحت إلى دعاة المذهب الحنفي، فاندفع الكثيرون لتبني المذهب طمعاً بالحصول على الامتيازات، وبذلك غدت المدارس والزوايا القديمة عثمانية المنهج، ولم يعمد العثمانيون إلى تبديل أسماء تلك المدارس أو الزوايا. ومن أهم المدارس التي بنيت في العهد العثماني تكية

خاصكي سلطان[37]، ووّجِدت سبع مدارس إسلامية خصوصية وإحدى عشرة مدرسة حكومية للعرب من مسلمين ومسيحيين وسبع وثلاثون مدرسة خصوصية. وبعد سنة 1890م وجد لليهود تسع عشرة مدرسة ابتدائية، وبنى العثمانيون عدة مدارس للحديث وتعليم القرآن[38].

وفي سنة 1588م، قام محمد آغا باشا بإنشاء زاوية باسمه، مؤلفة من قاعة تدريس وغرفة للطعام وثلاث غرف للمنامة. وفي سنة 1596م أنشئ جامع المولوية لتعليم علوم القرآن تبرعت بدفع تكاليفه مولوية إزميت مع تقديم الطعام مجاناً في شهر رمضان من كل سنة. وفي سنة 1616م بنيت الزاوية النقشبندية، تبرعت بها دائرة أوقاف بغداد. وفي سنة 1637م، قام متصرف القدس علي آغا، ببناء قبة يوسف آغا تكريماً لوالده، الذي تولى قضاء بورصة لمدة ثمان سنوات وعلى فترات متقطعة[39]. كما عمد العثمانيون إلى تجديد الكثير من الزوايا والتكايا، ورمموا بعضها الآخر. وعلى الرغم من ذلك، لم نلمس أن العثمانيين حاولوا طبع مدارس القدس بالطابع العثماني أسوة بالمدن الأخرى، وتركوا الأمور تجري دون تدخل مباشر منهم. فغدت ساحة القدس الدينية والتعليمية مجالاً للتنافس على حساب مدينة القدس ومستقبلها، واقتصر تدخل العثمانيين على إعادة الجوامع التي حُوّلت في عهد الصليبيين إلى كنائس. ووجد في ساحة الحرم ستة جوامع، وقُدِّر عدد الجوامع داخل السور وخارجه بثلاثة وعشرين جامعاً وزاوية[40]، وعدد الجوامع خارج السور سبعة جوامع، كما وُجِد في مدينة القدس خمس عشرة مئذنة، أربعة منها داخل الحرم وإحدى عشرة خارجه. أما الزوايا والتكايا فهي كثيرة، وقد أُعِدت غالبيتها لاجتماع الدراويش من مختلف الطرق ونزول الغرباء من المسلمين الذين ينتمون إلى تلك الطرق. وتُعَدّ الزاوية المجيدية التي بنيت سنة 1849م في شمال ضريح النبي داود، من أكبر الزوايا وأكثرها ازدحاما[41].

كما اهتمت الدولة العثمانية بالمقابر والترب، وكلفوا قوات بحراستها ومُنِع الناس من الإقامة فيها. وأضاف العثمانيون إلى مسجد الصخرة مدارس وزوايا، وعهدوا إلى المتصوفين بخدمة القبة، وحرص سلاطين آل عثمان على الاهتمام بالمسجد الأقصى. ففي سنة 1561م، أمر السلطان سليمان بتعمير جانب منه وبنى مدرسة ودار للحديث وعلوم القرآن. وفي سنة 1817م أمر السلطان محمود الثاني بإعادة طلائه وكسائه ونقش اسمه على القبة من الداخل. وفي سنة 1874م، أمر السلطان عبد العزيز بوضع شبابيك مصنوعة من الفسيفساء، وأمر السلطان عبد الحميد باكسائه بالسجاد العجمي(42).

دأب العثمانيون على إرسال المدرسين والقضاة إلى القدس بصورة مستمرة، ومنحوا امتيازات كبيرة للراغبين بالذهاب إلى القدس للتدريس في المدارس أو لتعليم الحديث والقرآن في الزوايا والتكايا. ومُنح المدرس راتباً يومياً قدره /40/أقجة ومدرس علم الحديث والقرآن /50/ أقجة يومياً، والعالم المكلف بإدارة الزوايا السلطانية /60/ أقجة يومياً. وسُمِح لأصحاب الطرق ودعاتها بجمع التبرعات وإرسالها للقدس أو مكة والمدينة. وتقدم لنا السجلات الإحصائية كشفاً بعدد المدارس وطلابها على النحو التالي:

في سنة 1670م، بلغ عدد المدارس الابتدائية في مدينة القدس ثلاث عشرة مدرسة وعدد طلابها /186/ طالباً، وفي سنة 1700م بلغ عدد المدارس الابتدائية /28/ مدرسة وعدد طلابها /450/طالباً، إضافة إلى مدرسة رشدية وعدد طلابها /26/ طالباً. وفي سنة 1790م، بلغ عدد المدارس الابتدائية /50/ مدرسة وعدد طلابها /2400/ طالباً وعدد مدرسيها /90/ مدرساً ومدرسة، ومدرستان رشديتان وعدد طلابهما /150/ طالباً. وفي سنة 1900م، بلغ عدد المدارس الابتدائية /65/ مدرسة وعدد طلابها /4062/ طالباً، منهم /2408/ من الذكور و/1654/ من الإناث. وفي سنة 1913م، بلغ عدد المدارس الابتدائية /248/ مدرسة، وعدد طلابها /11586/ طالباً منهم /10828/ ذكوراً و/758/

إناثاً. وعدد المدارس الرشدية ثلاث مدارس وعدد طلابها /233/ طالباً. كما وجد مكتب للإعدادية عدد طلابه /86/ طالباً. أما المدارس غير الإسلامية، فبلغ عدد المدارس الابتدائية /96/ مدرسة وعدد المدرسين /232/ مدرساً وعدد الطلاب /4323/ طالباً. وعدد المدارس الرشدية أربع مدارس وعدد الطلاب /450/ طالباً، وبلغ عدد المدارس الإعدادية خمس مدارس وعدد الطلاب /104/ طالب[43].

وتوضح لنا السجلات الإحصائية أن مدينة القدس منذ القديم وحتى الآن كانت قبلة للمتعلمين حيث وُجِد فيها ما يزيد عن مئتين وخمسين مدرسة وهي ملك لجميع الأجناس والعناصر والأديان.

2-سكان المدينة:

إن مكانة القدس الدينية وموقعها الاستراتيجي أسهما في زيادة التوافد البشري إليها، سواء لأسباب دينية أم لأسباب اقتصادية، بسبب تجاهل العثمانيين لهذه الظاهرة وإسرافهم في منح الامتيازات. اتخّذ التنافس طابعاً طائفياً ثم قومياً وبالرجوع إلى سجلات الإحصاء التي أجريت من قبل الإدارة العثمانية، يتضّح لنا أن مدينة القدس وأقضيتها عامة شهدت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تزايداً بشرياً طفيلياً، أسهم في زيادة الصراعات التي اتخذت صبغة دينية. ولم يكن للطائفة اليهودية، والتي لم يتعد عددها /90/ يهودياً سنة 1535م أي دور غير العبادة. ولم يتطلعوا إلى أكثر من ذلك حتى ولادة المسألة الشرقية، حيث انبثق عنها فكرة الوطن الاستيطاني من قبل قادة بريطانية ومفكريها. ولم يقف السلطان عبد الحميد الثاني بثبات حيال التزايد اليهودي، فإن كان فرمان سنة 1882م يقضي بمنع الهجرة ويحرمهم من شراء الأراضي، فإنه تراجع عنه تدريجياً واستبدله بفرمان يقضي بالسماح لهم بالدخول والبقاء لمدة ثلاثة أشهر. وأجاز بناء ستة كنائس: اثنتين ليهود الاشكنازيم، وثلاث للسفراديم ومدرسة

للبنات، وثلاثة مستشفيات هي: مستشفى ولخ، ومستشفى روتشيلد، ومستشفى ميكورخوليم.

إن الامتيازات التي منحت منذ سليم الأول وحتى السلطان عبد الحميد الثاني أصبحت لدى الأوروبيين حقوق، وأي إنقاص منها يعني أن الأتراك اعتدوا على حقوقهم، وحرموهم من امتيازاتهم. فالثكنة العثمانية، التي قدّمها السلطان عبد المجيد إلى نابليون الثالث سنة 1855م، حُوّلت في سنة 1878م إلى كلية أكليركية، بعدما كانت مدرسة، وبعدها حولها جمال باشا سنة 1914م إلى كلية إسلامية وسماها كلية صلاح الدين، ثم حولها الإنكليز بعد سنة 1917م إلى مكتبة ومتحف.

وفي سنة 1636م سمح السلطان مراد الرابع للآباء الكرمليين بالسكن في حيفا وبنوا كنائس وأديرة على جبل الكرمل[44]. وفي سنة 1848 سمح لراهبات صهيون بالقدوم إلى بيت المقدس فبنوا مدرسة وكنيسة وميتماً، وفي سنة 1873م سمح لراهبات صهيون بالقدوم إلى القدس وسمح لهن ببناء مدارس، وفي سنة 1886م سمح لراهبات المحبة بالقدوم إلى القدس وبنوا دوراً للأطفال والأيتام والعجزة، وفي سنة 1888م سمح لراهبات السجود بالقدوم إلى القدس، وفي سنة 1890م سمح للأحباش ببناء دير الحبش، بجوار كنيسة القيامة فوق مغارة الصليب، هذه الامتيازات التي منحها سلاطين آل عثمان، كانت على حساب عروبة فلسطين، وعلى حساب سكان فلسطين الأصليين.

وما الامتيازات إلا نافذة استخدمتها أوروبة قاطبة تحت ستار الدين، هذا التزايد خلق في القدس جواً مهيئاً للصراع، لأن أرضيته صالحة لخلق صراعات ونزاعات[45].

وبالرجوع إلى سجلات الإحصاء العثمانية، يتضّح لنا أن إحصاء سنة 1580م قدّر عدد سكان القدس اثني عشر ألفاً، وإحصاء سنة 1605م قدر عددهم

180000 نسمة، وإحصاء سنة 1670 قدّر عددهم 45000 نسمة وإحصاء سنة 1790م ارتفع إلى 48000 نسمة[46].

ويذكر الإحصاء الذي أجراه محمد باشا حاكم القدس إن عدد سكان مدينة القدس بلغ 46000 نسمة ينتسبون إلى مختلف الأمم والطوائف، أما اليهود فلم تكن أعدادهم تزيد عن 150 نسمة، أما التقويمات السنوية لسنة 1288هـ/1871م. فتذكر أنه بلغ عدد المسلمين 1025 خانة والروم 299 خانة واللاتين 179 خانة والأرمن 175 خانة والكاثوليك 18 خانة والبروتستانت 116 خانة والأقباط 64 خانة والسريان /7/ خانات واليهود /600/ خانة[47].

أما سجلات الإحصاء لسنة 1313/1895م فتذكر عدد سكان صنجق القدس كالتالي:

كان عدد المسلمين 217.346 نسمة والأقباط 101 نسمة والروم 19070 نسمة والأرمن 825 نسمة والكاثوليك 505 نسمة واليهود /11.899/ نسمة والبروتستانت /785/ نسمة واللاتين /8355/ نسمة[48].

أما الدباغ فذكر في كتابه أن عدد سكان مدينة القدس بلغ /62.577/ نسمة استناداً إلى إحصاء سنة 1922م موزعين على النحو التالي:

المسلمون /13413/ نسمة المسيحيون /14699/ نسمة اليهود /33971/ نسمة الهنود /484/ نسمة و/10/ من أمم مختلفة[49].

شهدت مدينة القدس اهتمام السلاطين العثمانيين ولا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد انتشرت الأبنية خارج السور بشكل واسع، حيث أجاز السلطان عبد المجيد لكل الراغبين السكن في مدينة القدس إقامة الأبنية، وحذا السلطان عبد الحميد حذوه. ووجه السلطان اهتمامه إلى إقامة منشآت حكومية ولا سيما في فترة الوالي رؤوف باشا الذي امتدت ولايته من (1876-1888م) وهو الذي أمر بإنشاء مشهد الحسين في عسقلان ورمّم الجامع

الكبير في غزة، وفي عهده كثرت هجرة اليهود إلى فلسطين وازدادت عمليات شراء الأراضي، فاحتج السكان على تزايد الهجرة اليهودية وشرائهم الأرضي، فوجه وجهاء القدس سنة 1891م عريضة إلى السلطات العثمانية وقعها /500/ من الأهالي يطلبون فيها منع الهجرة وشراء الأراضي من قبل اليهود، وتجلى دور السلطان في إصدار فرمان يحدد الهجرة اليهودية بزيارتهم للقدس لمدة ثلاثة أشهر فقط، وإذا لم يغادر اليهودي الأجنبي البلاد في نهاية الأشهر الثلاثة تقوم الحكومة بتسفيره وإبعاده، ومن ثم استجاب للضغط الأوروبي، فأمر بفصل قضاء الناصرة عن لواء عكا وإلحاقه بمتصرفية القدس، وفي سنة 1908م أعيد قضاء الناصرة لمتصرفية عكا رعاية لمصلحة أهله.

إن الأحداث التي شهدتها القدس في أوائل القرن العشرين مليئة بالحوادث المتشابكة، والتنويه بالضعف العثماني وتساهل السلاطين في منح الأوروبيين امتيازات، أسهمت في نقل القدس إلى ميدان التسابق الدولي والتنافس العالمي، ووضعت الأمة العربية بما تمتلكه من تراث حضاري وطاقات بشرية، أمام صراع حتمي ومصيري..

الهوامش والحواشي

1- دولة عثمانية سالنامة س. سنة 1269-ص 7و8 وسـالنامة سـنة 1272- ص70 وما بعد.

2- Nezaret-1 unumr-I Ticaret Ve Nafia s.4. ve. Unum 1 salnamesi s. 1290 v.e. 1298 s 80-81-82.

3- Ismail Uzun carsili: *Osmanli Tarihi*, Ankara, 1983 c.7.s.312

4- استانبول مفتلك دفتري نمره: 3 ص 18.

5- استانبول مفتلك دفتري نمره: 3 ص 19.

6- استانبول مفتلك دفتري نمره: 3 ص 34-35.

7- مالية مدور دفتري نمره: 11 ص 96-97.

8- Ismail Uzun carsili: *Osmanli Tarihi*: c.7.s. 234,241

9- Sam Mudevr defteri: Nr 16.s.28-29

10- Vakif Dergisi. Sayi 8.s.19-20

11- Ismail Uzun carsili: *Osmanli Tarihi* . c.7. 341-345

12- عارف العارف، *تاريخ القدس*، ص 218.

13- عمومي سالنامة، س سنة 1308-ص964-967.

14- أناضولك دفتري نمره: 23 ص96-97.

15- *تاريخ نعيما*، ج3، ص 318.

16- عمومي سالنامة، س سنة 1305-ص964-967.

17- قدس مسائل مهمة نمرة: 19 لف 2و3.

18- *تاريخ نعيما*، ج3، ص 405، أما عبد العزيز عوض فيقول في كتابه *(مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث)* أن القبيلة التي أثارت الشغب وأقلقت الدولة العثمانية وولاتها في متصرفية القدس فهي قبيلة التعامرة، التي تقطن في ضواحي القدس، بعكس ما ذكره نعيما في كتابه، ويؤيد جودت باشا في كتابه تاريخ جودت ج7 ما ذهب إليه نعيما ولم نعثر في دائرة المعارف الإسلامية التركية على ما يؤيد الطرفين، ولم تذكر دائرة المعارف أي اسم للقبائل التي تسببت في إثارة الشغب.

19 -اناضول قاضيلك دفتري: 9 بدون ترقيم.

20- Hadika, Tu-L adayik FI Tekmileti, s-sakayik. S. 591.

21- عمومي سالنامة، س سنة 1308-ص964-967.

22- مصطفى مراد الدباع: *بلادنا فلسطين*-بيروت-1976 ج10-ص35-36.

23- *المرجع السابق*-ص38.

24- *تاريخ القدس*، ص 191.

25- قدس مسائل مهمة-نمرة: 19 لف 4و5.

26- قدس مسائل مهمة-نمرة: 19 لف 4و5.

27- فرمان همايون رقم 4618 يلدز-تصنيفي كرتون رقم 118.

28- *تاريخ القدس*، ص227.

29- Nezareti umumri Ticaret ve Nafia s. 110

30- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia s. 110

31- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia s. 110

32- سجلات *الديوان الهمايوني*-جودت تصنيفي رقـم 2336 لـف 2 و3 و4- وانظر تاريخ جودت ج7، ص134.

33- *سورية سالنامة* س لسنة 1288-ص150.

34- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia s. 110

35- *سورية سالنامة* س لسنة 1288-ص150.

36- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia s. 110

37- Cahid Baltaci: *Osmanli Medresleri*: Istanbul. 1976 s. 13.

38- Cahid Baltaci: *Osmanli Medresleri*. S. 139

39- Atif Afendi: K.T.P. NR:NR 1280.s.11

40- Atif Afendi: s.12

41- Atif Afendi: s.12

42- Atif Afendi: s.29-30

43- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia S. 83

44- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia. S. 108

45- Ismail uzun carsili: *Osmanli Tarihi* c.8.s. 185.

46- Nezaret-1 umumr-1 Ticaret ve Nafia.s. 118.

47- *سورية سالنامة* س لسنة 1288-ص150.

48- نظات أمور تجارت ونافعة ص188-وورد هذا المصـدر سـابقا باللغـة التركية.

49- مصطفى مراد الدباغ-*بلادنا فلسطين*-ج10-ص184.

الشخصيات الشرقية في معجم التراجم[1]

بقلم د. أبو عمران سامية
جامعة الجزائر

تناولنا في مقال سابق[2] تراجم الشخصيات المغربية والأندلسية، وفي هذا المقال ندرس بعض الشخصيات الشرقية التي وردت في المعجم المذكور وعددها يفوق بكثير المجموعة الأولى[3]. ونظراً لهذا العدد الكبير لا يمكننا أن نحلل كل ترجمة على حدة بل فضلنا تقسيم ملاحظاتنا إلى ثلاثة أصناف: نبدأ بملاحظات شكلية ثم نقدم ملاحظات تتعلق بعناوين المؤلف وبالأعلام المعروضة ونتعرض في النهاية إلى الأخطاء التاريخية التي سجلناها هنا وهناك. وفي الخلاصة نتقدم بعدد من الاقتراحات قصد إثراء المعجم إذا قرّر الناشر إعادة طبعه باعتباره مرجعاً مفيداً للطلبة والباحثين وجمهور المثقفين.

1- ملاحظات شكلية:

أشار المؤلفون في تصدير المعجم إلى أنهم اعتمدوا طريقة "دائرة المعارف الإسلامية" في نقل الأسماء العربية[4] مع تبسيطها، غير أنهم لم يلتزموا بذلك في جميع الحالات، على سبيل المثال: صنّفوا الغزالي (ص25) أو الطبري (ص 37) في ال يعني في حرف ا بدلاً من ترتيبهما في حرفي الغين والطاء، إلا أنهم لم يحترموا هذه القاعدة في جميع الأعلام إذ رتبوا المسعودي (ص 223) في مسعودي أي في حرف الميم بدلاً من الألف خلافاً لما فعلوا من قبل. ينبغي إذن ترتيب كل الأعلام بناء على الحرف الأول من الاسم ويترتب على ذلك تحويل "البلاذري" (ص 18) من حرف ا إلى حرف ب و"البيروني"

(ص 19) إلى حرف ب أيضاً و"الفارابي" (ص 23) إلى حرف ف و"عمر الخيام" (ص 95) إلى حرف خ...

ويبدو أن بعض المؤلفين يجهلون اللغة العربية، إذ ذكر أحدهم في ترجمة الخليفة أبي بكر (ص 9) أنه "خليفة راشدون[5]" فلم ينتبه إلى أن الخليفة مفرد والراشدون جمع فكان عليه أن يقول أنه أول "الخلفاء الراشدين". وذكر أيضاً هذا المؤلف قبيلة القرشيين (ص 9) بدلاً من قبيلة "قريش". واستعمل مؤلف آخر كلمة "دار" (ص 25) في المذكر وهي في المؤنث، ثم وقع خلط بين "بيت الحكمة" و"دار الحكمة". فالمؤسسة الأولى خاصة بمدينة بغداد في العصر العباسي والثانية خاصة بمدينة القاهرة في العصر الفاطمي. ومن حين لآخر نجد مفردات في غير محلها، مثلاً: يقول المترجم لابن قتيبة (ص 175) أن المتوكل "ارتكب" الرجوع إلى الدين الصحيح كأن هذا الخليفة ارتكب جريمة، إذ هذا الفعل لا يستعمل إلا في هذه الحالة ، بل قد أحسن المتوكل فعلاً بإعادة الأمور إلى أصلها. وورد خطأ أيضاً في لقب "سيف الدولة" (ص 279) إذ نقله صاحب الترجمة إلى "سيف الأسرة الحاكمة" وقد تغير كذلك معنى جملة في ترجمة "بيبرس" (ص 51) بسبب خطأ مطبعي، وحدث أحياناً أن صاحب الترجمة رتب حسب اسمه وليس حسب لقبه، مثلاً: أحمد بن حنبل (ص 16) ينبغي أن يرتب في "ابن حنبل" مثل "ابن خلدون" و"ابن رشد". وقع خطأ تارة في تاريخ الميلاد وتارة في تاريخ الوفاة. مثلاً: وجدنا أن "صلاح الدين الأيوبي" (ص 277) توفي سنة 594هـ/1198م والصحيح 589هـ/1193م و"سليم الأول" (ص 280) توفي سنة 924هـ/1520م وليس سنة 872هـ/1470م.

2- ملاحظات حول عناوين الكتب وأسماء الشخصيات

سجلنا عدة أخطاء فيما يتعلق بعناوين الكتب أو ترجمتها مثل كتاب الإمام الشافعي (ص 36) المعروف بـ "الفقه الأكبر" الذي تحوّل إلى "مقاصد

الفلاسفة". وقع هنا الخلط بين "الفلسفة و"الفلاسفة" وكتاب "تهافت الفلاسفة" سماه "زور الفلاسفة"[6] (ص 25). ثم وجدنا في ترجمة "ابن سينا" (ص 176) أن "كتاب الشفاء"[7] قد وضع خطأ في مؤلفاته الطبية -وهو كتاب فلسفي- والسبب في ذلك أن المترجم فهم "الشفاء" بمعناه الطبي وليس بمعناه النفسي. لاحظنا أحياناً أن عنوان الكتاب الأصلي قد أهمل وعوض بمعناه مثلاً في ترجمة الطبري (ص 37) "تاريخ الرسل والملوك"[8] دون ذكر الأصل العربي. ولم يذكر عنوان لكتاب التفسير الذي هو "جامع البيان"[9] المعروف بتفسير الطبري. وفي ترجمة "الجاحظ" (ص 21) وجدنا عنوانا لكتاب (Le Livre des métropoles) وهو يذكر في مؤلفات "الجاحظ"[10]. وفي ترجمة الأشعري (ص 17) أهمل كتاب "اللمع"[11]، وفي ترجمة "البيروني" (ص 19) أهمل العنوان الأصلي لكتابه المشهور بـ "القانون المسعودي"[12]. سبق لنا أن سجلنا في المقال الأول الخلط الذي وقع بين "أبي بكر الرازي" و"فخر الدين الوازي" (ص 36)، قد أخطأ في ترجمة "ابن خلدون" (ص 174). ولاحظنا خطأ في نقل اسم الفيلسوف "الفارابي" إلى اللغة اللاتينية وهو أبو النصر (Avennacer)[13]. وفي ترجمة "الأصفهاني" صاحب "الأغاني" (ص 27) وقع تحريف في كنيته فذكر صاحب الترجمة "أبو فرج" عوض "أبو الفرج"[14]، وفي ترجمة "حنين بن إسحاق" (ص 171) وقع تحريف في اسم أستاذه الطبيب "ابن مساويه"، كما وقع تحريف في اسم "ابن خلويه" الذي جمع ديوان "أبي فراس" (ص 9). وفي ترجمة بيبرس (ص 51) تحوّل اسم السلطان "قوطز" إلى "قوروز" [15]. ولاحظنا كذلك تحريف اسم الوزير "فخر الدولة" (Fakhr al-Dawla) (ص 233) الذي سمي "فكر الدولة". كما لاحظنا في اسم المؤرخ "عماد الدين الأصفهاني" (ص 277) الذي سماه صاحب الترجمة "ابن الأصفهاني"[16].

3-أخطاء تاريخية:

يجب إعادة ترجمة الرسول -صلعم- (ص 227-228) لأنها بعيدة كل البعد عن الحقيقة التاريخية وفيها الكثير من التعصب والنقص. إنها لا تبيّن أن الرسول -صلعم- قد أسس دولة وجاء بدين جديد، ولا تشير الترجمة إلى أخلاقه الحميدة وكانت معروفة قبل بداية الرسالة إذ كان يسمى "الأمين". ولم يبرز فيها رجل الدولة ولا رجل الدعوة رغم أن معظم المؤرخين اعترفوا بأنه يعد من أكبر الشخصيات في مسيرة الإنسانية. يكفي أن نذكر هنا برأي الأديب الفرنسي المعروف "لامارتين" (Lamartine) إذ قال" وإذا قسناه على المقاييس التي تقدر بها العظمة البشرية، من هو الرجل الذي كان أعظم منه"[17]. ويمكن أيضاً أن نطلع على ترجمات حديثة مثل التي ألفها العلامة محمد حميد الله[18] والمؤلف الإنكليزي المسلم "مارتين لينغز"[19]. ونلاحظ أيضاً في ترجمة الرسول -صلعم- عبارات غريبة مثل "تعريب الوحي" (ص 27) "وحصل على غنيمة كبيرة" (ص 227)، واحتل مكة "بدون أن تواجهه مقاومة حقيقية" (ص 228). وتكوّنت عصابات وتخاصمت! (ص 228)، وكل هذه العبارات ينبغي أن يعاد فيها النظر لتحقق وتهذب.

وبعد ذلك نجد بعض الأخطاء في تراجم الخلفاء الراشدين، إذ قيل عن الخليفة "أبي بكر" (ص 9) أنه "تاجر متواضع" وهذا غير صحيح بل كان تاجراً غنياً وقد أنفق من ماله الخاص على أخوانه في الدين[20]. أما الخليفة "عثمان" فهو الذي أشرف فعلاً على تدوين القرآن العظيم (ص 298) ولم تحدث خلافات في هذا الموضوع والمشهور أن مصحف عثمان هو المتداول في العالم الإسلامي إلى يومنا هذا، وفيما يخص الإمام "علي بن أبي طالب" (ص 26) فقد تبنى صاحب الترجمة إدعاء "معاوية" الذي شوّه الحقيقة ليستولي على الحكم، بل اشتهر الإمام علي بتقواه وحزمه ولم يعرف بسوء التصرف أو "بحدة المزاج".

ولم يتفوق معاوية إلا بالحيلة والمناورة، وأما زوجته السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول -صلعم- فوصفها صاحب الترجمة وصفاً غير لائق بها (ص 121) ويبدو أنه ابتعد عن الحقيقة واختار رواية المستشرق "لامنس" (Lammens) المعادية لها وللأسرة الشرقية، وأهمل رواية المستشرق "ماسينيون" (Massignon) الذي سجل الواقع المعروف ويمكن للقارئ أن يراجع ذلك في مقالة "دائرة المعارف الإسلامية"[21]. وفي ترجمة "حنين بن إسحاق" (ص 171) زعم المؤلف أن هذا العالم كان يحسن اللغة السريانية أكثر من اللغة العربية نظراً لصعوبة هذه الأخيرة. وهذا رأي غريب إذ يعتبر حنين بن إسحاق من أعظم الكتاب في الأدب العربي[22]. ومما لا شك فيه أن الصعوبة لم يجدها "حنين" في النحو بل في جدة المصطلحات العلمية التي اجتهد اجتهاداً كبيراً في صيغتها. وذكر صاحب الترجمة أن "حنين" ألف كذلك تاريخاً امتد من عهد آدم -عليه السلام- إلى عهد المتوكل (ص 171) إلا أن هذا الكتاب ليس له أثر في قائمة مؤلفاته[23]. ويصطدم القارئ برأي ورد في ترجمة الخليفة "المنصور" العباسي وهو أن دولته كانت علمانية في جوهرها (ص 28).

وهذا غير صحيح إذ أن الدولة العباسية كانت دولة إسلامية من بدايتها إلى نهايتها، وذهب المستشرق الألماني بروكلمان (Brockelmann) إلى القول بأنه تحقق في عهده "المثل الأعلى الثيوقراطي"[24]. ويتعجب القارئ أيضاً مما قاله المترجم عن الخليفة "هارون الرشيد" (ص 153-154) إذ سجل "أنه من الصعب جداً بعد الإطلاع على المصادر الإسلامية اعتبار هارون الرشيد ملكاً عظيماً أم قاصراً". وخلافاً لذلك أجمع المؤرخون على أن "هارون الرشيد" كان من أعظم الخلفاء العباسيين، ولخّص بروكلمان رأيهم حيث قال: "بلغت الخلافة العباسية أوج سلطانها وقوتها في عهده"[25].

وفي ترجمة "الجاحظ" ورد أن هذا المفكر كان من أهل السنة ومعارضاً للمعتزلة (ص 21)، وهذا خطأ واضح إذ "الجاحظ" لم يكن من أهل السنة بل

كان من أقطاب المعتزلة وكان زعيم مدرسة فيها اشتهرت بـ "الجاحظية"[26]. وورد أيضاً خطأ في حق "المسعودي" وذلك في ترجمة "معاوية" (ص 226) إذ اعتبره صاحب الترجمة من الكتاب المتحيزين جداً. وهذا غير صحيح إطلاقاً. وفي ترجمة "أبي الحسن الأشعري" (ص 18) ذكر صاحبها أن هذا العالم له عشرون كتاباً في المناظرات ولم يبق منها سوى كتاب "اللمع" ولكن "الأشعري" لم يكنِ مناظراً فقط بل كان متكلماً، فنجد له عدة كتب منها "مقالات الإسلاميين"[27] وهو من أهم كتبه، إذ عرف بالمذاهب الإسلامية، وكتاب "الإبانة عن أصول الديانة"[28]. وفي ترجمة "أبي فراس" نجد إشارة إلى أن قريبه "سيف الدولة" لم يسارع في إخراجه من السجن في مدينة القسطنطينية (ص 9) إنما الأمر ليس كذلك بل أراد "سيف الدولة" إطلاق سراح جميع المعتقلين[29].

وعند ذكر "البيروني" ادعى صاحب ترجمته أن هذا المفكر لم يعتمد على الإسلام في مؤلفاته (ص 9) غير أن البيروني أشار إلى ارتباطه بالدين الإسلامي في كتاب الهند[30]، وذلك عندما قارن بين الإسلام ومعتقدات الهنود. وورد كذلك في الترجمة أن البيروني كان يمّجد اللغة العربية التي استعملها في مؤلفاته العلمية (ص 30)، رغم أنه تعود على اللغة الإيرانية، ولكنه لم يجد فيها المصطلحات العلمية ولذلك فضل عليها اللغة العربية[31]. وورد في ترجمة "الغزالي" شيء غريب وهو أن الإمام أصيب بمرض عصبي فتخلى عن التدريس وحياة الرفاهية، فاختار حياة الزهد إلى أن توفي (ص 25)، غير أن المؤرخين لم يذكروا هذا "المرض العصبي"، وإنما سجلوا أن الإمام مرّ بأزمة صوفية بناءً على ما ذكره في كتاب "المنقذ من الظلال" إذ قال:... دخلت الشام... لا شغل لي إلا العزلة والخلوة... ودمت على ذلك مقدار عشر سنين"[32]. وإذا زهد الغزالي فعلاً في الجاه والتدريس الرسمي فإنه لم يتخل عن تكوين الموردين[33]، وهنا ينبغي التذكير بأن السبب في عزلته يعود إلى تخوفه من الباطنية الذين اغتالوا صديقه الوزير نظام الملك سنة 1092/5485. ولذلك

غادر بغداد واختفى في دمشق. وهناك خطأ آخر ينسب للغزالي هو علاقته الغامضة بالأشعري، وقد يفهم من كلام المترجم أنه أخذ شيئاً من التصوف عن الأشعري في حين أن الإمام الأشعري لم يعتن بالتصوف الذي انغمس فيه الغزالي فيما بعد. ونلاحظ كذلك عبارة غامضة في نهاية الترجمة بحيث لا يفهم القارئ لماذا عارض عدد من المفكرين الإمام الغزالي.

ومن الغريب أن نجد في ترجمة أبي نواس أن الشاعر قد تمرّد على الدين صراحة (ص 11) ويبدو أن هذا الكلام فيه شيء من المبالغة وإن كان أبو نواس قد انحرفت سيرته فعلاً في نظر معاصريه ولكنه تاب في آخر حياته كما تدل على ذلك زهدياته. وهناك خطأ آخر في ترجمة نظام الملك (ص 233) حيث ورد فيها أن ملك شاه قد أمر باغتيال وزيره نظام الملك، ومن المشهور أن هذا الاغتيال تم على يد الباطنية الإسماعيلية[34]، الذين خصّص لهم الغزالي كتاباً بعنوان "فضائح الباطنية"[35]. وهناك تحامل على السلطان "مراد الثاني" (ص 228-229) لا مبرّر له وقد أهمل صاحب ترجمته فضل هذا السلطان الذي كانت له شخصية بارزة، وقد بدأت النهضة العثمانية في عصره[36]. ويلاحظ كذلك خلل في المنهجية إذ وردت في ترجمتي "سليم الأول" (ص 280) و"سنان" (ص 283) حيث ولد الأول سنة 868هـ/1464ن، والثاني سنة 894هـ/1489م. فهما لا ينتميان إلى العصر الوسيط وقد حدد المعجم الفترة التاريخية التي تناولها ما بين 475م و1453م.

وفي الختام نريد أن نقترح على المؤلفين إضافة شخصيات بارزة كما فعلنا في المقال الأول:

-في بداية الإسلام، أبو ذر الغفاري 532/653م، وعمرو بن العاص 42هـ/663م، وعائشة أم المؤمنين، وبلال 21هـ/641م، والحسين 61هـ/680م، وسلمان الفارسي 55هـ/678م، والفرزدق 110هـ/728م، والحجاج بن يوسف 95هـ/714م.

-في الفترة الأخيرة من العصر الوسيط، ناصر خسرو 452هـ/1060م، وابن قلاوون 689هـ/1292م، وجلال الدين الرومي 672هـ/1273م، والمقدسي 620هـ/1223م، وابن تيمية 728هـ/1328م.

ويمكن الاستعانة هنا بالمتخصصين المعروفين سواء من الغرب أو من العالم الإسلامي على أساس أن يكون اعتمادهم على المؤلفات الأصلية. ويستحسن أن يقع التركيز على التبادل الثقافي بين الشعوب والحضارات الغربية والشرقية، والقصد من ذلك التعرف الصحيح على العصر الوسيط وهو فترة غنية بالأحداث والشخصيات، وإن كان الجمهور في الغرب لا يعيره الاهتمام المطلوب بل يعده من العصور المظلمة ويقلل من قيمته بالنسبة للعصور الحديثة. وقد ساهم "معجم التراجم" هذا فعلاً في إعادة الاعتبار إلى هذه الفترة الهامة من تاريخ البحر الأبيض المتوسط غرباً وشرقاً.

الهوامش والحواشي

1- معجم *التراجم*، القرون الوسطى، أشرف عليه جان ماري بيزيير، ونشره أرمان كولن، باريس 1993، 310 صفحة.

Dictionnaire des biographies (Le Moyen Age), Collection Cursus dirigée par Jean-Marie Bizière. Edit. A. Colin, Paris, 1993, 310 pages.

2- انظر د. أبو عمران سامية، ملاحظات حول "معجم *التراجم*" مجلة المبرز، العدد 4، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، يناير 1995.

3- تناول المعجم 5 شخصيات من المغرب والأندلس و57 شخصية من الشرق.

4- انظر تصدير المعجم، ص6.

5- نفس الملاحظة تنطبق على الخلفاء: علي ص 26، وعمر ص594، وعثمان 298.

6- Vanité des philosophes.

7- ابن سينا، الشفاء، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1969/51379م.

8- ط. القاهرة، 1960، 10 أجزاء.

9- ط. القاهرة، 1954، 60 جزءاً.

10- انظر ياقوت الحموي، *معجم الأدباء*، ط مكتبة عيسى الحلبي، القاهرة، 1936/51335م، ج.13، ص 94-95.

11- مطبعة مصر، القاهرة، 1955.

12- *القانون المسعودي في الهيئة والنجوم*، حيدر باد، 1954-1956، 3 ج.

13- انظر:

R. Caratini, Le Génie de l'islamisme, edit. Lafon, Paris, 1992, P.56.

14- انظر ياقوت الحموي، *نفس المصدر*، ج13، ص94.

15- انظر بروكلمان، *تاريخ الشعوب الإسلامية*، دار العلم للملايين، 50، بيروت 1968، ص 365.

16- انظر ياقوت الحموي، *نفس المصدر*، ج 19، ص11.

17- انظر:

Lamartine, *Histoire de la Turquie*, Paris, 1854, cité par H. Bammate, Visages de l'Islam, edit, Payot, Lausanne, 1946, p.13.

18- انظر:

M. Hamidullah, *Le Prophète de l'Islam*, sa vie, son oeuvre, Paris, 1992, 2 vol.

19- انظر:

M. Lings, *Le Prophète Muhammad*, sa vie d'après les sources les plus anciennes, Londres, 1983, traduction française par J.L. Michon, edit. Du Seuil, Paris, 1986.

20- انظر حسن إبراهيم حسن *تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي*، مكتبة النهضة المصرية، ط 6، ج ض، ص 207.

21- انظر:

V. Vaglieri, Fatima, in *Encyclopédie de l'Islam*, 2è édition, t.ll, p.861-870.

22- انظر ابن أبي أصيبعة، *عيون الأنباء في طبقات الأطباء*، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1965، ص 257.

23- انظر *نفس المصدر*، ص 262-263.

24- انظر بروكلمان، *نفس المصدر*، ص 180.

25- انظر بروكلمان، *نفس المصدر*، ص 185.

26- راجع عبد القاهر البغدادي، *الفرق بين الفرق*، ط. القاهرة، بدون تاريخ، ص 24.

27- ط. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1950.

28- القاهرة، 1384 هـ.

29- انظر:

H.A.R. Gibb, Abu Firas, in E.I., 2è édition, t.ll, p.122-123.

30- *تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة*، ط. لندن، 1887.

31- انظر *كتاب الصيدنة*، نشر برلين، 1931.

32- انظر *المنقذ من الضلال*، ط 3، المكتبة الانجلو-مصرية، القاهرة، 1962، ص 177.

33- راجع ترجمة الغزالي في *إحياء علوم الدين*، مطبعة الاستقامة، ج 1، القاهرة.

34- انظر:

Nizam al-Mulk, *Siyasat Nama*, introduction par J.P. Roux, édit. Sindbad, Paris, 1984, p.31.

35- راجع عبد الرحمن البدوي، *مؤلفات الغزالي*، القاهرة، 1961، ص83.

36- انظر:

B. Lewis, *Islam et laicité*: la naissance de la Turquie moderne: Paris, 1988, p.290.

العلاقات الإنكليزية الفرنسية وقضية فاشودة

1898-1899

د. عبد الكافي صطوف

جامعة دمشق-قسم التاريخ

كانت القاعدة التي سيطرت على السياسة الفرنسية في الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر، هي فكرة التوسع الاستعماري في إفريقية، على طول خط يبدأ من لوانجو على ساحل المحيط الأطلسي وينتهي على ساحل البحر الأحمر، بعرض القارة الإفريقية، وبذلك يتقاطع مع الخط الذي فكر فيه الاستعماريون الإنكليز، بحيث تمتد ممتلكاتهم بطول القارة، من مستعمرة الكاب في أقصى الجنوب إلى القاهرة في أقصى الشمال. وكان تنفيذ الخطة الفرنسية في رأي البعض من الفرنسيين كفيلاً بتحقيق نتائج معقولة من وجهة النظر الاستعمارية، وكان الهدف منها وقف تقدم الإنكليز في أعالي النيل[1]، بعد احتلالهم لمصر في عام 1882، وتقدمهم لفرض سيطرتهم على السودان المصري.

في 5 أيار من عام 1893، عقد الرئيس الفرنسي كارنو M.F.S. Carnot اجتماعاً في قصر الاليزية في باريس، حضره وزير الدولة الفرنسي لشؤون المستعمرات Sous-Secrtaire d'Etat aux Colonies دلكاسه Delcassé، كما حضره أحد الضباط الفرنسيين المهتمين بالاستكشافات، وهو مونتوي Monteil. وخلال الاجتماع، قال الرئيس بأنه يرغب بالضغط على الحكومة البريطانية من أجل إعادة فتح باب المفاوضات مع فرنسة حول القضية المصرية، ومن أجل إجبار إنكلترة على ذلك، اقترح إرسال حملة فرنسية لاحتلال مناطق معينة من الأراضي السودانية التابعة لمصر في منطقة أعالي

النيل، تكون بمثابة ورقة تبادل في يد فرنسة تسمح لها عند الحاجة بالاشـــتراك من مركز القوة بحل المشكلة المصرية والحصول على تنـــازلات كبـــيرة مـــن جانب بريطانية، وقد اختيرت فاشودة من قبل الرئيس كارنو لأسباب أهمها:

أولاً: إن فاشودة تقع على الضفة الغربية للنيل الأبيض، وقـــد أسســتها الحكومة المصرية في عام 1867م، وجعلت منها عاصمة لمديرية مصرية فـــي السودان، تعرف بمديرية النيل الأبيض.

ثانياً: إن فاشودة تعتبر بمثابة مفتاح لمصر بسبب موقعها الجغرافي عنــد ملتقى النيل بنهر السوباط.

ثالثاً: إن فاشودة هي نقطة ذات أهمية استراتيجية، لأن موقعها قرب نهر السوباط جعلها تسيطر على مسار أية حملة قادمة من مناطق بعيـــدة بطريـــق النهر، أضف إلى أنها تقع على امتداد الممتلكات الفرنسية والوصول إليها ســهل نسبيا[2].

وعلى أثر هذا الاجتماع، طلب دلكاسه بتوجيهات من الرئيس كارنو مـــن مونتوي تنظيم حملة استكشافية تنطلق من الأوبانجي الأعلى Haut Oubangui، هدفها الوصول إلى فاشودة. وبالفعل غادر هذا الضابط الشاب مرسيلية فـــي 16 تموز ووصل إلى لوانجو في غرب إفريقية في 22 آب من عام 1894، وعندمــا هم بالمسير إلى فاشودة، أجلّ مشروع الحملة لبعض الوقت من قبــل الحكومــة الفرنسية، نتيجة لدخولها في مفاوضات مع الحكومة البريطانية بشـــأن إيقــاف الحَملات الاستكشافية إلى أعالي نهر النيل. وصدر الأمر إلى مونتوي بتركـــيز نشاطه ضد ثورة نشبت في ساحل العاج، لكن المفاوضات الإنكليزية الفرنســية لم تنجح بسبب معارضة دلكاسه لـــها، إذ كـــان يـــأمل أن تصــل الحمــلات الاستكشافية الفرنسية إلى أعالي النيل قبل الحملات الاستكشـــافية الإنكليزيـــة،

وبذلك كان الأمر يمثل تسابقاً بين كلا من فرنسة وإنكلترة من أجل الوصول إلى أعالي النيل[3].

في 14 آب 1894، توصلت فرنسة بعد مفاوضات إلى عقد اتفاق مع دولة الكونغو الحرة، الذي أتاح لفرنسة مخرجاً إلى أعالي النيل، ووفقاً لحاكم الكونغو الفرنسي دوبرازا Debrazza، فإن ذلك كان الوسيلة الوحيدة لتسوية القضية المصرية وفقاً لمشيئة فرنسة، لأن دولة الكونغو الحرة (التي تأسست في عام 1884-1885م وأصبحت ملكاً خاصاً لملك بلجيكة، والتي تحولت إلى مستعمرة بلجيكية في عام 1908)، تعهدت بالتخلي دون تأخير عن كل المراكز الحصينة في بحر الغزال التي تسد الطريق في وجه الفرنسيين في زحفهم نحو أعالي نهر النيل[4].

وعلى أثر تعيين ليوتار Léotard حاكماً على أعالي نهر الأوبانجي، (أحد روافد نهر الكونغو)، ضمّ مرسوم تعيينه إلى اختصاصه كل الأراضي الممتدة بين الفاشو، عاصمة دارفور وبانجي[*]. ولم يراع الفرنسيون الأعراف والقوانين الدولية، إذ أنهم بجرة قلم ضموا إلى مستعمراتهم الإفريقية مديرية دارفور السودانية التي كانت جزءاً لا يتجزأ من السودان المصري.

في هذه الأثناء، وافقت الحكومة الفرنسية على خطة حملة جديدة، وذلك بعد أن أصبح دلكاسه وزيراً للمستعمرات، حيث أوكل قيادة الحملة الجديدة في تشرين أول 1894 إلى حاكم الأوبانجي ليوتار. لكن ليوتار اعتذر عن قبول القيادة بتلك الحملة الاستكشافية، وذلك بسبب قلة الإمكانيات التي وضعت تحت تصرفه[5].

هذه الحملات الاستكشافية التي كانت تحاول إرسالها إلى أعالي النيل من غرب إفريقية، كان الهدف الحقيقي لها هو الضغط على إنكلترة من أجل

---

[*] عاصمة دولة إفريقية الوسطى الحالية.

الوصول إلى تفاهم حول القضية المصرية. ولم يكن القصد منها تحطيم الإمبراطورية الاستعمارية الإنكليزية، لأن فرنسة لم تكن تملك القدرة على ذلك. فمنطقة أعالي النيل كانت بالنسبة للفرنسيين مجرد أداة ضغط لإجبار إنكلترة على فتح باب المفاوضات حول مصر، لأن القضية المصرية كانت بالنسبة لفرنسة عبارة عن مسألة تخص السياسة الداخلية لفرنسة، فالوصول إلى نوع من التفاهم مع إنكلترة حول مصر معناه إرضاء الرأي العام الفرنسي وتعزيته عن ضياع مصر.

في شهر شباط 1896، وتحت إلحاح الكابتن مارشان، أحد مساعدي مونتوي، قررت الحكومة الفرنسية تكليفه بقيادة حملة استكشافية جديدة إلى أعالي النيل عن طريق غرب إفريقية وكانت الغاية الرسمية لها هي إيجاد اتصال مباشر بين الكونغو الفرنسي والحبشة، أما الهدف السري لها، فكان إيجاد نقطة فرنسية في أعالي النيل، تكون بمثابة ورقة تبادل في يد فرنسة تسمح لها عند الحاجة بالاشتراك من مركز القوة بحل المشكلة المصرية، والحصول على تنازلات كبيرة من جانب بريطانية. وفي أسوأ الاحتمالات، فإن المناطق التي تشكل السودان المصري تعاد لمصر، وعندها توضع إنكلترة أمام الأمر الواقع إما قبولها أو دعوتها لعقد مؤتمر أوروبي لمعالجة مستقبل السودان المصري، وهذا بدوره يؤدي إلى طرح قضية الانسحاب الإنكليزي من مصر وهو ما كانت فرنسة تسعى إليه. وفي أحسن الاحتمالات فإن فرنسة ستضع حداً لطموحات إنكلترة بإيجاد اتصال بين الكاب والقاهرة، وبالتالي حلول فرنسة بالأسواق الإفريقية محل إنكلترة[6].

في 24 شباط 1896، أصدر لوبون Lebon، وزير المستعمرات الفرنسي الجديد التعليمات التالية إلى مارشان: "في شهر أيلول من عام 1895 تقدمتم لسلفي بخطة استكشافية تقومون بها في أعالي نهر الأوبانجي على أساس مدّ النفوذ الفرنسي إلى النيل. ومن رأيكم الوصول إلى بحر الغزال، ثم النيل

الأبيض وفاشودة Fachoda، وخلال مسيرك في هذه البلاد، ينبغي أن تعد نفسك للحصول على تأييد المهدية، فإن هؤلاء المهديين يناصبون العداء زعماء القبائل الذين وعدوهم بالمساواة، لذلك فإن دورك سيكون دقيقاً جداً، فيجب علينا أن نحافظ بأي شكل على علاقاتنا الطيبة مع سلاطين بحر الغزال ومبومو (أحد روافد نهر الكونغو)... ومعاملة المهديين بلطف من أجل الحصول على ثقتهم"(7). غادر مارشان فرنسة في 25 حزيران 1896 إلى الجابون le Gabon، حيث كان قد تمّ تعيينه قائداً لكتيبة المشاة السنغالية الثانية عشرة التي أخذت من القوات الفرنسية التي كانت متمركزة في الأوباونجي. وكانت إنكلترة قد وجهت تحذيراً سرياً لفرنسة نقله سفيرها في باريس اللورد دفرين L. Duffrin في حزيران 1894، جاء فيه أن تنفيذ المشروع الفرنسي باحتلال أعالي النيل التي تعتبر من ممتلكات خديوي مصر من شأنه أن يؤدي إلى صراع بين الدولتين، ثم قامت بتجديد هذا التحذير بعد ذلك ببلاغ رسمي في شهر آذار من عام 1896.

في 22 تموز 1896، وصل مارشان إلى لوانجو على ساحل غرب إفريقية برفقة ثمانية ضباط وطبيباً ومترجماً واثني عشر من ضباط الصف ومئتي جندي سنغالي وسفينتين صغيرتين، وهذا كله بطبيعة الحال يعد بمثابة وسيلة متواضعة جداً من أجل القيام بحملة استكشافية بالغة الخطورة والأهمية.

وعلى كل فإن بعثة مارشان لم تغادر برازافيل عاصمة الكونغو الفرنسي حتى شهر آذار من عام 1897، حيث وصلت بانجي في بداية شهر نيسان وقرية زميو Zemio.

في 3 آب، وعلى أثر رسالة عاجلة من ليوتار، قرّر مارشان تغيير خط سير البعثة، لأنه كان قد عقد العزم على استخدام نهر بالي من أجل الوصول إلى النيل، وذلك تجنباً للاصطدام بالقوات المهدية الضخمة، الأمر الذي

يتعارض مع المهمة التي جاء من أجلها وهي عدم خلق أعداء لفرنسة في أعالي النيل[8].

إن تغيير خط سير بعثة مارشان خلق لها صعوبات جمة استلزمت جهداً ووقتاً كبيرين من أجل حلها، واستخدامه طريق زمبو-طمبورة، ومن أجل الوصول إلى نهر سويح (الرافد الرئيسي لبحر الغزال) كان يجب عليه نقل القارب البخاري الذي يحمل الأسلحة والذخائر والمؤن مسافة 160كم براً، وهذا ما دعاه إجبار آلاف الوطنيين لحمل القارب، بما فيه كل هذه المسافة إلى أقرب فرع للنيل يصلح للملاحة[9]. دون أن يعذبه ضميره تجاه آلامهم وعذابهم في تحقيق مشروع لا يهمهم في شيء، خصوصاً وأن وزير المستعمرات الفرنسي كان يتبجح في توصيته لمارشان بكسب ودّ الوطنيين، ووعده مارشان (الإنساني جداً) بحسن معاملتهم، وقد صدق وعده بإجبارهم على حمل السفينة مسافة 160كم دون أن يحرك وزيره ساكناً.

وفي أثناء ذلك لم يكن الرأي العام الفرنسي على علم بما تقوم به الحكومة الفرنسية من جهود في هذا الاتجاه، أو ما ينفذه مارشان. وقبل ذلك، في شهر نيسان من عام 1896، بدأت الحكومة البريطانية في القيام بما أسمته حملة دنقله Dongola، وذلك بإرسال كتائب من الجيش المصري بقيادة ضباط بريطانيين تحت إمرة الجنرال كيتشنر، لاحتلال الجزء الشمالي من السودان. ثم عزّزت هذه القوات المصرية، وأرسلت بضعة كتائب إنكليزية للمشاركة في هذه الحملة قبل دخولها أم درمان والخرطوم.

في نهاية شهر آذار من عام 1898، كانت مديرية بحر الغزال قد خضعت للمحطات الفرنسية المسلحة التي أقامتها بعثة مارشان، وقسمت المنطقة إلى ثلاث دوائر يديرها ضباط فرنسيون، وكتب مارشان يقول: أن بحر الغزال بأكمله لم يعد يخص إنكلترة إلا بموافقة فرنسة أو بقرار من مؤتمر دولي[10]. دون التلميح لا من بعيد ولا من قريب إلى ارتباط السودان بالسيطرة المصرية،

وهذا يثبت مدى التنافس الفرنسي-الإنكليزي على مصر وممتلكاتها، دون إعارة أي اهتمام للسيادة الوطنية المصرية على السودان.

في 5 حزيران 1989، تابعت بعثة مارشان طريقها باتجاه فاشودة بعد أن أقامت مدة من الزمن في المحطة التي أقامتها في كوتشوك، والتي كانت قد أطلقت عليها اسم فورديزيه Fort Desait، ووصلت البعثة فاشودة في 10 تموز من العام نفسه، بعد فقدها لثلاثة ضباط فرنسيين وسبعين جندياً سنغالياً، ثم قامت برفع العلم الفرنسي فوق أطلال القلعة المصرية القديمة، بعد أن كافح أفرادها كفاحاً مريراً، قاتلوا فيه الأهالي البدائيين، وصارعوا الحميات، وعبروا الجبال واخترقوا الغابات المظلمة الكئيبة، كل ذلك من أجل (عمل نبيل)، وهو إجبار مستعمر آخر لمصر وهو إنكلترة بفتح باب المفاوضات حول مصر من أجل أن يفسح المجال لفرنسة بتقاسم النفوذ هناك. لم يحدث وصول بعثة مارشان إلى فاشودة أية ضجة في الصحافة الفرنسية ولا في الرأي العام الفرنسي، لأنهما لم يكونا على علم بذلك، حتى أن وزير الخارجية الفرنسية دلكاسه نفسه كان يجهل وصول البعثة الفرنسية لفاشودة في 11 أيلول 1898.

إن وصول بعثة مارشان إلى فاشودة لم يلاق ترحيباً من الوطنيين السودانيين. فقد حاول المهديون مقاومة الفرنسيين، وذلك بإرسال أسطول نهري بقيادة الأمير سعيد صغير عندما علموا بوجودهم[11]، لكن الفرنسيين أحرزوا نصراً على الأمير وقواته في 25 آب 1898. إلا أن أنصار المهدية حاولوا شن هجوم بري كبير على فاشودة بقيادة الأمير سعيد صغير نفسه في 29 آب من العام نفسه، إلا أن عودة الزورق الحربي الفرنسي الذي كان مارشان قد أرسله للاستطلاع في نهر السوباط، ادى إلى إنقاذ البعثة الفرنسية في فاشودة من المهديين، وعدول الأمير المهدي عن مهاجمة فاشودة بعد رؤيته الزورق الحربي الفرنسي[12].

على أثر انتصار الجنرال كيتشنر على المهديين في معركة أم درمان، في 3 أيلول، وبعد دخوله مدينة الخرطوم، علم بوجود بعثة مارشان في فاشودة، فأسرع بالذهاب إلى هناك بالسفن النهرية على رأس قوات مصرية وإنكليزية مزودة بأحدث الأسلحة، إذا ما قورنت بما كان لدى مارشان من معدات حربية. وذلك من أجل إعادة منطقة فاشودة إلى الحكم المصري وبالتالي إلى السيطرة الإنكليزية.

في 15 أيلول 1898 احتل كتيشنر منطقة الدنك التي تبعد حوالي 450كم إلى الجنوب من الخرطوم، وأدى صدام بسيط مع الأسطول المهدي، الذي يقوده الأمير سعيد إلى أسره، واستيلاء كيتشنر على الباخرة السودانية والإحد عشر قارباً نهرياً التي كان الأمير يقودها. وفي 18 أيلول، أضحت القوات الإنكليزية المصرية على بعد حوالي 20كم من فاشودة.

في هذه الأثناء، رُفعَ الحظر الإعلامي الذي كان مفروضاً من قبل الحكومة الفرنسية على أخبار بعثة مارشان ونشاطها. لقد ثار الرأي العام الفرنسي عند إطلاعه على الأنباء التي تقول بوجود حملة فرنسية بقيادة الكومندان مارشان، وأخرى إنكليزية يقودها الجنرال كيتشنر، والتي تفوق بكثير عدة وعدداً بعثة مارشان، التي لم تكن تأخذ طابع الحملة العسكرية. لقد علقت الصحافة الفرنسية والرأي العام الفرنسي الآمال على وزير الخارجية الفرنسية الجديد دلكاسه، الذي حلّ محل هانوتو في الوزارة الفرنسية الجديدة التي شكلها بريسون Brisson في 28 حزيران 1898م، بأن يمارس سياسة ذكية وحازمة وأن يحسن دعم بعثة مارشان في فاشودة.

في 19 أيلول وصل كيتشنر وقواته إلى فاشودة، وبعد اتصالات بين الطرفين، حصلت مقابلة ودية بين كيتشنر ومارشان اللذين حاولا تجنب أي اصطدام بينهما[13]، عندما دخلا في صلب الموضوع، خصوصاً عندما قال كيتشنر: بأن وجود الفرنسيين في فاشودة، وفي منطقة أعالي النيل يعتبر اعتداءً

صريحاً على حقوق مصر، وأنه طبقاً للأوامر الصادرة إليه يحتج بشدة على احتلال الفرنسيين لفاشودة، ورفع العلم الفرنسي في ممتلكات صاحب الجلالة خديوي مصر، وبأن لديه أوامر من الحكومة البريطانية بإعادة السلطة المصرية إلى مديرية فاشودة.

ووضع كيتشنر زورقا حربياً بريطانياً لنقله هو وبعثته شمالاً. وقد أجاب مارشان: بأنه جندي لا يملك سوى إطاعة الأوامر، وأن تعليمات حكومته تقضي باحتلال بحر الغزال، ومديرية فاشودة صريحة، ولا تقبل التأويل، وأنه أتم تنفيذها بات لزاماً عليه أن ينتظر أوامر جديدة عن أعماله وتحركاته المقبلة من فرنسة... وقال أنه بالنسبة لهذه الظروف يشعر بالتأكيد أن حكومته لن تتأخر في إرسال الأوامر بالانسحاب، وأنه والحالة هذه يرجو أن يفيد من العرض الذي قدمه كيتشنر.

قال كيتشنر: هل أفهم أن الحكومة الفرنسية قد أذنت لك بمقاومة مصر في رفع رايتها وإعادة سلطتها في ممتلكاتها السابقة كمديرية فاشودة؟ تردّد مارشان قليلاً وأجاب أنه ليس في وسعه أن يقاوم رفع العلم المصري، وانتهى الطرفان بالاتفاق على رفع العلم المصري على بعد 500 ياردة من الطرف الجنوبي للقلعة المصرية. وهذا معناه وضع المعسكر الإنكليزي على طريق اتصال البعثة الفرنسية بالمناطق الداخلية، مما ينتج عنه وضع بعثة مارشان تحت رحمة الكتيبة الإنكليزية التي تركها كيتشنر في الموقع بقيادة رائد بريطاني(14). في نهاية الاجتماع الذي عقد على ظهر سفينة القيادة لكيتشنر، قرر الاثنان الرجوع إلى حكومتيهما حول الموضوع. هذا الاجتماع لم تنشر أخباره بشكل رسمي إلا من قبل صحيفة التايمز اللندنية في 27 أيلول 1898.

في 28 أيلول، صرح دلكاسه وزير الخارجية الفرنسية لادمون مونسون E. Monson، السفير الإنكليزي في باريس، بأن مارشان غير مخول بمعالجة المشاكل السياسية التي لا تحل إلا بين الدبلوماسيين، ورفض الطلب الإنكليزي

الملح بسحب بعثة مارشان فوراً من فاشودة، وحجته في ذلك هو انتظاره لوصول تقرير مارشان، وذلك قبل البدء بالمفاوضات[15]. أما بالنسبة للقائم بالأعمال الفرنسية في لندن جيوفري Geoffray، فقد انتقد موقف الصحف البريطانية التي حاولت إيهام الرأي العام البريطاني بأن استقرار الفرنسيين في فاشودة هو اعتداء على مصالح مصر وبريطانية في منطقة أعالي النيل[16].

أمام هذه المحاولات بالتفاوض حول انسحاب بعثة مارشان، جاء الرد البريطاني حازماً بأنه: "بعد العمليات الحربية التي تمّت بقيادة الجنرال كيتشنر في أعالي النيل فإن كل الأراضي التي كانت تابعة للمهدي محمد أحمد قد انتقلت ملكيتها إلى الحكومتين المصرية والإنكليزية بمقتضى حق الفتح، وأن الحكومة البريطانية ترى أن هذا الحق لا يقبل أي مناقشة"، وأعقب ذلك دخول إنكلترة وفرنسة في مناقشات قانونية حول حق الفتح مع تقديم كل منهما الحجج التي تؤيد موقف كل منهما:

وأول تلك الحجج نظرية أن السودان يعد بمثابة أرض بلا مالك، او ملك مباح، فكان رأي دلكاسه أن مصر فقدت السودان منذ عهد طويل، وأن هذا هو مبدأ الحكومة الإنكليزية، التي لم تتردّد في أن تضم أجزاء منه لحسابها الخاص وهي المديرية الاستوائية، فكيف يكون لإنكلترة الحق في حرية العمل (ثم ترفض السماح لنا (لفرنسة) بذلك)[17]. وهذه النظرية لها أهميتها، فلو أن هناك دولة أوروبية عاملت السودان على أنه ملك مباح فهي بلا شك إنكلترة التي فتحت باسمها المديرية الاستوائية وبلاد أوغندة وزيلع وبربرة، وهي التي تخلت عن هرر، واتفقت مع ألمانية وإيطالية والحبشة على اقتطاع أجزاء من السودان الذي فرضته على الخدوي وحكومته فرضاً. ورأى الفرنسيون أنه ليس من العدالة في شيء إبعاد فرنسة عن النيل بينما سمح للألمان والبلجيكيين بذلك، ثم أن مارشان رغم قوته الصغيرة استطاع أن يضع يده على مديرية بحر الغزال. ويمكننا القول إنصافاً للحقيقة أن إنكلترة واصلت اتباع سياسة التصرف في

الممتلكات المصرية في إفريقية على أساس أنها ملك مباح حتى عام 1895. وبعد ذلك التاريخ توقفت عن اتباع تلك السياسة، وبدأت تنظر إلى السودان على أنه أرض مصرية نظراً لأن وضع إنكلترة في مصر بدأ يتوطد من ناحية، ومن ناحية أخرى بدأت الحبشة وفرنسة تتطلعان لانتزاع أجزاء من السودان لحسابهما، فلم يعد أمام إنكلترة سوى الاعتماد في صراعها على اسم مصر وحقوق مصر.

وبالرغم من ذلك، كان موقف إنكلترة ضعيفاً فهي: ليست من الناحية القانونية في وضع الدولة التي تخضع مصر لحمايتها، وسلطتها في مصر قائمة على أساس من الواقع de facto، وليس على أساس من القانون، فضلاً على أن خديوي مصر والسلطان العثماني والدول الأخرى لم ينتدبوها للتحدث باسم مصر، وهي حتى لو افترضنا أنها نالت هذا الحق القانوني من خدوي مصر فهو باطل وفقاً لنصوص فرمانات تولية الخديوي[18].

لقد قامت بريطانية بالضغط على مصر، بالرغم من سلامة هذه الحجج لكي يبعث وزير خارجيتها بطرس غالي رسالة إلى إنكلترة رداً على مذكرة لورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر وجاء في الرسالة ما يلي:

"إن حكومة خديوي مصر لم تتخل في يوم من الأيام عن فكرة استرداد مديريات السودان.. التي لم تنسحب منها إلا تحت ضغط ظروف قاهرة... ونظراً لأنه قد علمنا أن مسألة فاشودة في الوقت الحاضر موضوع لمباحثات بين بريطانية العظمى وفرنسة، فإن الحكومة المصرية كلفتني أن أرجو جنابكم لبذل المساعي الحميدة لدى لورد سالزبوري للاعتراف بحقوق مصر التي لا تقبل أي نزاع أو معارضة، ولتعود جميع المديريات التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد أحمد، والتي انسحبت منها مؤقتاً وللضرورة القصوى"[19].

وبطبيعة الحال فإن (جميع المديريات) التي وردت في رسالة بطرس غالي إلى المعتمد البريطاني في مصر لورد كرومر تشمل مديرية بحر الغزال حيث احتلت بعثة فاشودة بعض النقاط الهامة فيها، مما أعطى لفرنسة حقوقاً فيها كما تدعي، وحتى لو سلّم الفرنسيون بحقوق مصر فماذا عن حقوق إنكلترة؟ وعلى أي أساس تستند تلك الحقوق؟

لقد فسر البعض بأنه وقد تم القضاء على الثورة المهدية في السودان بقوات مشتركة مصرية وبريطانية، فإن الحقوق المصرية تعود بالتالي، مما يعطي بريطانية حقوقاً جديدة خاصة بها، وبالرغم أنها ليست مبرراً كافياً، إلا أنها كانت مجدية في النهاية، إذ أن تسوية النزاع بين إنكلترة وفرنسة حول أعالي النيل قامت على أساس اعتبارات مبهمة لعب فيها التسلح والتحالف دوراً أكثر أهمية من المنطق[20].

في 26 تشرين أول 1898، وصل أخيراً إلى باريس تقرير الكومندان مارشان، وكان غير كامل لأنه لا يلمح لا من بعيد ولا من قريب إلى الاجتماع الذي تم بينه وبين كيتشنر، هذا التقرير لم يحمل في طياته أي إرضاء للمطامح البريطانية.

في هذه الأثناء، وبالرغم من التوتر بين إنكلترة وفرنسة حول قضية انسحاب بعثة مارشان من فاشودة، وبالرغم من الاستعدادت الحربية والبحرية لكلتا الدولتين، فإن الدبلوماسية لعبت دوراً هاماً في تخفيف حدة الأزمة، لأن دلكاسه كان مستعداً ومنذ بداية شهر تشرين أول تقديم تنازلات من أجل إيجاد حل نهائي لمشكلة فاشودة، لكن مقابل بعض التعويضات من قبل إنكلترة، وكان لا يستطيع الجهر بذلك خوفاً من إثارة الرأي العام الفرنسي. وقد اقترح في نهاية الشهر نفسه على لورد سالزبوري الذي كان يعتقد بأنه لم يكن ضد الوصول إلى اتفاق حول مشكلة فاشودة بتعيين لجنة مشتركة إنكليزية فرنسية من أجل تحديد مناطق النفوذ لكلا البلدين[21]. وفي الوقت نفسه، كان السفير

دوكورسيل يحثّ وزيره دلكاسه على عدم المقاومة، لأنه كان يطمح ويرى بلده فرنسة تخلي فاشودة بأسرع ما يمكن، لأن فاشودة حسب رأيه ليس لها أية قيمة حقيقية تخدم المناطق الفرنسية في إفريقية. هذا الانسحاب حسب رأي دوكورسيل يزيل عامل التوتر والغضب الذي يخيم على العقلية البريطانية، وبالتالي لن يكون هناك أي عائق أمام بدء المفاوضات بين الجانبين من أجل تحديد مناطق النفوذ لكل منهما في منطقة أعالي النيل[22].

في بداية شهر تشرين الثاني 1898، سقطت الوزارة الفرنسية التي كان يترأسها بريسون وتشكلت وزارة جديدة برئاسة دوبوي Dupuy، بقي فيها دلكاسه وزيراً للخارجية، وقد صرحت هذه الحكومة في 3 تشرين ثاني، بأنها مصممة على عدم بقاء بعثة مارشان في فاشودة[23]، وفي نفس اليوم، أصدر دلكاسه أمراً للكومندان مارشان بالانسحاب من فاشودة متحججاً بالحالة الصحية والشروط الحياتية لأفراد البعثة الفرنسية.

هذا الفشل الفرنسي في أعالي النيل يجعلنا نتسائل عن العوامل التي دفعت فرنسة إلى التراجع عن موقفها المتشدّد بعدم الانسحاب من فاشودة؟ لا البعد الجغرافي ولا الرغبة في كسب الوقت كانا كافيين لتبرير الفراغ في تسلسل الأحداث التي أدّت إلى اتخاذ هذا القرار، لكن بالتأكيد كان الجانب الإنساني هو الشغل الشاغل للحكومة الفرنسية: تجنب حرب بحرية مع بريطانية تكون فيها فرنسة في حالة من القوة أضعف بكثير من إنكلترة في البحر، فضلاً عن أن الحكومة الفرنسية قد لاحظت أن إنكلترة مصممة على أن تعالج مسألة أعالي النيل على أسس عسكرية، فلم يكن هناك أي جدوى بالالتجاء إلى الدبلوماسية، وبالتالي فإن الحرب من أجل مصر خرجت من حساب الفرنسيين منذ عام 1840، حين تخلوا عن والي مصر محمد علي باشا وتركوه يواجه أوروبة والسلطان العثماني بمفرده[24]. أضف إلى ذلك إن الحكومة الفرنسية كانت تشعر بأن الرأي العام الفرنسي كان منقسماً على نفسه، ومنشغلاً بصورة

أساسية بتطورات قضية الضابط اليهودي دريفوس، بعد ظهور معطيات جديدة تؤكد براءته، ودعم كبار السياسيين أمثال جورج كليمنصو زعيم الوسط اليساري، وجان جوريس زعيم الاشتراكيين، وكبار الكتاب الفرنسيين أمثال أميل زولا، وأناتول فرانس لهذه المعطيات، لم يكن مستعداً لتأييدها في حالة نشوب حرب مع إنكلترة من أجل أعالي النيل، في الوقت الذي يغتصب الألمان الألزاس واللورين.

من ناحية أخرى، كان من الممكن لفرنسة أن تقف في وجه بريطانية العظمى وتشعر بالأمن في نفس الوقت من جانب ألمانية، لو أن حليفتها روسية وعدت بتقديم المساعدة، ففي أثناء أزمة فاشودة رفضت روسية أن تؤيد فرنسة ضد إنكلترة، ثم أن علاقات روسية غير الواضحة والملتوية مع ألمانية تركت فرنسة مكشوفة وعاجزة أمام عدوتها التقليدية في أوروبة، لذلك وبينما كانت إنكلترة في فاشودة تتعامل ببساطة في مسألة استعمارية إفريقية صرفة، كان الأمر بالنسبة لفرنسة يتضمن حسابات لتوازن القوى في أوروبة، بعد أن أثبت التحالف الروسي-الفرنسي الذي وقع في عام 1893، وسط الأحداث أنه لا يزيد عن كونه رابطة أفلاطونية[25].

تساءل الرأي العام في هذه الأثناء: من هو المسؤول عن فشل فاشودة؟ هل هو رئيس الجمهورية الفرنسية فيلكس فور F. Faure؟ بالتأكيد لا، لأنه لم تكن السلطة الفعلية بين يديه، ودوره كان تمثيلياً بحتاً، لقد طرح فيلكس فوراً السؤال نفسه في مذكراته التي كتبها بين 7 تشرين الثاني وحتى نهاية عام 1898، على من يرتكز الفشل الذي حصل في فاشودة؟ وفقاً للرئيس فور[26]، والأوساط اليمينية[27]، والأوساط الاستعمارية الفرنسية[28]: الفشل يرتكز على وزير الخارجية الفرنسية الأسبق غابرييل هانوتو G. Hanotaux وعلى دلكاسه، وفقاً لليسار المتطرف Extrême Gauche[29].

من هنا نستنتج بأن كل حزب سياسي في فرنسة حمل خصمه مسؤولية الانسحاب من فاشودة. فاليمين الفرنسي المتطرف Extrême droite تغنى بانتصارات فرنسة في الجزائر زمن شارل العاشر بالرغم من التهديد الإنكليزي، وحمل النظام الجمهوري مسؤولية ما حدث، متهماً وزير الحربية والبحرية والجنرالات والأميرالات والسياسيين الآخرين بأنهم غير أكفاء وبأنهم ينحنون أمام الأوساط الاشتراكية[30]. أما الراديكاليون الفرنسيون فقد حمّلوا الوطنيين المتطرفين المسؤولية المباشرة لما حل بفرنسة من إذلال ومهانة.

على كلٍ وبالرغم من الإهانة المؤلمة التي أصابت فرنسة بسبب إجبارها على الانسحاب من فاشودة، فإن المحادثات الفرنسية الإنكليزية بدأت من جديد، وبطلب من فرنسة، التي عينت في 8 كانون أول 1898 بول كامبون Paul Cambon سفيرها في القسطنطينية سفيراً لها في لندن، لإظهار حسن نيتها، لأنه قام بدور كبير بتذليل الصعوبات لحل المشكلة الأرمنية، والذي أبدى روحاً من التعاون مع دبلوماسيي بريطانية العظمى إبان مدة تعيينه سفيراً لفرنسة في القسطنطينية[31]. هذا التعيين من جانب الحكومة الفرنسية لبول كامبون في لندن كان الهدف منه تسهيل مهمة الدبلوماسيين الإنكليز في المفاوضات المرتقبة لأنهم كانوا على أتم وفاق معه.

أما بالنسبة لمارشان فقد أثار غضب حكومته لأنه غادر موقعه إلى القاهرة بدون إذن منها، وقد صدرت التعليمات إليه بالعودة إلى فاشودة لترحيل قواته حيث تم ذلك في 11 كانون أول 1898، بعد استلام موافقة الحكومة البريطانية بالسماح له ولبعثته بالعودة لفرنسة عن طريق نهر السوباط والحبشة والصومال الفرنسي، وذلك وفقاً لما تمناه، ولقد وصل إلى فرنسة خلال شهر أيار من عام 1899، وبذلك انتهت الجهود التي بذلت للوصول إلى أعالي النيل واحتلال فاشودة بدون نتيجة وذلك بسبب غموض المسألة المصرية والتأخير الذي لا يصدق في تنفيذ المطالب الفرنسية في حل هذه المشكلة.

في 21 آذار 1899، وبجهود السفير الفرنسي الجديد في لندن بول كامبون تمّ التوقيع على اتفاقية بين إنكلترة وفرنسة بعد مفاوضات طويلة، أعطت لفرنسة جميع المناطق التي تقع إلى الشمال والشمال الغربي من بحيرة تشاد وحتى خط تقسيم المياه بين حوض الأوبانجي وبحر الغزال، أما حوض النيل، فقد ظلّ على الجانب الآخر كمنطقة نفوذ بريطانية وبذلك توصلت إنكلترة وفرنسة إلى تسوية تحدد مناطق نفوذهما في وسط القارة الإفريقية، وذلك على حساب الشعوب المستعمرة من قبلهما، هذا الاتفاق عرف باتفاق آذار 1899، لم يحمل في طياته لفرنسة أية امتيازات، وبالتالي فإن الحكومة الفرنسية، أرادت أن تظهر لمنافستها إنكلترة بأنها تخلت عن كل مطامحها في الهيمنة على السودان المصري، وعن سياستها السابقة، بعد أن أظهرت قضية فاشودة بأن إنكلترة لا يمكن طردها من مصر إلا بالحرب، ومهما يكن من أمر فإن الخلاف حول فاشودة مهّد الطريق لتسوية المسألة المصرية نهائياً بعد توصل فرنسة وإنكلترة إلى توقيع الاتفاق الودي Entente Cordiale، في نيسان من عام 1904 التي اعترفت فيه فرنسة لإنكلترة بتفوقها في مصر، كما أن إنكلترة اعترفت لفرنسة بتفوقها في مراكش، وبذلك انتهت فترة التنافس الاستعماري بين الدولتين، والفضل يعود إلى وجود رجال في إنكلترة وفرنسة كانوا يعتقدون بأن الخلاف بين الدولتين كان خلافاً عابراً، وأن المصلحة العليا الحقيقية لكلتا الأمتين تتطلب تقارباً مخلصاً ودائماً.



1- Castellani: *Marchand, L'African*, Paris. PP 113-114-Cite par

محمد سيد أحمد: *أزمة فاشودة*، مجلة البحث العلمي/مجلد 33، ص499.

2- محمد سيد أحمد: *المرجع نفسه*، ص500

3- Renouvin, Pierre: *les origines de l'Expédition de Fachoda*-Revue, Historique. P. U. F. Paris 1948-p.184-185.

4- Cocheris, J: *Situation Internationale de l'Egypte et de Soudan*, Paris 1903, PP430-431; Michil: Vers Fachoda, Paris 1901-pp.3-5. Cite par:

محمد سيد أحمد: *المرجع نفسه*، ص501.

5- le Correspondant: Paris-25 Janvier 1898-pp.373-388, et

-Letters de Marchand-Novembre 1898 –dans Renouvin: op. Cit-P. 190.

-Shibeika: British Policy in The Soudan-London 1952. P391. Op. Cit par:

محمد سيد أحمد: *المرجع نفسه*: ص 504.

6- Castellani: op. Cit P:243.

7- محمد سيد أحمد: *المرجع نفسه*، ص505-506

8- نعوم شقير: *تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته*، القاهرة 1903- الجزء الثالث، ص650 إلى 651.

9- Vatin. E: *la Rivalité sur Fachoda*, Chaumont 1932.P44.

10- Castellani: op. Cit; pp281-284.

11- Mugodot; l'Opinion Anglaise et Affaire de Fachoda-dans la Revue de l'Histoire des Colonies-Paris-Tome 44 1er Trimestre 1957.P115.

12- نعوم شقير: *المرجع نفسه*، ج3، ص652

13- Documents Diplomatiques Francais, 1er serie-Tome XIV. De. Delcasse a Geoffray chargé d'Affaires de France à Londres, 28 Septembre 1898-N 386-P595.

14- Ibid: de Geoffray a Delcassé –29 septmbre N 391-P601.

15- de Card. E. R. Traités de délimitation concernant l'Afrique Française. Paris. 1910 P. 160.

16 -Ibid. P. 166.

17- Cocheris. Op. Cit-P477.

18- Giffen. M. B: *the Fachoda incident and the Diplomatic*, Setting, Chicago 1930-P.64.

19- D. D. F: de Delcassé à de Courcel-29 octobre 1898, N 464-pp 725-726.

20- Ibid: de Courcel à Delcassé –3 Novembre 1698, N 480 –P. 751.

21- Ibid: 3 Novembre 1898-pp 752-753.

22- محمد سيد محمد: *المرجع نفسه*، ص: 518

23- Giffen. Op. Cit. Pp 182-184.

انظر محمد سيد محمد: *المرجع نفسه*-ص522

24- Faure Felix: Fachoda: Revue de l'Histoire Diplomatique-69e Annee –Paris 1955 pp 29-39.

25- l'Autorité: 9 Novembre 1898.

26- la Depêche Coloniale 5 Novembre 1898.

27- la Justice: 19 Novembre 1898.

28- l'Autorité: 19 Novembre 1898.

29- le Radical: 8 Novembre 1898.

30- D. D. F. 8 Decembre 1898-N 563, P 863- Note 2.

مصادر ومراجع البحث

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1- نعوم شقير: *تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته*، القاهرة 1903- الجزء الثالث.

2- محمد سيد محمد: *أزمة فاشودة*: مجلة البحث العلمي، القاهرة /1980/ مجلد 33.

ثانياً: مصادر ومراجع أجنبية:

A.Source Imprimées:

- Documents Diplomatiques Francais: Abrévation: D. D. F. 1ere Série-Tom XIV, 28 Août 1896-20 Décembre 1898 affaire du Haut-Nil et du Bahr-el-Gazal.
- Livre Jaune: Correspondence et Documents relatifs à la convention anglo-Française du 14 Juin 1898..

B.Journaux et Revues:

a.Journaux:

- L'Autorité – Paris 1898. (Journal d'Extreme droite).
- la Depêche Coloniale-Paris 1898 (Journal du milieu colonial).
- la Justice-Paris 1898 (Journal d'Extrême Gauche).

- le Radical-Paris 1898 (Journal des Radicaux).

b.REVUES:

- le Correspondant –Paris 1898.
- la Revue de l'Histoire des Colonies Paris 1957.
- la Revue de l'Histoire Diplomatique –Paris 1955.
- la Revue Historique –Paris 1948.

C.Ouvrages Généraux Et Particuliers:

Cocheris. J: Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan –Paris 1903.

Castellani: Marchand, l'Africain, Paris.

-de Cord. E. R. Traités de delimitations concernant l'Afrique Francaise, Paris 1910.

-Darcy Jean: France et Angleterre-cent-années de Rivalité Coloniale – l'Afrique –Paris 1904.

-Ganiage Jean: l'Expansion Coloniale et les Rivalités Internationales de 1871 a 1914 –les Cours de la Sorbonne. Tome X.

-Giffen. M. B: The Fachoda Incident and the Diplomatic Setting, Chicago 1930.

Reculy: la IIIème République –Paris 1927.

Ronze: la Question d'Afrique, Paris 1918.

-Schefer, C: D'une Guerre à l'autre. –essai sur la Politique Extérieure de la 3ème République 1871 a 1914. Paris 1920.

-Shibeika: British Policy in the Soudan –London 1952.

-Vatin. E. la Rivalité sur Fachoda –Chaumont 1932.

مكانة "الفيلق العربي -فصيلة التدريب الألمانية العربية" في الخطط الإستراتيجية والسياسية لدول المحور في البلاد العربية أثناء الحرب العالمية الثانية

د. طليعة الصياح
جامعة دمشق-قسم التاريخ

باستلام الدكتاتورية النازية السلطة في ألمانية، خلقت الدوائر الرجعية المالية الألمانية الشروط الأساسية للسياسة التوسعية. وقد طمعت النازية الألمانية بتوسيع مناطق السيطرة باتجاه البلاد العربية، حيث كانت دول المنطقة العربية ذات أهمية استراتيجية في خطط الحرب المحورية، لما تحتويه من مواد خام هائلة وسوق تصريف هائل من أجل إنتاج دول المحور[1]. بالإضافة إلى ذلك فقد كان المحور مهتماً بإثارة الوضع السياسي في المنطقة العربية الواقعة تحت السيطرة الفرنسية والبريطانية. ومن اجل ضمان شروط مناسبة لجيش الرايخ الألماني Reichswehr في أوروبة، وجب على إيطالية الفاشية ضماناً للإستراتيجية العالمية النازية الألمانية أن تقود الحرب ضد فرنسة وبريطانية في الشرق العربي. وبالرغم من أنه في بداية الأمر، اتبعت ألمانية وإيطالية خطة مشتركة، إلا أنه في النهاية تابعت ألمانية، إيطالية واليابان أهدافها الخاصة.

عدّ هتلر الحرب في المتوسط وشمال إفريقية والشرق العربي، حروباً جانبية ثانوية بالنسبة إلى هدفه الرئيس وهو احتلال الاتحاد السوفيتي. ولذا فإنه عندما قام بإرسال فرقة مدرعة خفيفة وبعض وحدات السلاح الجوي إلى

أفريقية الشمالية برئاسة أروين رومل Erwin Rommel فإنه كان يريد إنقاذ شريكه بنيتو موسوليني Benito Mussolini فقط. وفعلاً استطاع رومل في عام 1941 في اثني عشر يوماً احتلال المواقع الإنكليزية في شمال إفريقية، وطوّق طبرق ووصل إلى البردية، التي لا تبعد إلا بضعة أميال عن حدود مصر. وبذلك تعرّض مركز بريطانية كله في مصر والسويس للخطر. وأصبحت سيطرة بريطانية على شرقي المتوسط معرضة لخطر هائل، وطلب رومل الإمدادات لمواصلة زحفه شرقاً ولكن هتلر كان مصمماً على تصفية الحساب مع الاتحاد السوفيتي أولاً.

وحثّت القيادة النازية هتلر على استغلال الأوضاع الجيدة في العراق، سيما وأن رئيس وزراء العراق الجديد، رشيد عالي الكيلاني، الذي كان ميالاً إلى الألمان، ينوي الهجوم على القواعد الجوية الإنكليزية في الجبانية القريبة من بغداد، لكن القيادة النازية ماطلت وتريثت وقدمت أخيراً مساعدة قليلة للثورة في العراق، بالرغم من وعود المحور في مساعدة الثورة. ففي 18 نيسان نزل في البصرة لواء من الفرقة الهندية العاشرة، وفي 27 نيسان نزلت قوات إنكليزية هندية احتلت البصرة، وردّت القوات العراقية في 29-30 نيسان 1941 بتطويق القاعدة البريطانية في الحبانية وإرسال قوات إلى مدينة الرطبة، وبعد مفاوضات عقيمة بدأت القوات البريطانية بالهجوم على القوات العراقية في 2 أيار واستمر الهجوم حتى 29 أيار، وأسفرت العمليات عن هزيمة القوات العراقية وسقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني(2).

اكتفت ألمانية بإرسال الدكتور فريتس غروبا Dr. Fritz Grobba إلى العراق، حيث وصل إلى حلب في 9 أيار. وفي 25 أيار وصل إلى الموصل وبغداد ومعه طائرتان مقاتلتان وتبعته بعثة جوية فيه ثلاث مقاتلات يرأسها الفيلد مارشال الميجر فون بلومبرغ Von Blomberg لقيادة ثورة العراق، إلا أن بلومبرغ قتل أثناء نزوله في بغداد، وخلفه يونك Jungk قائد العمليات لسلاح

الطيران الألماني في العراق. كذلك جرى في 6 أيار 1941 اتفاق بين ألمانيــــة وحكومة فيشي Vichy حول نقل أسلحة من سورية إلى العراق، وأصدر هتلــر في 23 أيار تعليماته رقم 30 الخاصة بمساعدة العراق، وقد جاء في مقدمة هـذه التعليمات ما يلي:

1- (إن حركة التحرر العربية في الشرق الأوسط هي حليف طبيعي لنــا في محاربة إنكلترة وفي هذا السياق تتسم الانتفاضة في العراق بأهمية خاصـــة، وهي إذِ تتعدى نطاق الحدود العراقية، تعزّز القوى المعادية لإنكلترة في الشرق الأوسط وتثير الخلل في طرق المواصلات البريطانية، وتفيد القـــوى المعاديـــة لإنكلترة في الشرق الأوسط، وتقيّد القوات البريطانية والأســـطول البريطـــاني كذلك، إذ لا يتيح استخدامها في المسارح الأخرى للعمليات الحربية).

2- تطويراً لقراراتي الفرعية آمر بتقديم مساعدة إلى العراق عن طريــق إرسال بعثة عسكرية وطائرات وأسلحة.

3- البعثة العسكرية (التســـمية الاصطلاحيـــة: الأركـــان الخاصـــة ف (Sonderstabes F تخضع لجنرال ســـلاح الطـــيران فيلمـــي General aler Flieyer Felmy، مهمتها هي: تخصيص مستشارين لأجل القـــوات المســلحة العراقية وتقديم مساعدة لها، وإقامة روابط عســـكرية مـــع القـــوى المعاديـــة لبريطانية بما في ذلك خارج العراق، وجميع المعلومات عـــن هـــذه المنطقـــة وتعميم التجربة لأجل استخدامها في القوات المسلحة الألمانية.

وطبقاً لهذه المهام يعين قائد أركان القيادة العامة العليا قوام البعثة.

نظام المرؤوسية:

آ- يخضع لقائد البعثة العسكرية Militarmission جميع أفراد القوات المسلحة الألمانية المرسلين إلى العراق وكذلك أركان الارتباط القائمة في سورية.

ب- قائد البعثة العسكرية يخضع لقائد أركان القيادة العامة العليا، باستثناء الأوامر والتعليمات الموجهة إلى وحدات الطيران يعطيها القائد العام لسلاح الطيران حصراً.

ج-قائد البعثة العسكرية يتعامل فقط مع المنظمات العسكرية للعراق. أما المفاوضات مع العراق التي تتعلق بالبعثة، فيقوم بها ممثل وزارة الخارجية في العراق.

د- أعضاء البعثة العسكرية يعتبرون لفترة ما متطوعين على غرار فرقة كوندور Legion Coundor (التي شاركت في الحرب الأهلية الإسبانية). ويترتب عليهم ارتداء بزة عسكرية استوائية بشارات رتب عراقية، وأمثال هذه الشارات يجب أن ترسم على الطائرات الألمانية.

4- استخدام قوات سلاح الطيران لمهمات حربية بحتة، ورفع معنويات القوات المسلحة العراقية وتصميمها على المقاومة.

5- تقديم الأسلحة على أساس الاتفاقية المعقودة مع الفرنسيين.

6- قيادة الدعاية في الشرق الأوسط والفكرة الأساسية "إن انتصار بلدان المحور سيجلب لبلدان الشرق الأوسط التحرر من النير البريطاني، وبهذا يوفّر لها الحق في تقرير المصير. لذا من يعشق الحرية يجب عليه أن يناضل ضد إنكلترة" علماً بأنه لا يجوز الدعاية ضد السيطرة الفرنسية.

7- إذا جرى في المستقبل استخدام العسكريين الإيطاليين في العراق فينبغي التعاون معهم على أساس الأمر الحالي، ينبغي السعي لكي يكونوا خاضعين لقائد البعثة العسكرية الألمانية[3].

فعندما أصدر هتلر تعليماته رقم 30 فإنه لم يدرك إدراكا تاما مدى أهمية العراق والبلاد العربية بالنسبة لوضع بريطانية، وكذلك لم ير أبعد من هذه الخطوة الصغيرة وغير الكافية. لقد رأى بأن تحطيم الاتحاد السوفيتي يجب أن يحتل كل اهتمامه أولا وأن على المشاريع الأخرى أن تنتظر. و لذلك قال هتلر: "وليس في الإمكان اتخاذ قرار نهائي بصدد ما إذا كان في الإمكان شن هجوم على قناة السويس، لإخراج بريطانية نهائياً من مراكزها بين المتوسط والخليج العربي، وكذلك بصدد ما يلزم لهذا الهجوم من وسائل قبل الانتهاء من عملية بارباروسا Barbarossa".

وقام فيلمي بالتوجه إلى العراق متوقفاً في حلب في 21 أيار، ولكن الوقت كان متأخراً جداً، واستمرت النازية الألمانية بالنظر إلى المنطقة العربية بأنها ذات أهمية جانبية لمتابعة الحرب. فبعد نهاية الحكم الوطني في العراق في أواخر أيار، وانهيار حكومة رشيد عالي الكيلاني، سحب الألمان طائراتهم وبعثتهم العسكرية إلى سورية، وقد دأبت الحكومة الهتلرية على عدم القيام بأي نشاط في سورية، فقد أصدر كيتل Wilhelm Keitel رئيس أركان الجيش الألماني أمره بالحيطة المطلقة طالما أن المسائل لم تتوضح مع حكومة فيشي، كما امر ريبنتروب Joachim Ribbentrop وزير خارجية ألمانية، الطائرات الألمانية في سورية بالامتناع عن مهاجمة القوات البريطانية. فالقيادة الهتلرية لم تبذل كل ما في وسعها للاحتفاظ بسورية والسبب هو الحملة الروسية، وهذا ما ساعد الجيوش البريطانية وقوات فرنسة الحرة على احتلال سورية وإسقاط حكومة فيشي والنازيين.

وقد أصبحت مهمة الأركان الخاصة ف بالتسلل إلى العراق تحت مظهر بعثة عسكرية مستحيلة بعد انهيار الثورة العراقية، لذا كلف المسؤول في وزارة الخارجية الألمانية ران Dr. Rudolf Rohn في 20 حزيران أن ينقل إلى الجنرال فيلمي قرار هتلر باستدعاء القوات النازية من سورية، ونقلها إلى جنوب اليونان[5]. وأثناء قيام الثورة العراقية تظاهر الطلبة العرب في برلين، وطالبوا الحكومة الألمانية بإعطائهم السلاح، ونقلهم إلى العراق ليقاتلوا الإنكليز إلى جانب الجيش العراقي. فاستجابت ألمانية لطلبهم، ونقلت من أراد إلى معسكر للتدريب في غرب ألمانية. وعندما انتهت الثورة العراقية، قامت ألمانية بنقلهم إلى اليونان ليتموا تدريبهم العسكري في رأس سونيون Cupesunion قرب أثينة، وقد انضمّ إليهم في رأس سونيون الشباب والعسكريون الذين هربوا من العراق بعد القضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني.

خطّط القواد العسكريون والسياسيون النازيون لغزو المنطقة العربية بعد غزو الاتحاد السوفيتي. وأملت ألمانية النازية بعد غزو الاتحاد السوفيتي في حزيران 1941 وإنهاء الأوضاع لصالحهم في تشرين الأول 1941، أنه سيكون في مقدورها القيام باحتلال البلاد العربية في أوائل 1942. وقد نصّ أمر القيادة الألمانية الهتلرية رقم 32 تاريخ 11 حزيران 1941 على: الاستعداد لفترة ما بعد تحقيق بارباروسا أن يواصل الجيش الألماني القتال في نهاية خريف 1941 وشتاء عام 1941-1942 ضد إنكلترة في الشرقين الأدنى والأوسط عن طريق القيام بهجوم من ليبية عبر مصر، ومن بلغارية عبر تركية ومن القوقاز عبر إيران إلى العراق.

ولذا تمّ نقل الأركان الخاصة ف برئاسة اللواء هليموت فيلمي[7] إلى رأس سونيون بجنوب اليونان، وقد حُدّدِت واجبات الأركان الخاصة ف عندما أضيف إلى الأمر 32 التوجيه رقم 32أ، وأصدر الجنرال فارليموت Walter Warlimontr نائب رئيس أركان القيادة العملياتية للجيش الألماني

وثيقة توجيهية موقعة في 21 أيلول 1941، نصّت على تعليمات للأركان الخاصة ف، حيث أسند للأركان الخاصة ف حقوق المرجع المركزي لجميع مسائل العالم العربي التي تمّس القوات الألمانية، بالإضافة إلى تعليمات أخرى كثيرة[8]، وبموجب الأمر 32 وضع تحت قيادة الأركان الخاصة ف أفضل الخبراء والعملاء، وكان مجال عمل الأركان الخاصة ذا طبيعة مركبة، حيث يشمل الأعمال الدعائية والتخريب والجاسوسية، والأعمال العسكرية. وقد وُضِع تحت تصرف الأركان الخاصة ف الدكتور فريتس غروبا Dr. Fritz Grobba مفوضاً عاماً في شؤون البلدان العربية[9] ووُضِعت الأركان الخاصة ف تحت القيادة المباشرة لقائد هيئة الأركان العامة الجنرال كيتل، أما المسائل السياسية فكان يجري تنسيق أعمالها في وزارة الخارجية. كانت قيادة الأركان الخاصة ف تتلقى التوجيهات من الأقسام التالية التابعة لأركان القيادة العامة العليا للقوات المسلحة الألمانية: قسم القيادة العملياتية، قسم الدفاع عن البلاد، قسم الدعاية ودائرة المخابرات وقلم مكافحة التجسس.

تألفت الأركان الخاصة ف في خريف 1941 من الجنرال الجوي فيلمي، ورئيس هيئة الأركان الرائد مايرريكس Meyer Richs[10] والعقيد نيدر ماير Niedrmayer[11] و20 ضابطاً و200 صف ضابط وجندي تابعين للجيش الألماني، بالإضافة إلى العرب الذين بلغ عددهم 27 عربياً. كان من ضمن واجبات الأركان الخاصة ف إنشاء وحدة 288 الخاصة 288 Sonderverband بحيث تكون ذات بنية تستطيع تنفيذ المهمات الشاقة بوجه خاص بما في ذلك في الصحراء[12]، شكلت الوحدة 288 في بوتسدام بألمانية كوحدة مزودة بالآليات، وتألفت من 2200 ضابط وجندي، موزعين على 3 سرايا للمشاة وعدة مفارز أخرى من مختلف أصناف القوات. قامت الأركان الخاصة ف في شهر تموز 1941 بتشكيل فرقة تدريبية من العرب، لأجل استخدامها لاحقاً في "الصحراء السورية الكبرى"، وكانت تضم طلاباً عرباً يدرسون في ألمانية وكذلك من

عسكريين نقلوا إلى ألمانية من سورية، وهم من أتباع أمين الحسيني وفوزي القاوقجي. وفي الفترة نفسها قام الرائد ريكس ماير بنقل أكثر من 200 عربي بجوازات سفر ألمانية إلى تركية[13]، وغالبية المتطوعين العرب غـرّرَ بهم من أجل الدراسة في ألمانية، وقد قُسّموا إلى ثماني مجموعات دراسية لمختلف أصناف القوات، وكانوا يرتدون الزي العسكري الألماني ويتدربون على أيدي ضباط ألمان يجيدون اللغة العربية. سافر غروبا من 28 آب وحتى 2 أيلول إلى اليونان، حيث زار الأركان الخاصة في رأس سونيون واطلّع على تنظيم وسير الإعداد لوحدة 288، التي تمّ تشكيلها في بوتسدام. لقد كانت وحدة 288 معدّة للعمليات القتالية في الصحراء السورية في المنطقة الواقعة بين سورية والعراق (بعد تنفيذ خطة بارباروسا) حيث سيتم تقسيمها إلى وحدات متتالية مغيرة تحارب سوية مع القوات العربية النظامية والمتطوعة[14].

أقنعت هزيمة القوات الهتلرية أمام موسكو في كانون الأول 1941 القيادة السياسية والعسكرية في ألمانية بأنه يجب الاستعداد والتهيؤ إلى حرب مضنية وطويلة، بالإضافة إلى هذه الهزيمة قد نضبت موارد الاقتصاد الحربية وبشكل خاص الموارد الأولية[15]، ولذا أصبح من الضروري احتلال المناطق الغنية بالموارد الطبيعية في الاتحاد السوفيتي. وقد عبّر هتلر في 3 كانون الثاني 1942 أمام السفير الياباني اوشيما Oshima عن عزمه بالعودة مرة ثانية بالهجوم تجاه القوقاز، وأكّد أن هذا الهجوم مهم للوصول إلى البترول وإيران والعراق[16]، واتضّح للقيادة الألمانية أنه من الضروري ربط حلفائها بشكل أكبر من اجل الحملات التوسعية المخطط لها في الصيف، لذا كلفت الممثليات الدبلوماسية الألمانية بمهمات التأثير على حكومات الدول التي ترتبط مع ألمانية والطلب منها للتضامن مع ألمانية والنظر إلى الحملات النازية كحملات صليبية معادية للبلشفية[17]. ورأت ألمانية النازية بأن يكون دعمها من الدول التي ترتبط بها في تجنيد وحدات متطوعة من الخارج[18].

وقد أقامت القيادة للقوات المسلحة الألمانية في البلدان العربية صلات وثيقة مع بعض زعماء الحكومات العربية ورجال الدين المسلمين أمثال رشيد عالي الكيلاني وأمين الحسيني، مستغلة مشاعرهم المعادية للحلفاء من أجل تنفيذ مصالحها العدوانية وحاولت دول المحور أثناء تغلغلها السياسي والاقتصادي والعسكري إلى البلاد العربية أن تستغل، لأغراضها الخاصة، المشاعر الراسخة المعادية للإنكليز والفرنسيين. كانت الدعاية الفاشية، إذ تستغل تطلعات الشعوب المضطهدة إلى الاستقلال الوطني تحاول إظهار هتلر وموسوليني بمظهر المحررين لشعوب الشرق والنصيرين للوحدة العربية.

ففي 28 تشرين الثاني 1941، التقى هتلر أمين الحسيني في برلين وأعلن أمين الحسيني بأن العرب مستعدون للمشاركة في الحرب مع ألمانية ضد العدو المشترك الإنكليز واليهود والبلشفية، وأكد أن هذا الإشتراك سيتم ليس فقط من خلال إشعال الثورات ضد الإنكليز وإنما من خلال الفيلق العربي من أسرى الحرب الفلسطينيين الموجودين في اليونان في معسكرات الاعتقال الحربية، وهؤلاء الفلسطينيون استأجرهم الإنكليز كعمال أولاً وتم تأهيلهم فيما بعد في مصر ونقلوا إلى اليونان.وقسم منهم ناضل مع أمين الحسيني في فلسطين ضد البريطانيين[19]. وكذلك الضباط العرب من سورية وفلسطين والعراق الذين كانوا بحاجة لنقلهم بصورة غير شرعية من تركية إلى ألمانية. كما اقترح أمين الحسيني كسب العرب من إفريقية الشمالية الفرنسية، الموجودين في معسكرات الأسرى في فرنسة ويبلغ عددهم بحسب معلومات المراكز العسكرية الألمانية حوالي 15000 رجل وبحسب مصادر عربية خاصة فإن عددهم يبلغ حوالي 40000 رجل[20]. واقترح أمين الحسيني كسب الطلاب الفلسطينيين والسوريين والعراقيين، الذين يدرسون في مختلف الدول الأوروبية وكذلك المدنيين العرب الموجودين في فرنسة. وأكد إمكانية كسب أشخاص مختارين في منطقة الريف المغربية والذين تربطهم بأمين الحسيني علاقة والطلب منهم أن يحضروا إلى

ألمانية عن طريق إسبانية[21]، وأعلن أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني عن استعدادهم للقيام شخصياً بتجنيد الفيلق العربي، وبذلك وجب إعداد غالبية المتطوعين بالضغط والوعيد. رفضت ألمانية استخدام عرب شمال إفريقية في الفيلق العربي واقتصرت فقط بناءً على توصية غروبا على الطلاب الفلسطينيين والسوريين والعراقيين الذين كانوا يدرسون في ألمانية والدول الأوروبية التي احتلتها ألمانية. والسبب في ذلك هي مراعاتها للعلاقات مع حكومة فيشي وإيطالية وإسبانية، وذكر رشيد عالي الكيلاني وأمين الحسيني أنه وبمجرد دخول القوات الألمانية البلاد العربية سوف ينضم إليها الجيش العراقي بأكمله وسوف تشكل فرقة أو فرقتان من المتطوعين العرب في سورية، كما اعتقدوا بأن قبائل منطقة الخليج العربي سوف تجند اكثر من 10 آلاف شخص من أبنائها، وهم مستعدون للتعاون مع القوات الألمانية[22].

أعطى هتلر أوامره في كانون الثاني 1942 بتشكيل الفيلق العربي، الذي كان عليه أن ينضم تحت قيادة الأركان الخاصة ف، وقد أشرف على تشكيل هذا الفيلق ممثل القيادة العامة العليا للقوات المسلحة الألمانية لاهاوزن Erwinvon Lahausen، وممثل المخابرات العسكرية الألمانية رئيس الأركان الخاصة ف الرائد ريكس مايز، وتعهّد رشيد علي الكيلاني وأمين الحسيني بتقديم موارد بشرية للفيلق العربي. أما جميع المهمات الباقية فألقيت على عاتق الأركان الخاصة ف، وكان تجنيد الفيلق العربي يجب أن يبدأ بمدرسة لإعداد صف ضباط، لذا تركز التفكير في البدء على تدريب 100 صف ضابط عربي، هؤلاء يأخذون على عاتقهم تدريب مجموعة أخرى من 500 إلى 1000 صف ضابط[23].

ولتجنب مشكلات التفاهم في التدريب، كان على الطلاب العرب في ألمانية التطوع في الفيلق. وبحثت المسألة في قسم المخابرات التابع للقيادة العليا

للقوات المسلحة الألمانية ووزارة الخارجية حول ضرورة إلغاء المساعدة المالية للطلاب العرب في ألمانية من أجل الالتحاق بالفيلق.

ومن المعلوم أن الشركاء في المحور كانوا يلقون الدور الأساسي في تنفيذ الخطط الإستيلائية في إفريقية وحوض المتوسط على إيطالية، ولكن كل دولة من دول المحور كانت تتوخى أهدافاً سرية خاصة بها، ولذلك لم يطلع الألمان الإيطاليين عند مباشرتهم بتشكيل الفيلق العربي خشية عدم موافقتهم.

وفي مطلع عام 1942، حصلت منافسة بين أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني. وقد شعر أمين الحسيني بأن رشيد عالي الكيلاني والقيادة العامة لجيش الرايخ قد خذلاه بشكل واضح. لذا استخدم في آذار 1942 علاقاته مع إيطالية أداة ضغط، فقد توجه أمين الحسيني إلى إيطالية والتقى مع موسوليني في 7 أيار 1942، واقترح عليه إنشاء فيلق من الشباب العرب الذين اجتازوا تدريباً عسكرياً خاصاً في جنوب اليونان لدى الأركان الخاصة[24]، وملء الشواغر في الفيلق بضباط ألمانيين وإيطاليين مع بقاء القيادة عربية، وقد انزعج رشيد عالي الكيلاني عند سماع هذه الأخبار، وذكر أن أمين الحسيني أراد أن يضمن من وراء ظهره وبمساعدة إيطالية مركز القائد العام للفيلق العربي، وبذلك سيزداد تأثيره في المنطقة العربية. ولكن القيادة الإيطالية كانت قد أبلغت موسوليني منذ زمن بعيد عن وجود الأركان الخاصة ف في رأس سونيون وعن اجتياز مفارز عربية عناك تدريباً عسكرياً خاصاً[26].

وقد واجهت ألمانية صعوبات كثيرة في مسألة تشكيل الفيلق العربي، إلا أن عدداً كبيراً من الشباب العرب الذين حضروا إلى ألمانية للدراسة، وهناك قامت المخابرات الهتلرية بتجنيدهم، كانوا يرفضون الالتحاق بفصيلة التدريب ويعود ذلك إلى هزائم الجيش الألماني على الجبهة السوفيتية الألمانية في الحملة الشتوية 1941–1942، ولدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء، وكذلك بسبب خداع الألمان والإيطاليين رشيد عالي الكيلاني وأمين

الحسيني في مسألة إعلان استقلال العراق وفلسطين بالإضافة إلى انكشاف نوايا النازيين، والفاشيين الخسيسة. ولذلك قام الألمان بإتمام الوحدة 288 والأركان الخاصة ف من الفرقة الأجنبية الفرنسية، التي كانت ترابط في الجزائر منذ العشرينات، وفيما بعد من بلدان أخرى في شمال أفريقية. وتم ضم 200 جندي من الفرقة إلى الوحدة 288.

قامت ألمانية بإطلاق اسم فصيلة التدريب الألمانية العربية Deutsch-Arabischen LEHRABTEILUNG على المعسكر الحربي في رأس سونيون. أما إيطالية فقد أخذت في الخفاء تدرس إمكانية إنشاء فيلق عربي، حيث اقترحت في 7 نيسان 1942، على أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني تشكيل فيلق عربي في إيطالية. وبموجب الاقتراح يتم جمع كل العرب الموجودين في إيطالية في قسم عسكري ليتم تدريبهم وتأهيلهم بالنزول في المظلات لأعمال التخريب والاستخبارات والتأهيل. وكان يجب أن ينظم الفيلق العربي في البداية في روما، وبعدها في محيط المدينة، ويجب ألا يكون هذا الفيلق تحت إمرة الجيش الإيطالي، وإنما يجب أن يعمل كوحدة مستقلة تحت المراقبة العليا لرشيد عالي الكيلاني وأمين الحسيني، ويرتدي المتطوعون العرب بزات عسكرية خاصة مع علامات عربية، ويدربهم ضباط إيطاليون تحت إشراف هيئة الأركان الإيطالية[27]. ووافق أمين الحسيني مباشرة على الاقتراح الإيطالي، بينما وقفت ألمانية ضد تشكيل فيلق عربي إيطالي. وقد تم حلّ هذه المشكلة بإجراء اتفاق بين الألمان والإيطاليين في كانون الأول 1941، بحيث يقوم الإيطاليون بإرسال أسرى الحرب الهنود إلى ألمانية لأجل تشكيل فيلق هندي، وتعهّد الألمان بإرسال العرب إلى إيطالية لتشكيل الفيلق العربي. أرسل الإيطاليون في شباط 1942 6أشخاص هنود، وفي آذار 40 هندياً، وفي 24 نيسان وبعد مماطلات سلم موسوليني لهتلر 500 أسير حرب هندي وأبقى لديه 500-600 شخص لوظائف أعمال الترجمة والدعاية والجاسوسية. وسعت

إيطالية للحصول على جميع العرب الذين تم تدريبهم في الأركان الخاصة ف. في 12 أيار، سلم الإيطاليون مذكرة لوزير الخارجية الألمانية رينبتروب طالبوا فيها بإرسال جميع أسرى الحرب العرب إلى إيطالية. لكن ألمانية ماطلت بحجة أن أسرى الحرب موزعون في معسكرات متفرقة بألمانية، على الرغم من وجود اتفاق بين الأميرال كاناريس Canaris والملحق العسكري الإيطالي الجنرال ماراس Marras بأن الفيلق العربي سيشكل على أرض إيطالية بعلم عربي وتحت قيادة ضباط عرب.

كان من واجب ألمانية تسليم 250 أسير عربي إلى إيطالية مقابل تسليم إيطالية 1000 أسير هندي لألمانية[28].

إلا أنه لم يصل إلا ثمانية أسرى حرب إلى معسكر الفيلق العربي الإيطالي، ولم يستطع هؤلاء الانسجام مع عشرين من المتطوعين العرب الذين كسبهم الإيطاليون، وبذلك فإن الفيلق العربي في إيطالية وحتى ربيع عام 1942 لم يضم إلا عدداً صغيراً، بالرغم من جهود إيطالية وأمين الحسيني والدعاية الواسعة لتأمين العرب إلى الفليق.

إن العلاقات بين ألمانية وإيطالية اتسمت بوحدة الرأي والتعاون في الظاهر، اما في السر فقد كان لكل من الدولتين أهدافه الخاصة، فألمانية كانت لديها رغبة قوية في أن يكون تحت إمرتها فيلق عربي خاص، تحت رعاية قواتها المسلحة لتستخدمه في المستقبل عندما تحتل البلاد العربية، وقد استطاعت ألمانية حتى أب 1942 في رأس سونيون أن تجنّد تحت قيادة الأركان الخاصة ف أربعة وعشرين عراقياً ومائة واثني عشر سورياً وفلسطينياً ومائة وسبعة من عرب شمال إفريقية ولكي ترضي إيطالية أطلقت على هذه الوحدة اسم "فصيلة التدريب العربية الألمانية".

إن النكسات المؤقتة للجيش السوفيتي، وتقدم الهتلرية في شمال القوقـــاز في أب 1942 ووقوف قوات المحور على أبواب مصر، عزّز أمال الهتلرين في الاستيلاء على تبليسي Tbilissi وشقّ الطريق نحو العـــراق، ولذلـك قـررت القيادة العامة للقوات المسلحة الألمانية، ووزارة الخارجية ودائرة كاناريس، نقـل الأركان الخاصة ف، وتمّ نقل الأركان الخاصة ف في 5 أب من رأس سـونيون إلى بلغارية ثم إلى رومانية، واتخذت القيادة الهتلرية في 20 آب 1942 قــراراً بتحويل الأركان الخاصة ف إلى فيلق الأغراض الخاصة ف بقيادة فيلمي، الذي كان ينبغي له بعد دخول القوات النازية تبليسي أن ينتقل بسكك الحديـــد عــبر روستوف على الدون Rostvwa.Don إلى القوقاز وأن يقوم فيما بعــد بــهجوم باتجاه غرب إيران والعراق، والخروج إلى الخليج العربي إلى البصرة، وكـان مخططاً له الانضمام إلى القوات المحورية التي ستكون قد استولت علـى قنـاة السويس.

وصل فيلق الأغراض الخاصة ف في 29 أب بكامل عدده إلى منطقـــة بالقرب من ستالينو Stalino، وفي 30 تشرين الأول وصل فيلـــق الأغــراض الخاصة بكامل عدده إلى ستالينو والحق شكلياً بالجيوش أ. وكان فيلق الأغراض الخاصة ف يتألف من ثلاث كتائب ميكانيكية معزّزة، ضمت الكتيبتان الأولـى والثانية جنوداً وضباطاً ألمان فقط، أما الكتيبة الثالثة فتتألف من الجنود الألمـان والسوريين والفلسطينيين والعراقيين والأردنيين والليبييـــن والمغاربـــة، وبلـغ عددهم 6000 شخص، منهم 800 عربي[33] ولكن العدد ازداد بعـد نقلـه إلـى القوقاز، حيث أضيفت إليه كتائب دبابات وفوج خيالة ووحدات أخرى.

دخلت هذه القوات الحرب في 15 تشرين الأول 1942 بـــدون الكتيبـة العربية في صحراء كالميكيا Kalmuckensteppe، إلا أنها عانت من خســائر فادحة هناك، أما الكتيبة العربية فقد وضعت في معسكر وراء الجبهة يبعد عـدة كيلو مترات[34]. وقد عمل الألمان كل ما في وسعهم للمحافظة علـى الكتيبـة

الثالثة الموجودة في فصيلة التدريب العربية الألمانية من أجل الزحف إلى العراق وإيران.

وقد أصبح فيلق الأغراض الخاصة ف على تماس قتالي مع القوات السوفيتية. وفي 17 تشرين الأول، انتقل فيلق الأغراض الخاصة إلى الهجوم، ولكن الهجوم أحبط عند تخوم نهر كوما Kuma وبالتالي راوحت وحدات فيلق الأغراض الخاصة على خط اتشيكولاك Atschikulak واتخذ الجنرال فيلمي موقعاً في بلدة براسكوفيا، وأنشأ دفاعاً قوياً، ولم تستطع القوات السوفيتية اختراق هذا الدفاع، واستطاعت وحدات فيلق الأغراض الخاصة ف احتلال فلاديمير وفكاو اوردجانيويه، ولم تستطع التقدم أكثر من ذلك، وتمكنت القوات السوفيتية في تشرين الأول 1942 من إنزال خسائر كبيرة بفيلق الأغراض الخاصة المتفوق، مما اضطر القيادة الهتلرية لإنزال الكتيبة العربية إلى المعركة، على الرغم من أنها كانت معدة للعمليات العدوانية في البلاد العربية، وفي منطقة بوديونوفسك Budennowsk وقع بعض الجنود العرب من مختلف الأغراض الخاصة ف في الأسر(35).

نتيجة لخسائر فيلق الأغراض الخاصة ف في المعارك اضطرت القيادة النازية للإقرار بأن الهجوم من أجل تدمير سكك حديد كيزليار-استرخان Kisliar-Astrachan أصبح غير ممكن، وهذا ما دعاها في شهر كانون الثاني 1943 إلى إعادة تحويل فيلق الأغراض الخاصة ف إلى الأركان الخاصة ف، ووضعه تحت إمرة قائد مجموعة الجيوش في الدون.

لم يبد الألمان أي اهتمام بعرب المغرب، قبل نزول القوات الإنكليزية والأمريكية في شمال إفريقية، وكان نشاط ألمانية النازية هناك دعائي، مع الحرص الشديد على تجنب الإشارة إلى القومية العربية، التي تؤدي إلى إغضاب إيطالية الفاشية وإسبانية فرانكو وفيشي، ولكن بعد نزول قوات الجنرال

ايزنهاور ازداد اهتمام الهتلريين في تشرين الثاني وكانون الأول 1942 بالمغرب.

وبعد مناقشات في روما في 20 كانون الثاني 1943، بين موظفين من وزارة الخارجية الألمانية والإيطالية بالإضافة إلى الملحق العسكري الألماني في روما، والجنرال آمية عن القيادة العليا الإيطالية، تم الاتفاق على نقل وحدة الاتصال الألمانية العربية بالطائرات خلال ثلاثة أسابيع. وكذلك وضعت خطة خاصة لتجنيد العرب التونسيين، إثر وصول وحدة الاتصال العربية الألمانية وتم في شهر شباط نقل الأركان الخاصة ف مع قائده فيلمي إلى تونس، وبدأ التجنيد في 10 كانون الثاني 1943، ونُقِل إلى الوحدات العربية في 13 شباط 132 ضابطاً وصف ضابط وجندي، وقد أسند إلى فصيلة من فرقة براندنبورغ، التي وصلت بعد إقامة رأس الجسر التونسي مهمة تدريب العرب[36].

لكن أوضاع المحور كانت في تدهور مستمر، فقد تم تطويق جيش الفيلد مرشال فون باولوس Von Paulus وقضي عليه في 2 شباط 1943 على نهر الفولفا، وبذلك تلقى الجيش النازي ضربة كبيرة على الجبهة الشرقية. كما منيت الجيوش المحورية في شمال إفريقية بسلسلة من الهزائم، فقد نزلت القوات البريطانية والأمريكية بقيادة الجنرال ايزنهاور Eisenhoewer في مراكش والجزائر.

وبدأ الجنرال مونتغمري Montgomery زحفه بنجاح من مصر في 8 تشرين الثاني، واضطر رومل Rommel إلى الانسحاب من طرابلس في كانون الثاني 1943، وفي النهاية استسلمت آخر القوات المحورية في 13 أيار 1943، وأسر الحلفاء ربع مليون جندي ألماني وإيطالي، وبذلك انتهت مرحلة هامة من مراحل الحرب العالمية الثانية[37].

ومنذ منتصف عام 1943، وجهّت ألمانية جهودها كاملة للدفاع عن مواقعها في الجبهات الأوروبية، وأصبحت البلاد العربية بعيدة المنال، وقد شعر الزعماء العرب المتعاونون مع ألمانية بذلك، لذا أخذوا يوجهون نقدهم بشكل علني للسياسة الألمانية، ومنذ تلك الفترة لم يعد بالإمكان القيام بتنظيم وحدات عربية لاستعمالها في البلاد العربية، مما دفع القيادة الهتلرية إلى جمع الوحدات العربية المقاتلة في الجيش الألماني وإطلاق اسم "اللواء العربي المستقل" عليه في 1 تشرين الثاني 1944[38].

وقد شعر هتلر خلال الأشهر الأخيرة من الحرب، بالأخطاء التي وقع فيها أثناء الحرب، فأعلن عن أسفه لأنه لم يستغل بشكل كاف إمكانيات حركات التحرر الوطني في المستعمرات الفرنسية، وبخاصة في سورية وتونس، وكذلك عبّر عن خيبة أمله في التحالف مع موسوليني الذي لم يستفد منه شيئاً في الشرقيين الأدنى والأوسط[39].

ختاماً، يمكن القول بأن الكارثة التي حلت بالألمان على الجبهة السوفيتية، وكذلك هزيمة دول المحور في شمال إفريقية، قد أدّت إلى فشل خطط دول المحور السياسية والاستراتيجية في البلاد العربية، فمنذ ذلك الوقت وبشكل خاص بعد طرد قوات المحور من شمال إفريقية، لم تعد الشؤون العربية تلعب دوراً هاماً في خطط دول المحور وسياستهم.

الهوامش والحواشي

1- ما أن قامت الحرب العالمية الثانية في أيلول عام 1939، حتى بدأت الأركان النازية بتشجيع من البرجوازية الصناعية في ألمانية نهج خطط الاستغلال الاقتصادي.

(أعقب محاولات التغلغل الاقتصادي إنزال القوات الألمانية إبان الحرب العالمية الثانية في شمال إفريقية، الذي كان ينبغي له أن يشكل بداية للاستيلاء على الممتلكات الاستعمارية للدول الغربية) وللمزيد راجع:

Kuhne, H. *Faschistischc Kolonialideologie und der Zweite Weltkrieg*, Berlin, 1962, s. 18.

2- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Film Nr, 13914, B,1,260716.

Geschichte der Araber, von den Anfangen Bis zur Gegenwart, Autorenkolle-ktiv unter Leitung V. L. Rathmann, 3 U. 4. Bd. Berlin, 1974, Bd,4, S. 436

3- انظر:

Der Zweite Weltkrieg in Chronik und Dokumenten, Hrsg, V.H.A 1945-1939 Jacobsen, Darmstadt 1959, Dok 65, S. 244.

4- انظر: شيرر وليم: *تاريخ ألمانية الهتلرية*، 4 أجزاء، ترجمة خيري حماد، بيروت 1958، الجزء 3، صفحة 385.

5- انظر:

Grobba, F, *Männer und Mächte in Orient*, 25 Jahre diplomatische Tatigkeit in Orient, Gottingen, Zurich, Berlin 1967, S. 247.

6- انظر:

ALI AL Hussein, R, *Die Politik Deutschlanols-gegenuber den Arabischen Landeren* 1939-1943, phil, Oiss, Rostock 1990, Bd.2, S. 45.

7- جنرال ألماني جوي، خبير بشؤون الشرق عمل لفترة طويلة كمدرب عسكري في تركية وإفريقية، خدم في الحرب العالمية الأولى برتبة مساعد ملازم في فرقة المشاة رقم 61. ومنذ عام 1912 في القوات الجوية. وبعد خدمته الطويلة في عهد القيصرية وجمهورية فايمر Weimer والديكتاتورية النازية رقي إلى رتبة جنرال عام 1939.

8- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt, Nr. 61124, Bl. 100-101.

9- غروبا: شغل غروبا منذ تشرين الأول 1932 منصب المبعوث الألماني في بغداد، ومن 1 كانون الثاني وحتى 3 أيلول 1939 منصب مبعوث في العربية السعودية، ومنذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى شباط 1943 مفوضاً خاصاً لشؤون البلدان العربية. وكان مسؤولا عن إقامة رشيد عالي الكيلاني وأمين الحسيني وفوزي القاوقجي. أصبح منذ أوائل 1942 رئيساً للجنة العربية لدى وزارة الخارجية الألمانية.

10- ريكس ماير: رئيس هيئة الأركان لدى وزارة الخارجية، رائد ومغامر وخبير بشؤون الشرق، عمل في تركية وفلسطين والعراق والجزائر.

11- ريتر فون نيدرماير: ممثل قام بمكافحة التجسس.

12- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt, Nr. 61124, Bl. 95-96.

13- انظر:

Tillmann, H. *Deutschlands Araberpolitik in Zweiten Weltkrieg*, Berlin 1965, S. 314.

14- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt, Nr. 61179, Bl. 99-105.

Tillmann, H. *Deutschlands Araberpolitik*, S. 315

15- انظر:

Deutschland in Zweiten Weltkrig, 6 Bde, Berlin 1974-1985 Bd.2, S. 279.

16- انظر:

Ebenda, S. 323

17- انظر:

Geschichte der Araber, Bd. 4, S. 435

18- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt, Nr. 61123, Bl. 154.

19- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt, Nr. 61123, Bl. 135.

20- انظر:

Ebenda, Bl. 160

21- انظر:

Ebenda, 154-157

22- انظر: ابراهيمبيلي، حاجي مراد، *معركة القفقاس وفشل خطط المانية الهتلرية في الشرق الأوسط*، موسكو 1981، صفحة 142.

23- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt, Nr. 61123, Bl. 155

24- انظر:

*Zentrales Staatsarchiv Pots*dam, Auswartiges Amt, Nr. 61123, Bl. 249

25- انظر:

Ebenda, Bl. 303

26- انظر:

Tillmann, H. *Deutschlands Araberpolitik*, S. 360-361

27- انظر:

ALI AL Hussein, R, *Die Politik Deutschlanols-Gegenuber den Arabischen Landern*, s. 97.

28- انظر:

Geschichte der Araber, Bd. 4, S. 436

29- انظر:

Tillmann, H. *Deutschlands Araberpolitik*, S. 393

30- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt, Nr. 61124, Bl. 46

31- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt, Nr. 61125, Bl.46-47

32- كان الفيلق يضم كتيبة دبابات مستقلة (25 دبابة ثقيلة ومتوسطة) وفصيلة طائرات (25 طائرة)، وسرية اتصال وسرية نازعي ألغام، وسرية هاون ومفرزة استطلاع تملك دراجات نارية وفصيلة خيالة ومفرزة للأرصاد الجوية وطابور سيارات، أما سلاح المدفعية فيتألف من كتيبة ذات أربع بطاريات مدافع وبطارية مدافع اقتحام عيار 105 ملم وكتيبة ذات ثلاث بطاريات مدافع ثقيلة ومضادة للطائرات وكتيبة ذات مدافع عيار 20 ملم مضادة للطائرات بالإضافة إلى مفارز المؤخرة (وحدة إسعاف، مخبز، مسلخ، مختلف المشاغل).

33- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt, Nr. 61125, Bl. 25F

34- انظر:

Ebenda, Bl. 16

35- انظر: ابراهيمبيلي، حاجي مراد، *معركة القفقاس*، ص 182.

36- هيزوير، لوكاز، *المانية الهتلرية والمشرق العربي*، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة 1968، الصفحة 393.

Pearlman, M. *Mufti of Jerusalem*, London 1947, P.59 و

37- إن عدد الأسرى العرب الذين وجدوا في معسكر اوبيليكا في الأباما Alabama في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ في نهاية الحرب العالمية الثانية حوالي ألفي أسير.

38- انظر: محافظة، علي، *العلاقات الألمانية الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية*، بيروت، د.ت، ص 261.

39- انظر: *المرجع السابق*، ص 271.

السياسة الدعائية لدول المحور في البلاد العربية عشية وأثناء الحرب العالمية الثانية

د. راغب العلي

جامعة دمشق-قسم التاريخ

وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها بانهيار الإمبراطورية العثمانية وسيطرة فرنسة وبريطانية على البلاد العربية بعد طرد الألمان منها وإجبارهم على ترك مستعمراتهم وامتيازاتهم فيها[1]. وفي عهد جمهورية فايمر Weimar لم يقم الألمان في البلاد العربية إلا بنشاط محدود، لأن التخلص من قيود معاهدة فرساي Versailles، وتجنب الاحتكاك مع فرنسة وبريطانية اللتين كانتا تسيطران على البلاد العربية كان الشغل الشاغل للسياسة الألمانية. إضافة إلى ذلك، فإن ألمانية لم تمتلك مقومات ووسائل مادية وعسكرية مثل الأسطول والأموال تمكنها من القيام بمشاريع في البلاد العربية. وبتسمية أدولف هتلر Adolf Hitler قائد الحزب القومي الاشتراكي العمالي الألماني مستشاراً لألمانية في 30 كانون الثاني 1933، قامت الديكتاتورية النازية التي جرّت إلى عواقب وخيمة باضطهادها بلا رحمة ولا هوادة الحركة السياسية التقدمية وبشكل خاص الحركة العمالية.

وقد هدف برنامج الديكتاتورية النازية إلى تحقيق السيطرة العالمية، وشكلت العنصرية الشوفينية العنصر الأساسي للإيديولوجية النازية ومن خلال الترابط المحكم بين الديماغوجية القومية والاشتراكية، ومن خلال الابتزاز السياسي والضم بالقوة والتعبئة الصارمة للاقتصاد والموارد الأخرى، ومن خلال بناء الجيش القومي خلقت الديكتاتورية النازية حتى آب 1939 الشروط

الداخلية والخارجية لتنفيذ خططها في السيطرة العالمية[2] لقد أرادت النازية الألمانية مد سيطرتها على البلاد العربية بالاشتراك مع إيطالية الفاشية وإسبانية فرانكو، وكان هذا جزءاً من المخطط الذي يرمي إلى السيطرة العالمية. فقد طمحت النازية الألمانية إلى احتلال البلاد العربية هادفة إلى توسيع مناطق نفوذها في منطقة تتميز بأهميتها الاستراتيجية لخطة الحرب الألمانية الهتلرية، حيث كانت مصدراً هاماً للمواد الخام، وسوق تصريف هائل للإنتاج الألماني.

لقد طمحت ألمانية بالاستيلاء على مرافق البترول في كركوك وعبادان وخانقين والكويت وأنابيب البترول الذاهبة إلى طرابلس وحيفا. ومصافي البترول فيها[3]، ولم تكن المواد الأولية في المناطق العربية هي محط أنظار ألمانية فحسب، بل تجاوزتها إلى المنتجات الزراعية كالقمح والشعير والبخور والقطن والبقول والجلود والفراء والماشية أيضاً[4]. وقد عرض ربنتروب Ribbentrop[5] في نشرة سرية في 20 آب 1940 الأهداف المستقبلية لألمانية الهتلرية في المنطقة بشكل صريح. ومع أن ألمانية كانت تنوي في البداية ترك الأولوية لإيطالية في التشكيلات السياسية للمنطقة العربية إلا أن هذا لا يعني إلغاء متابعة اهتمامات ألمانية السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة. وهذا ما ورد في النشرة السرية بالقول "مطالب ألمانية تسري في المشاركة في استغلال آبار البترول، وتأمين خطوطها الجوية، ومتابعة أعمالها التنقيبية الأثرية"[6].

لذلك انتهجت القيادة النازية في المنطقة العربية منهجين: الأول يتمّيز بالبحث عن كل ما يؤدي إلى ثقة الشعب العربي بدول المحور، وقد حاول المحور بمساعدة أجهزة دعايتهم أن يضلل قسماً من العرب ويقنعهم بأنه حليفهم في النضال ضد السلطة الاستعمارية، وبأن انتصار دول المحور على فرنسة وبريطانية سيجلب الحرية للشعب العربي. ومن أجل استثارة الرأي العام

العربي ضد الاستعمار، بذل الألمان إمكانيات متعددة للدعاية، حيث وجهت برامج إذاعية هادفة إلى الغاية ذاتها وأصدرت منشورات سرية موجهة، ولكن هذه الديماغوجية النازية والفاشية لم تستطع أن تحقق إلا نجاحات جزئية ولفترات قصيرة. أما المنهج الثاني: قيام ألمانية وإيطالية بقيادة الحرب في المنطقة العربية من أجل تثبيت أقدامها فيها. فبينما حارب جيش الرايخ الألماني على مسرح الحرب الأوروبي، قادت إيطالية الفاشية الصديق الحميم لألمانية الهتلرية العمليات الحربية في شمال إفريقية[7].

وللوصول إلى الهدف الأول، عمدت ألمانية النازية إلى إعادة تنظيم تجمعات الرايخ بشكل كامل. وخلال عامي 1936-1938 ارتفع الأعضاء فيها من40.000 إلى مليون وذلك من أجل التحضيرات للحرب الإيديولوجية الدعائية[8]. وكان من مهام هذه التجمعات نشر سياسة الاستعمار الفاشية والنازية، والتي كانت تشمل كل مجالات الحياة الاجتماعية. وقامت به وزارة الرايخ للدعاية والتوضيح للشعب، والتي أسّسِت في آذار 1933 م.

وقد أسنِدت هذه الوزارة إلى جوزيف غوبلز Joseph Gobbels[9]. وقد وفرّت لها حتى عام 1939، وسائل كثيرة للدعاية ومنها 3500 جريدة يومية، 15.000 مجلة وخمسة عشر جهاز إرسال يقوم باستقباله أكثر من 10.820.000 راديو وكذلك 9300 سينما يزورها سنوياً أكثر من 447 مليون مشاهد. وفي عام 1939 نُشِرَ في 3250 مطبعة ألمانية أكثر من 20.000 كتاب باللغة الألمانية. كل هذا وُضِع من قبل الدولة النازية تحت تصرف هذه الوزارة. وعلى أساس هذه الأهمية ارتفعت ميزانية وزارة الدعاية بشكل كبير. ففي عام 1934 رصد لها مبلغ 26.1 مليون مارك ألماني، وفي عام 1935 كان

في صندوقها مبلغ 40.8 مليون مارك، وفي عام 1936، رصد لها مبلغ 70.7 مليون مارك ألماني[10].

وبهذه الوسائل استطاعت وزارة دعاية الرايخ الوصول إلى مختلف القطاعات والأقسام، وقامت وزارة الدعاية بإخضاع الصحافة والراديو والمسرح والأفلام والموسيقا والثقافة من أجل تحضيرات الحرب الإيديولوجية. كانت وظيفة الدعاية إدارة وتوجيه التضليل الفكري للشعب الألماني، وبشكل خاص تحديد وإقرار الطرق والأهداف للعمل الدعائي المختلف. وكانت هناك دعامة رئيسة أخرى للتأثير النازي، وهي الوظيفة الأساسية، تنظيم الشعب بشكل كامل في منظمات، ويرجع ذلك إلى الحزب النازي الوحيد مع منظماته وتفرعاته المحكمة. وفي هذه المنظمات أثر اتباع الحزب النازي بشكل قوي في تقوية الإيديولوجية النازية[11]. وكان ضمّ الألمان الذين يقطنون في الخارج لصالح التحضير لحرب عالمية جديدة جزءاً من السياسة الخارجية للنازية. وقد كان هدف الحزب النازي إدخال الألمان الذين يقطنون خارج ألمانية في الدعاية النازية والفاشية، وبالتالي تعبئتهم وتنظيمهم لخدمة الحزب والحكم الهتلري. فمثلاً في فلسطين، كانت هناك إقليمية ألمانية وكان عددها في أواخر جمهورية فايمر حوالي 2500 نسمة. ولذلك اعتبرها الحزب النازي دعامة أساسية لعمل الرايخ، ولذا عمل على تنظيمها وإرسال المنشورات والكراسات والتعاميم الصادرة من الحزب النازي عن طريق القنصل العام في القدس. بالإضافة إلى أن الجمعيات التي كانت تهتم بالشرق، أخذت بتنظيم الطلاب العرب الذين يدرسون في ألمانية. وخصّص الحزب النازي إحدى منظماته التي سميت بمنطقة الخارج Die Auslandsorganisation der NSDAP.وقد أنشئت هذه المنظمة في أول أيار 1931، وكان مقرها مدينة هامبورغ ولكن نشاطها لم يتضح إلا بعد عام 1934. وتولى رئاستها Ernst Bohle وضمّت بأجهزتها إلى

وزارة الدفاع الألمانية. وكان من أهداف منظمة الشؤون الخارجية، رعاية الأقليات ومحاولة اكتسابها للمبادئ النازية، ولتوطيد الصلة بين هذه الأقليات وبين الوطن الأم، ومحاربة اندماجهم في المجتمعات الأجنبية[12]. وعملت ألمانية على تطوير علاقاتها التجارية مع البلاد العربية، فتطورّت هذه العلاقات بشكل إيجابي، لكنها بقيت محدودة، لأن الدول الاستعمارية ادعّت لنفسها الحق بالثروات الباطنية والأسواق. وقد بلغ حجم التجارة الخارجية مع الشرق الأوسط عام 1938، 7.3%، واحتل التصدير إلى فلسطين المركز الأول وإلى مصر المركز الثاني وتضاعف التبادل الاقتصادي بين ألمانية والعراق ما بين عامي 1935-1938. وإلى جانب العلاقات الاقتصادية المتطورة نسبياً، حصلت مقابلات ممثلي النازية الألمانية وبين بعض المجموعات العربية. حيث عملت برلين وروما على الاتصال ودعوة القوميين العرب. ولذا ظهرت في البلاد العربية مجموعات تتجه إلى ألمانية وإيطالية، حيث رأت في القوة الألمانية الجديدة مثالاً يحتذى، وأعلنت أن ألمانية هي السند الأساسي لها في نضالها من أجل الحرية والاستقلال. وتشكلت منظمات شبه عسكرية من الشباب العربي في مدن الشرق العربي، مثل القمصان الحديدية والحرس الوطني في دمشق، والكشافة في حلب، الشباب العربي في حمص، الشباب الوطني في حماه، الفتوة والجوالة في العراق، الحزب القومي السوري في سورية ولبنان وفلسطين. وجرت لقاءات عديدة ومنها زيارة سعيد الإمام، وهو قومي سوري من دمشق، ومؤسس النادي العربي الجديد وجمعية الدارسين العرب في ألمانية، حيث أجرى في كانون الأول 1937 محادثات في برلين مع وزير الخارجية الألمانية ربنتروب، وبعض ممثلي الوزارة مثل فون نوراث Von Neurath وفون هنتغ Von Hentig[13]، وذلك لطلب المساعدة الاقتصادية والسياسية من أجل نضال الشعب العربي ضد المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين[14]. والتقى حكمت

سليمان رئيس وزراء العراق، في 15 تموز 1937، مع الدكتور فريتس غروبا Dr.Fitz Grobba في بغداد للحصول على قرض مالي ولإفشال مشروع التقسيم بفلسطين. والتقى بعض الوطنيين السوريين بالقنصل الألماني في بيروت فرديناند سيلر Ferdinand Seiler لتقديم أسلحة وذخيرة للثوار الفلسطينيين. وقام أمين الحسيني في 16 تموز 1937 بزيارة قنصل ألمانية العام وقناصل دول المحور في فلسطين. وفي كانون الثاني 1937 قابل محمد عزة دروزة يرافقه معين الماضي، الوزير المفوض الألماني في بغداد، وأوضحا له أن استمرار الهجرة إلى فلسطين سيجعل اليهود الأكثرية في البلاد العربية. ولذا يجب الحدّ منها لأن انتصار العرب سيكون في مصلحة ألمانية. وفي نهاية شباط 1939، حضر بالدور فون شيراخ[15] Baldur Von Schirach إلى دمشق[16]، وشارك في تأسيس ناد عربي جديد. وأعدت زيارة يقوم بها جوزيف غوبلر إلى مصر في أوائل عام 1938، ولكنها لم تتم إلا في شباط 1939. وفي 8 حزيران 1939، التقى خالد القرقيني، مستشار الملك السعودي مع ربنتروب لطلب الأسلحة للعربية السعودية[17]، وبناء مصنع للذخيرة فيها. وفي 17 حزيران استقبله هتلر، وتحدث عن عطفه على العرب، وأعلن عن استعداده لأن يقدم المساعدة الفعالة للسعوديين.

وعملت ألمانية على تشجيع الرحلات والدراسة في ألمانية. وفي عام 1937 في أيار، علقت الأعلام الألمانية والإيطالية وصور هتلر وموسوليني في فلسطين بالاحتفال بعيد المولد النبوي. وقامت ألمانية بدعوة بعض الساسة العرب إلى مهرجانات الحزب النازي التي أقيمت في نورنمبيرغ Nürnberg ، بالإضافة إلى اللقاءات السياسية والاقتصادية، حيث كان لممثلي مصانع التسليح والتجارة في ألمانية وكذلك أتباع ألمانية في القنصليات والمفوضيات في بغداد، القاهرة، حيفا، القدس وبيروت، تأثير في نشر الأهداف السياسية والدعائية نتيجة

اتصالهم بالعرب. وكذلك الجاليات الألمانية في البلاد العربية حيث عاش 2000 ألماني في مصر و2500 ألماني في فلسطين وأعداد كثيرة من هذه الشخصيات بحثت عن طرق مختلفة لنشر الأهداف الفاشية والنازية لدول المحور(18). وكوسيلة أخرى للتأثير الدعائي النازي، لعبت المدارس الألمانية والمؤسسات التعليمية الأخرى دوراً هاماً.

في نهاية الثلاثينات، تعلّم في العراق 300 طالب عربي اللغة الألمانية تحت إشراف أربعة معلمين ألمان، 30 طالباً منهم أوفدوا للدراسة في ألمانية. وفي مصر وجدت أربع مدارس ألمانية، كان عدد العرب فيها 25% وتخرج 58 طالباً مصرياً من ألمانية(19).

كان هناك تعاون وثيق بين ألمانية النازية وإيطالية الفاشية منذ عام 1932، حيث استخدم الراديو الإيطالي(باري) لنشر الإيديولوجية السياسية الفاشية والنازية. أما ألمانية فلم تستخدم راديو برلين للبث في البلاد العربية إلا في عام 1938، مع العلم أن المكتب السياسي السابع كان يدعو إلى توجيه الإذاعات من داخل ألمانية. لكن إدارة الشؤون الخارجية بالحزب النازي، رفضت ذلك لاعتبارات تتعلق بالعلاقات الإنجليزية الألمانية. ولم تبدأ برلين إذاعاتها اللاسلكية إلا في عام 1938، حيث قلّ اهتمام الهتلريين بالشكليات بعد مؤتمر ميونخ. لقد علقت ألمانية الهتلرية أهمية استراتيجية كبيرة على المنطقة العربية وعلى ثرواتها الباطنية، وكذلك كسوق لتصريف منتجاتها ضمن خطط سيطرتها العالمية. وكان يتبع لأهداف سياسة الغزو المحورية إزالة النفوذ المسيطر لكل من بريطانية وفرنسة في هذه المنطقة. وكانت حركة التحرر القومية المتصاعدة للشعب العربي ضد السلطة الاستعمارية قد عرّضت مواقع هذه السلطة للخطر، ولهذا بذلت ألمانية الهتلرية منذ منتصف الثلاثينات جهودها

في نصح الشعب العربي بأنها الحليف الطبيعي له في نضاله التحرري القومي. وتحت قناع السياسة الخالصة من كل غرض والصداقة تجاه الشعب العربي، بدا المحور وكأنه يؤيد ويدعم مساعي حرية هذا الشعب. انطلقت تصورات ألمانية الإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية من أن نضال العرب من أجل الاستقلال القومي سيطوّق عدداً كبيراً من وحدات الجيش البريطاني والفرنسي. وقد حدّد الهدف في التوجيه السياسي لوزارة الخارجية الألمانية بشأن سياسة العرب في المناطق المحتلة من قبل إنكلترة وقد تضمّن التوجيه ما يلي:" مساعدة كل تيارات مطامح الحرية للعرب، والموجهة ضد إنكلترة، وتكوين حكومات عربية قومية مرتبطة بعمل مشترك مع إيطالية حليف المحور[20]. "وأيضا:" يجب أن يُدْفع العرب الساعون لنيل حريتهم للاعتقاد بأن نصر دول المحور في دول الشرق الأوسط سيجلب لهم التحرر من سيطرة الانتداب [21]."

وكذلك:" ألمانية، التي لم تدع بأية مطالب إقليمية في المنطقة العربية، كانت بسبب النظرة المشتركة في المسألة اليهودية، الحليف الطبيعي للشعب العربي في كفاحه ضد إنكلترة [22]."

وبذلت ألمانية جهودها في دعايتها للتجاوب مع اهتمامات الطبقات المختلفة للشعب العربي. في بداية سنة 1939 توسّع جهاز الدعاية الألماني النازي في المنطقة العربية بشكل ملحوظ. وقوي من جديد مع بداية الحرب العالمية الثانية في أيلول 1939، وكان لاستخدام الإذاعة أهمية خاصة في هذا المجال.

فقد رفعت البرامج المبثوثة باللغة العربية بشكل واضح، ومددت خلال النصف الثاني من عام 1940، حيث بُثّ من برلين يومياً أربعة برامج إذاعية باللغة العربية بمقدار بث 95 دقيقة لمجموعها، وكذلك برنامج باللهجة المغربية

بمقدار ساعة. كما بثّ برامج إخبارية فرنسية مموّهة من باريس باللهجة المغربية، وكل برنامج منها بمقدار 40 دقيقة [23]. وبدءاً من 5 أيار 1941، ارتفعت أعداد البرامج المرسلة من برلين باللغة العربية إلى خمسة برامج وأصبحت مدتها 205 دقائق. ومن أجل توسيع حلقة الاستماع من المنطقة العربية، ارتأى قسم الدعاية في وزارة الخارجية إرسال برامج باللغة العربية من أثينة، لكي يولد الانطباع والتأثير لدى العرب بأن هذا الإرسال إرسال يوناني. وكذلك وجدت تصورات من ألمانية بوجود بثّ إرسال مموه من ليبية ومن جنوب إيطالية يكون مخصصاً لسكان مصر، وهذا البث يجب أن يدعم القوة الوطنية في مصر. وقد رفضت ألمانية بثّ مثل هذه الإرساليات لسكان العراق والعربية السعودية، لأن ألمانية تعاونت مع حكومات هذه الدول وبالتالي، لا تريد أن تترك انطباعاً لديها بأنها تحمي ارسالات مناوئة[24]. واتبعت إيطالية حليفة ألمانية سياسة إذاعية مشابهة في المنطقة العربية. إن القواسم المشتركة لكل الإرساليات المبثوثة كان إيقاظ الأصوات المعادية لبريطانية وفرنسة عند العرب. وبمهارة فائقة استخدمت الدعاية المحورية الشعور الديني والقومي للشعب العربي، حيث قامت باستخدام القرآن الكريم وذكر القصص التاريخية وأبطال العرب لإظهار الوعي الذاتي عند العرب واستخدامه للكفاح ضد السيطرة الاستعمارية.

وركزت الدعاية المحورية على القوة العسكرية الألمانية[25]. وبجانب الدعاية الإذاعية، بذلت ألمانية الهتلرية جهوداً لإرسال كتيبات وبطاقات بريدية مصورة ومناشير للتأثير الهادف على قسم من الشعب العربي. وقد تمّ توسيع الأعمال الصحفية في قسم المعلومات في وزارة الخارجية، وحصلت بعض الجرائد والمجلات العربية في إسبانية ومراكش الإسبانية وأمريكة الجنوبية على الدعم الألماني المالي، وزُوِدّت بالمعلومات والمقالات. وقد حصلت جريدة الأمة

العربية/ التي يصدرها شكيب أرسلان[26] باللغة الفرنسية في جنيف على دعم مادي من الجهة الألمانية. وكذلك قام قسم المعلومات في وزارة الخارجية، بنشاط ملموس لدعم المقالات في الجرائد العربية في إسبانية والمغرب وجنوب أميركة. ونظمت وزارة الخارجية الألمانية التوزيع والمادة لمجلة بريد الشرق، التي تصدر كل أسبوعين من قبل محطة إذاعة الرايخ Reichsrund-Funkgesellschaft[27]. وقامت المؤسسات الإذاعية الألمانية في شرق المنطقة العربية بنشاطات قليلة وذلك مراعاة لمطامع إيطالية في المنطقة. وجرى التخطيط لإرسال الدعم من خلال إرسال مراسلين ألمان للإذاعة في سورية وذلك لتقوية النفوذ الألماني في مجال الصحافة وتزويد جريدة النهار بالأخبار والتجهيزات. وقدم الدعم للجرائد السورية من خلال تأسيس خط تلفوني بين أنقرة وبيروت مرتين بالأسبوع، وكذلك إرسال جرائد وأفلام إلى بيروت ودمشق وحلب[28] وتركز الاهتمام على توسيع نشاط الجاسوسية والجاسوسية التخريبية التابعة لوزارة الدفاع الألمانية. وصدرت طبعة عربية لصحيفة خاصة بالقوات المسلحة الألمانية تسمى الإشارة Signal. لقد كان عمل وزارة الخارجية الألمانية توفير المادة وتنظيم التوزيع، حيث كانت الصحف ترسل بالبريد من ألمانية إلى إسبانية ومراكش الإسبانية ومراكش- وتلقت الصحف العربية مادة المقالات والنشرات بانتظام من وكالتي الأنباء الألمانية D.N.B Transozean باللغة العربية.

وللوصول إلى الطريق الثاني، فقد ترك المجال لإيطالية لقيادة الحرب في المنطقة العربية، ولذلك اتصفت الأعمال العسكرية لألمانية الهتلرية في المشرق العربي بخاصة الأعمال الجانبية حيث كانت دعائية لإثارة الشعب العربي ضد إنكلترة وفرنسة وتطويق قواتها وأيضاً مساعدة إيطالية[29] بتثبيت أقدامها في المنطقة العربية، ريثما يتمّ الاستيلاء على الاتحاد السوفييتي.لقد بذل بعض

القوميين العرب جهوداً كبيرة من أجل الحصول على تصريح خطي من المحور بشأن استقلال العرب ووحدتهم، ولكنهم لم يحصلوا إلا على تصريح شفوي في 23 تشين الأول 1940، أذيع بالراديو لمواجهة الدعاية البريطانية الكبيرة وكذلك لتسهيل عمل عملائهم ومخابراتهم، وقد جاء فيه(لقد نظرت ألمانية التي تكنّ مشاعر الصداقة للعرب، تحدوها الرغبة في أن يتمتعوا بالرخاء والسعادة ويحتلوا بين شعوب الأرض المكانة التي تتناسب مع أهميتهم التاريخية والطبيعية باهتمام مستمر إلى نضال البلدان العربية في سبيل الحصول على استقلالها، وبإمكان البلدان العربية أن تركن إلى الجهود التي تبذلها لتحقيق هذا الهدف على عطف ألمانية التام في المستقبل أيضا). وفي إدلاء ألمانية بهذا التصريح، تجد نفسها على اتفاق تام مع حليفتها إيطالية[30]. هذا البيان أذيع من محطتي برلين وروما باللغة العربية بآن واحد في 2 كانون الثاني 1941 وأثار البيان ردود فعل كبيرة من قبل القوميين العرب. فقد بعثت اللجنة القومية في بيروت مذكرة إلى الحكومة الهتلرية في كانون الثاني 1941، بينت فيها أن مطلب العرب الأول هو قيام دولة عربية متحدة في آسية ويتلوها الاتحاد مع مصر، وإن العرب يتوقعون دعم ألمانية لأهدافهم. لكن ألمانية الهتلرية لم تكن تريد أن تؤكد على استقلال العرب ووحدتهم، لأن الشرق العربي يقع في منطقة المجال الحيوي لإيطالية، لذلك تلكأت في إصدار التصريح المناسب الذي طلبه أمين الحسيني والزعماء العراقيون حول مستقبل البلاد العربية، كما أنها خشيت ردود فعل حكومة فيشي تجاه سورية ولبنان، إضافة إلى ذلك كان على المحور أن يحسب حساب تركية، لا سيما وأن الأتراك كانوا يطمعون بحلب وربما الموصل.

أثارت الهزيمة الفادحة للجيوش الإيطالية في شمال إفريقية، قلق القواد العسكريين الألمان إلى حد كبير، ولهذا أصدرت هيئة الأركان في الجيش

الألماني أمراً بإرسال القوات إلى طرابلس في شباط وكانت وظيفتها:(إيقاف تقدم القوات المعادية وتحطيمها بواسطة استخدام هجوم قوات الدبابات)[31]. (يتطلب الوضع في منطقة البحر المتوسط تقديم مساعدات ألمانية لأسباب استراتيجية ونفسية، حيث حشدت بريطانية قوات متفوقة ضد حلفائنا)[32] وعندما تفاقم الوضع في العراق، بإسقاط الحكومة العراقية الموالية لإنكلترة واستلام حكومة رشيد عالي الكيلاني في 1 نيسان 1941، حيث أعلنت سياسة الحياد السياسي، وطلبت من الحكومة البريطانية سحب جيوشها، هذه الأحداث شجعّت الجانب الألماني للقيام بهجوم سياسي. وأدركت ألمانية الهتلرية الأهمية الخاصة للثورة المضادة لبريطانية. ولذا أصدر هتلر في 23 أيار توجيهاً تضمن إرسال لجنة عسكرية إلى العراق وظيفتها حماية وقيادة الجيش العراقي وكذلك استطلاع إمكانية التنظيم العسكري للقوى الخارجية ضد الوحدات البريطانية(لقد قرر تشجيع ما يقع في الشرق الأوسط من تطورات عن طريق مساعدة العراق)[33]. وتطورت أحداث العراق إلى الصدام بين القوات العربية والبريطانية المرابطة في قاعدة الحبانية وفي ميناء البصرة. لكن القوات البريطانية قضت على ثورة رشيد عالي الكيلاني في 30 أيار 1941. ورغم التدخل الهتلري المباشر في العراق وشمال إفريقية، إلا أن القيادة النازية اعتبرتها أعمالاً جانبية في منتصف عام 1941، لأن تحضيراتها ضد الاتحاد السوفييتي كانت جارية وإخضاع الاتحاد السوفييتي له الأولوية،(وليس في الإمكان اتخاذ قرار نهائي بصدد ما إذا كان في الإمكان شن هجوم على قناة السويس لإخراج بريطانية من مراكزها من المتوسط والخليج العربي، وكذلك بصدد ما يلزم لهذا الهجوم من وسائل قبل الانتهاء من عملية بربروسا)[34].

وبعد أن تقدمت الجيوش الألمانية في الأراضي الروسية، حدثت في نهاية حزيران تحضيرات قوية لأعمال عسكرية على المسرح الحربي في شمال

أفريقية للاستيلاء على قناة السويس. لقد كان هذا المخطط جزءاً من المشروع الإستراتيجي لهيئة أركان الحرب الألمانية من أجل الزحف القادم بعد النصر على الاتحاد السوفييتي. قدم هتلر الأساس لذلك في 11 حزيران 1941، بالتوجيه رقم 32 والمتضمن التحضيرات لمرحلة ما بعد بربروسا، ومضمون هذا التوجيه إقامة حركة كماشة مترامية الأطراف، ويتوجب على هذه الحركة تحطيم المواقع الإنكليزية في البحر المتوسط ووضعها تحت المراقبة الألمانية، والبدء بالهجوم بعد النصر على الاتحاد السوفييتي في تشرين الثاني 1941.

وهذا يتم بعد الزحف الأساسي من الشرق عبر تركية، سورية وفلسطين، ويتبع هذا التوجيه تخطيط وتنسيق وتحضيرات دعائية وسياسية لاستخدام قوميين عرب موالين لألمانية(35). قال الوزير المفوض غروبا(36): إن القوات المتقدمة إلى المنطقة العربية من القوقاز عبر إيران سيرّحب بها الشعب العربي إذا استطعنا حتى ذلك الوقت استغلال الوضع والإمكانيات للتأثير بشكل دعائي وسنضم عدداً كبيراً من المتطوعين إلى القوات الألمانية(37). وبهدف تنظيم وتنسيق الإجراءات التي تخدم التحضيرات لمرور جيش الرايخ في المنطقة العربية، فقد وضعت وزارة الخارجية مجموعة من الأشخاص تحت تصرف غروبا. وخلال عمل هذه المجموعة انصهرت العناصر العسكرية والدعائية في وحدة كاملة وكان من الواجب جعل الجو والأرض مهيأين ومناسبين لنشر التأثير النازي والفاشي في المنطقة العربية(38). وبدأت أيضاً الهيئة المشتغلة بالمسائل العربية باتخاذ تدابير للفترة ما بعد الاستيلاء المخطط للاتحاد السوفييتي، حيث خطّط لتشكيل حكومات للعراق وسورية وإيران في تفليس. وتوجيه نداء لهذه الشعوب لبدء المقاومة. وقد حضرت الأجهزة الدعائية الضرورية لتنفيذ هذه الوظائف(39). ولم تكتف الدعاية فقط من خلال إرسالات الإذاعة والمنشورات أو الرسائل بل، استخدمت وزارة الخارجية وهيئة الأركان

العامة أيضاً المتطوعين العرب[40] المؤهلين من قبل الأركان الخاصة ف Sonderstabes F في كاب سونيون بأثينة[41]. وبذلك ترابطت الوظيفة الدعائية مع الوظائف العسكرية للأركان الخاصة، وكان من الواجب تأهيل قسم خاص من العرب، الذين وعدوا بالدراسة في ألمانية للدعاية والتخريب والجاسوسية[42].

مع انتصارات المحور في شمال إفريقية ازداد اهتمام المحور بالدعاية الموجهة إلى البلاد العربية ولذا عمل المحور على إنشاء مركز الأنباء العربي Arabische Nachrichten Dienst في30 آذار 1942، وتولى إدارته الصحفي اللبناني عفيف الطيبي، وكان للمركز مندوب في صوفية حيث يزوده يومياً بالأنباء وينقلها أيضاً إلى الإذاعة العربية في أثينة. وأصدر المركز نشرة إخبارية يومية مع تعليق سياسي على الأنباء ومقالتين تذيعهما الإذاعتان العربيتان من برلين وأثينة، وكان يصل إلى هذا المركز خمس عشرة صحيفة عربية من مختلف الأقطار العربية. وكان للمركز مندوبان في أنقرة وبخارست، وعمل مع مدير المركز ثلاثة أشخاص عرب، وكذلك ريكوفسكي Rekwski مع مدير للتحرير. إضافة إلى ذلك فقد لعب المعهد الإسلامي المركزي Islamische Zentral Institut دوراً إعلامياً حيث كان يقوم بترجمة خطب أمين الحسيني في المناسبات العربية والإسلامية ويقوم بنشرها بالألمانية[42]. لكن بعد معركة ستالينغراد والأحداث في مسرح الحرب في شمال إفريقية أصبح من غير الممكن تطبيق أهداف التوجيه رقم 32 عملياً في الواقع، وهذا ما أثرّ بشكل مباشر على عمل المجموعات التي تهتم بالمسائل العربية في وزارة الخارجية. فكانت الوظائف الأساسية لهذه المجموعات هي التحضير وإعداد المشرق العربي عسكرياً ودعائياً وحربياً لزحف جيش المحور.

وكان تراجع قوى المحور في تونس ونزول الأمريكيين في الدار البيضاء والجزائر ووهران أن تطلبت من المحور أعمالا دعائية سريعة، هذا

الوضع انعكس بشكل خاص في الأخبار اليومية للدعاية الألمانية في مسرح الحرب في شمال إفريقية، في تونس، منذ تشرين الثاني 1942. وبالتعاون بين وزارة الخارجية والقيادة العليا لجيش الرايخ أرسلت في منتصف تشرين الثاني حملة دعائية إلى تونس بقيادة الرائد ميمرت Mehmmert الذي كان عليه أن يمارس الدعاية لسكان تونس ولبقية سكان شمال إفريقية بحسب إرشادات وزير الخارجية ربنتروب[44]. وقام الدكتور ميجرلي Mwgerle وقنصل ألمانية في الجزائر الدكتور أور Auer بوضع توجيهات دعائية جديدة، ولكن بقيت بنفس الإطار السابق ولم تتعد الخطوط العريضة للإذاعات والنشرات السابقة والتي تتسم بهجمات المحور على الحلفاء واليهود والشيوعية والماسونية والجبهة الشعبية.

ولذلك كانت التوجيهات الإذاعية قاصرة عن اتخاذ أي قرار سياسي حول مستقبل بلدان شمال إفريقية، مراعاة لإسبانية وفرنسة وإيطالية. في مطلع عام 1943 حوصرت القوات الألمانية والإيطالية عند تونس وأجبرت على الاستسلام في أيار 1943، وبذلك فشلت نوايا المحور في المنطقة العربية بشكل نهائي ولم تستطع تحقيق أي هدف من أهداف الحرب.

ولذلك اقتصرت الدعاية بعد الهزيمة في تونس على الراديو وذلك بسبب عدم القدرة على تأمين المنشورات وتوزيعها. لأن استخدام الجو يستلزم استعداداً سابقاً، ولم يعد ثمة مجال لتنظيم وحدات عربية تقوم باستقبالها وتوزيعها.

الحواشي والهوامش

(1)- بلغ مجموع رأس المال الألماني في الدولة العثمانية ما يقارب 500 مليون مارك حتى عام 1912، إضافة إلى الديون الكبيرة، على حين بلغ مجموع الممتلكات البريطانية 1000 مليون مارك. وكان الألمان في 25 تشرين الثاني 1899، قد حصلوا على امتياز من السلطان العثماني لمد سكة حديد بغداد. وفي عام 1898، زار القيصر الألماني وليم الثاني Wilhelm II فلسطين ودمشق وأعلن بأن ألمانية سوف تساند كل مسلمي العالم. إضافة إلى أن المانية امتلكت كثيرا من المواقع دعيت بالمستعمرات الألمانية في القدس ويافا وحيفا وكذلك المستعمرات الريفية وللمزيد أنظر: محافظة/ علي/ *العلاقات الألمانية الفلسطينية من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى قيام الحرب العالمية الثانية 1841-1945*، بيروت، ص 219

(2)- انظر:

Grundriss der deutschen Geschicte von den- Anfängen der Geschichte des deutschen volks bis Zur Gestaltung derentwickelten sozialischen Gesellschaft in der Deutschen Demokratischen Republik, Berlin 1979, S. 443,

Lasschitza H.Vietzke S., Deutschland und die deutsche Arbeiterbewegung 1933 -1945, Berlin 1964. S. 14,

Bergschiker, H. , Deutsche Chronik, Bilder,-Daten , Dokumente , Berlin 1982, S. 14.

(3)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Postdam , Aus- Wärtiges Amt Nr . 61123. B1 . 182-184.

(4)- انظر:

Ebenda , B1 . 178.

(5)- ربنتروب، سياسي نازي، ولـد في 1893/4/30 وتوفي في نورنمبيرغ في 1946/10/16. درس الحقوق في لندن. وفي الحرب العالمية الأولى كان ضابطاً. أصبح وزير خارجية ألمانية الهتلرية بدءاً من 1938/2/4 وحتى عام 1945. كان أحد المسؤولين عن إشعال الحرب العالمية الثانية ولذلك حكم عليه بالإعدام.

(6)- انظر:

Akten Zur Deutschen Auswartigen Politik 1918-1949 , serie D. Bd 10. S. 425 , Dok 37. Baden , Frankfurt M., 1950.

(7)- نشطت إيطالية علاقاتها التجارية مع البلاد العربية. وكان لها جاليات ومدارس وكنائس وأديرة ومستشفيات وإرساليات دينية. في علم 1912، أصبحت ليبية مستعمرة إيطالية مجاورة لمصر وكذلك أنشأت إيطالية مستعمرات في إفريقية مجاورة للعربية السعودية واليمن، إضافة إلى النشاط الدعائي الكبير الذي كانت تقوم به محطة إذاعة باري. ولذلك اتجهت إليها بعض البلاد العربية مثل العربية السعودية واليمن والعراق لشراء الأسلحة، على الرغم من أن العرب كانوا يدركون خطورة الاستعمار الإيطالي وللمزيد أنظر:- هيروزوير، لوكاز، *ألمانية الهتلرية والشرق العربي*، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر، ص 27.

(8)- انظر:

Lexikon zur Parteiengeschishte, Die Burgenlichen und Kleinburgerlichen Parteien und Verbande in Deutschland 1789-1905 in vier Banden Leipzig 1983-1986, S. 27.

(9)- جوزيف غوبلز: سياسي نازي ولــد فــي 1897/10/29 وتوفــي منتحراً في 1945/5/1. تلقى معظم تعليمه عند الكاثوليك وحصل على الدكتوراة في عام 1921 من جامعة هايد لبرغ، أصبح مسؤولا للحزب النازي في برليــن منذ عام 1926. ومنذ عام 1933 أصبح وزير الدعاية في ألمانية الهتلرية.

(10)- انظر:

Schell, K. Meinungsmanipulierung im Faschismus, Die Faschistische Propaganda-maschierie- Bestandteil Staatsmano-polistischen Herrschaftssystems in Nazideutschland in: ZFG. 1969, S. 1288t.

(11)- انظر: Ebenda

(12)- انظر:

Lexikon Zur Parteiengeschichte, Bd. 3, S. 506

(13)- نورات، مستشار سفارة الألمانية الهتلرية، ثم قنصــل ومبعــوث خاص لمجموعات الدفاع، وممثل وزارة الخارجية في فيلق إفريقية؛

فون هتنغ: مستشار سفارة الألمانية الهتلرية، مفوض ورئيــس مجلــس الشرق في وزارة الخارجية الألمانية.

(14)- انظر:

Henrici, E. Die deutsche Kriegfuhrung und das- Mittelmeer in den Jahren 1940 bis 1943.

Phil. Diss. Heidlberg 1945, S. 19;

Geschichte der Araber Von der Anfangen bis zur Gegenwart, Autorenkollektiv unter leitung V.l. Rathmann, Bd 4. Berlin 1986, S. 424.

(15)- بالدورفون شيراخ رئيس الشبيبة الهتلرية.

(16)- انظر: كرسيتان /ميشيل/ *المسألة السورية المزدوجة*/ دمشق 1984، ص57.

(17)- انظر: نفس المرجع.

(18)- انظر:

Tillmann, H. Deutschlands Araberpolitik im Zweiten Weltkrig, Berlin 1965, S. 76.

19-انظر:

Grobba. F. Irak. Berlin 1941;

Tillmann, H. , Deutschlands Araberpolitik in Zweiten Weltkrieg, 85 t;

Klingmuller, E. Agypten, Berlin 1942, S. 63 F.

(20)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Aus- Wartiges Amt Nr. 61179. Bl 156.

(21)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges AmtNr. 61179. Bl. 91.

(22)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt Nr. 61123. Bl. 29 F

(23)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Auswartiges Amt Nr. 61123. Bl. 359.

(24)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, And Auswartiges Amt, Film N1.5431, Bl. 255068

(25)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Bestand Auswartiges Amt. Film Nr 5411, Bl. 255065

(26)- شكيب أرسلان: قائد قومي سوري، لعب دوراً كبيراً في نشر الأفكار الوحدوية وخاصة بعد تعينه رئيساً للوفد الدائم للجنة السورية الفلسطينية التي تشكلت بالقاهرة 1920. وطد صلاته مع زعماء الحركات القومية في المغرب والمشرق.

(27)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Bestand Auswartiges Amt. Nr 61123, Bl. 35

(28)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Bestand Auswartiges Amt. Nr 61123, Bl. 360.

(29)- من البديهي أن الاستعمار الإيطالي كان أشد شراسة وتنكيلاً بالعرب من الاستعمار الإنكليزي والفرنسي ومع هذا دأبت الصحافة النازية على تصوير الاستعمار الإيطالي بأنه مرغوب لدى الشعب العربي. أجريت دراسة على جريدة ألمانية (Niederdeutscher Beobachter) والتي تصدر في روستوك وهي الناطق الرسمي باسم الحزب النازي في مكلينبورغ.

وتبيّن خلال عام واحد بأن الصحافة النازية أصدرت فقط 12 مقالاً عن ليبية وجميع هذه المقالات بينت بأن العرب مرتاحين للاستعمار الإيطالي. في المقال الصادر في 11 نيسان 1939، كتبت الجريدة بأن الشعب العربي الليبي يرحب بزيارة غورنغ وباليو. وفي مقال 20 شباط 1939 كتبت الجريدة بأن إرسال إيطالية لقواتها وتعزيزها إلى ليبية ضروري، في حين أصدرت 133 مقالاً عن الاستعمار الإنكليزي و6 مقالات عن الاستعمار الفرنسي صورت وحشية الاستعمار ضد العرب.

وهذا يّبين ديماغوجية الدعاية النازية فهي تريد مصلحتها فقط.

اسم البلد	كانون2	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	ايلول	تشرين1	تشرين2	كانون 1	
سورية ولبنان	2	1	2	4	3	5	8	2	1	2	-	-	30
فلسطين	10	3	18	13	8	9	9	17	4	3	1	7	102
العراق	-	-	-	3	-	-	1	-	-	1	1	-	6
السعودية	1	-	-	-	-	-	2	-	-	1	1	-	5
مصر	1	1	2	4	2	1	5	3	-	3	2	1	35
ليبية	2	3	1	1	2	-	-	1	-	-	1	1	12
الجزائر	-	-	1	-	1	-	1	-	-	-	-	-	3
تونس	2	3	8	1	1	2	-	-	-	-	-	-	18
المغرب	1	-	1	-	1	2	-	3	-	-	-	2	10
	19	11	33	26	18	19	26	26	5	10	6	12	211

مناطق الانتداب الإنكليزي	فلسطين 102	العراق 6	مصر 25	133	133
مناطق الانتداب الفرنسي	سورية ولبنان 30	الجزائر 3	تونس18	المغرب 10	61
مناطق الانتداب الإيطالي	ليبية 12	-	-	-	12

(30)- انظر: محافظة، علي، *العلاقات الألمانية الفلســـطينية*، ص444. وهيزوير، لوكاز، *ألمانيا الهتلرية والشرق العربي*، ص27.

(31)- انظر:

Kriegstagebuch des Okw (Wehrwiachtsufuhrugstab) 1940-1945, Bd II, Aufzeichnug vam 13.21941. S. 435.

(32)- انظر:

International Military Tribunal, Nazi- Conspircy and Aggression, 8 Bde. Washington 1446. Dok Ps. 448.

(33)- انظر:

Der zweite Weltkrieg in Chronik und Dokumenten, hrsg V.H.A. Jacobsen Darmstadt 1959, S. 244.

(34)- انظر: شيرر، وليم، *تاريخ المانية الهتلرية*، ترجمة خيري حمـاد، القاهرة 1982، ج3، ص385.

(35)- انظر:

Der zweite Weltkrieg in Chronik und Dokumenten, hrsg V.H.A. Jacobsen Darmstaclt 1959, S. 247.

(36)- غروبا: وزير ألمانية مفوض في بغداد وجدة. وأثنـــاء الحــرب العالمية الثانية كان المسؤول عن المسائل العراقية والمشرق وعلى مفتي القـدس

أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني وفوزي القاوقجي، وأيضاً رئيس اللجنة العربية في وزارة الخارجية.

(37)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Bestand Auswartiges Amt. Nr 61123, Bl. 170

(38)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Bestand Auswartiges Amt. Nr 61123, Bl. 177.

(39)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Bestand Auswartiges Amt. Nr 61123, Bl. 173-174.

(40)- عملت ألمانية الهتلرية على تشكيل فيلق عربي Arabischen Legion. وذلك من اجل مساعدتها في تنفيذ خططها العدوانية، هذا الفيلق تدرّب في كاب سونيون Cape Sunion، وأشرف على تدريبه الأركان الخاصة ف Sonderstabes F وحتى آب 1942 توصلت ألمانية الهتلرية أن تضم إلى الفيلق 243 عربيا. وتغيّر اسم الفيلق العربي لأسباب سياسية تكتيكية إلى فصيلة التدريب الألمانية العربية.(Deutsch-Arabischen lehrabteilung) في تشرين الثاني 1942.

(41)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Bestand Auswartiges Amt. Nr 61123, Bl. 31.

(42)- انظر:

Tillmann, H. Deutschlands Araberpolitik Im Zweiten Weltkrieg, S. 316.

(43)- انظر: محافظة، علي، *العلاقات الألمانية الفلسطينية*، ص 257.

(44)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Bestand Auswartiges Amt. Film Nr 5165, Bl. 337284.

(45)- انظر:

Zentrales Staatsarchiv Potsdam, Bestand Auswartiges Amt. Film Nr 5165, Bl. 131.337284.